جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

القضاء والحكم في القرآن الكريم
دراسة دلالية

إعداد الطالبة

دانا سالم البريكات

إشراف

الأستاذ الدكتور نايل أبو زيد

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الشريعة، قسم أصول الدين

جامعة مؤتة، 2012م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة دانا سالم البريكات الموسومة بـــ:

القضاء والحكم في القرآن الكريم دراسة دلالية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين.

القسم: أصول الدين.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. نايل ممدوح أبو زيد		2012/05/17	مشرفاً ورئيسا
أ.د. أمين محمد البطوش		2012/05/17	عضواً
د. عبد عيد الرعود		2012/05/17	عضواً
أ.د. محمد خازر المجالي		2012/05/17	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

إلى من علَّمت الجَلَد كيف يكون الجَلَد، إلى من أنشأتني على أنَّ لا داء أعَيَا من الجهل، ولا مرض أضنى من قلة العقل، إلى روحك أمي أهدي كل طموحي.
منك كانت القوة، ومعك كانت الفرحة، ولك هي الذكرى.

إلى من غاب عن ناظري، وحظر في قلبي، إلى من علمني رحيله قُربَ الموت للحياة، وقُربَ الراحة للتعب.

إلى روحك والدي ... إلى روحك والدتي –رحمكما الله–
أهدي هذه الدراسة
حباً وبرَّاً واشتياقاً

دانـا البريكـات

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً على سائر نعمه وابتلاءاته، وبعد:

كل الشكر والتقدير لشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور نايل أبو زيد عرفاناً بالجميل والذي قد أكرمني بالإشراف على رسالتي، ولم يبخل عليَّ بالتوجيهات القيمة، والتصويبات القويمة التي إن دلَّت على شيء، دلّت على الزخم العلمي الواسع، وطول الباع في علم التفسير، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور أمين البطوش والدكتور طالب الصرايرة اللذين زوّداني بأبحاث لهما، منها ما له صلة بدراستي، وأخرى أفادتني فكراً علمياً وأسلوباً نظرياً لكتابة الأبحاث العلمية، فجزاهما الله خيراً، وبارك فيهما.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم جهد قراءة دراستي، وتوجيهي لما يرونه مناسباً وقد فاتني في هذه الدراسة. وعلى تخصيصهم وقتاً من ثمين وقتهم لمناقشتها، لأنهل من علمهم ما قدَّر الله لي وشاء أن يثري به دراستي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أشكركم وجزاكم الله خيراً ونفع بكم.

دانا بريكات

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

الملاحق

الملخَّص

القضاء والحكم في القرآن الكريم

" دراسـة دلاليـة"

دانا سالم البريكات

جامعة مؤتة، 2012

تكشف هذه الدراسة عن الفروق الدقيقة بين لفظي (القضاء) و (الحكم) في القرآن الكريم، كدراسة في حقل الدراسات البيانية، وكتفنيد للقول بترادف ألفاظ القرآن الكريم، وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الدلالي للآيات الوارد فيها ذكر أي اشتقاق لغوي لأحد هذين اللفظين، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وفصلين وخاتمة، أما التمهيد فيتحدث عن علم الدلالة ومعناه اللغوي والاصطلاحي، وتحدث عن الترادف ومعناه اللغوي والاصطلاحي وذكر بعض المثبتين والمانعين له. وجاء فيه أيضاً ذكر مشتقات القضاء والحكم الواردة في القرآن الكريم.

وتناول الفصل الأول: دلالة القضاء في القرآن الكريم، واشتمل على المعنى اللغوي والاصطلاحي للقضاء، والقضاء ودلالاته في القرآن الكريم.

أما الفصل الثاني، فتناول: دلالة الحكم في القرآن الكريم، واشتمل على المعنى اللغوي والاصطلاحي للحكم، والحكم ودلالاته في القرآن الكريم.

وفي الخاتمة حديث عن نتائج هذه الدراسة.

Abstract

The Judiciary and Rule in Holly Quran
"Semantic study"

Dana Salem Albraikat

Mutah Universty, 2012

The goal of this study is to explore the minute linguistic differences between the Judiciary and the rule in the Holly quran. This study is conducted within the area of syntactic or grammatical explanation and synonmy as an inplementation of Holly quran sayings. The study a dopted the inductive semantic approach to investigatie the mentioned Holly quranic verses to any derivative linguistic feature within these verbal words.

This study contained two chapters and an introduction as well as a conclusion. The introduction provides adiscussion on the science of meaning or semantic. Also, it discussed the synonmys and their lexical and linguistic meaning in addition to mentioning opponents and supporters.

The introduction also involoes abrief a bout the Judiciary and rule and the connotative aspect in Holly quran.

The second chapter contains an explanation on the Rule in Holly quran, and their lexical and linguistic meaning as well.

Final, the conclusion in this study showed the findings of this research.

المقدمـة:

الحمد لله الهادي النصير فنعم النصير ونعم الهاد، الحمد لله الذي يهدي من يشاء إلى سبل الرشاد، الحمد لله الذي قدم من شاء بفضله، وأخر من شاء بعدله، لا يسأله مخلوق عن علة فعله.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تبرئ صاحبها من الشرك والإلحاد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، رفع ذكره فذكر معه في الأذان والتشهد واختصه من بين المرسلين بخصائص تفوق التعداد.

أمّا بعد:

فإن هذه الدراسة الموسومة بـ "القضاء والحكم في القرآن الكريم: دراسة دلالية" تهدف إلى تتبع مشتقات (القضاء) و(الحكم) أينما وردت في القرآن الكريم وجمعها، ثم محاولة إبراز المعنى الذي انفرد به كل منهما في سياق التعبير القرآني، مما يساعد قارئ القرآن على ملاحظة الحكمة من اختلاف أسلوب التعبير القرآني.

وتكمن أهمية الدراسة في الحاجة العلمية لمعرفة أسلوب القرآن الكريم في التعبير عن المعاني المتعددة بألفاظ تبدو للوهلة الأولى مترادفة.

أما الهدف من الدراسة فهو تقديم دراسة مستقلة للمكتبة العلمية تجمع موضوعاً لا يوجد –حسب اطلاعي– إلا متفرقاً في بطون الكتب.

وكان الإطار النظري لهذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي لآيات القرآن الكريم، ثم المنهج الاستنباطي الدلالي المعتمد على أقوال المفسرين وعلماء اللغة.

وقد أفادني في موضوع الدراسة مراجع ومصادر كثيرة منها قانونية وأخرى تفسيرية وثالثة لغوية. فمن الأولى:

كتاب (الحميضي، 1989) القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، وهذا الكتاب يذكر معنى القضاء والحكم لغةً واصطلاحاً، ولكن دون إظهار للفرق بينهما، والمعنى الاصطلاحي الذي يذكره للحكم هو خاص بالحكم الشرعي، ثم يعرُض لما يتعلق بالقضاء والحكم من الناحية القانونية.

وكذلك كتاب (أبو البصل، 2000) نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون، وقد أضاف للكتاب السابق معنى القضاء والحكم عند الأصوليين، وكذلك ذكر معنى الحكم القضائي عند المذاهب الأربعة، ولكن دون بيان للفرق بين اللفظين كذلك.

أمّا كتب التفسير فقد أفادتني الكثير منها، حيث لا وصول للدلالة ما لم يُعلم معنى الآية ودلالتها، ولا وصول لمعنى الفعل، ما لم يعلم إسناده وتضمينه وتعديته، ومن هذه التفاسير:

تفسير (الطبري، 1992م) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ويشمل روايات للمفسرين في معاني الآيات، مع ترجيح للمفسر فيما يراه صواب.

وكذلك تفسير (الزمخشري، د.ت) كشاف حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، وفيه بيان المعاني اللغوية لمفردات صَعُب فهمها، والدلالة على جذرها اللغوي، والإشارة إلى التعدية واللزوم.

أمّا كتب الفروق اللغوية فقد أفادني الكثير منها مثل:

كتاب (العسكري، د.ت) الفروق اللغوية، وهي كتب جمع مؤلفوها ألفاظ قد تبدو من المترادف، وتصدوا لبيان الفروق بينها.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، تمهيد، فصلين وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة وفيها: خلفية الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، الإطار النظري، الدراسات السابقة.

التمهيد وفيه: علم الدلالة، الدلالة لغةً، الدلالة اصطلاحاً، موضوع الدلالة، الترادف، الترادف لغةً، الترادف اصطلاحاً، الخلاف في وقوع الترادف، مشتقات القضاء في القرآن الكريم، مشتقات الحكم في القرآن الكريم.

والفصل الأول، وفيه: دلالة القضاء في القرآن الكريم، القضاء لغةً، القضاء اصطلاحاً، القضاء ودلالاته في القرآن الكريم.

والفصل الثاني، وفيه: دلالة الحكم في القرآن الكريم، الحكم لغةً، الحكم اصطلاحاً، الحكم ودلالاته في القرآن الكريم.

الخاتمة وفيها أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

التمهيد:

بما أن هذه الدراسة تتناول الجانب الدلالي للفظي القضاء والحكم في القرآن الكريم، فلابُد أن يُعرف مفهوم الدلالة، وما يتصل به من مفهوم ترادف الألفاظ، وسأعرض للموضوع كالآتي:

مفهوم الدلالة

الدلالة لغةً: الجذر الثلاثي للكلمة هو:

دَلَلَ: أَدَلَّ عليه، وتدلَّل: انْبَسَط. ودلَّهُ على الشيء يَدُلُّه دَلّاً ودَلالة فَانْدَلَّ: سَدَّدَه إليه، ودَلَلْتُه فَانْدَل. والدليل: ما يُسْتَدلُّ به. والاسم: الدِّلالة والدَّلالة، ودَلَلْتُ بهذا الطريق: عَرَفتُه.[1]

الدلالة اصطلاحاً:

هي "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات، والرموز والكتابة، والعقود في الحساب –وسواء كان ذلك لقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان، فيعلم أنه حَيّ.[2]

موضوع الدلالة:

يُعْنَى موضوع الدلالة بكل ما يدل على شيء، ويتوصل به إلى معناه، وتُعد الألفاظ "هي أكثر الرموز اللغوية دلالة على المعنى، وأكثرها انتشاراً، وأدقُّها تعبيراً، وأسرعها فهماً"[3]. وقد تحدَّث الجرجاني عن الدلالة اللفظية فقال: "الدلالة اللفظية...

---

(1) انظر: ابن منظور، جمال الدين أبا الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، (ت711هـ)، لسان العرب، تعليق: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، (دَلَلَ)، 2003م، ط1، ج11، ص296–298.

(2) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت في حدود 425هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، باب (دلَّ)، دار القلم، دمشق، 1992م، ط1، ص316–317.

(3) عكاشة، محمود، الدلالة اللفظية، مكتبة الأنجلو المصرية، 2022م، (د.ط)، ص8.

هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه" [1]، ولدلالة الألفاظ على المعاني أربعة أقسام [2]، أحدها: الألفاظ المترادفة والتي سيتم إفرادها بالمناقشة ضمن هذه الدراسة لتعلّقها بموضوع البحث –وبالله التوفيق–.

الترادف:

الترادف لغةً:

ردف: الرِّدْف: ما تَبِع الشيء، وإذا تتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف، وتَرَادف الشيء: تَبِع بعضه بعضاً، وَرَدِفَ الرجل وأرْدَفَه: رَكب خلفه. [3]

الترادف اصطلاحاً:

الترادف: "هو الألفاظ المفردة التي تدل على معنى واحد، أو دلالة واحدة أو هو ما اختلف لفظه واتفق معناه". [4]

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (ت 816هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العلمي، بيروت، 1992م، ط2، ص140.

(2) الأقسام الأربعة هي:

1–الألفاظ المترادفة، وسيأتي بيانها– إن شاء الله تعالى– ص4.

2–الألفاظ المتباينة: هي الأسماء المختلفة للمعاني المختلفة: كالسواد، والأسد، والأرض...الخ.

انظر: الغزالي، أبا حامد محمد بن محمد، كتاب المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية، مصر، 1322هـ، (د.ط)، ج1، ص31.

3–الألفاظ المشتركة: هي الأسماء التي تنطبق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر، وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء. انظر: الغزالي، المستصفى، ج1، ص32.

4–الألفاظ المتضادة: "ضد كل شيء ما نافاه نحو البياض والسواد، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له. ألا ترى أن القوى والجهل مختلفان، وليسا ضدَّين... إذا كل متضادين مختلفين، وليس ك مختلفين ضدين" هذا نقلاً من اللغوي، أبو الطيب، الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، دمشق، 1963، (د.ط)، المقدمة، ص32.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب (ردف)، ج9، ص138–140.

(4) الرماني، عرفة، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق: فتح الله صالح المصري، دار الوفاق للطباعة والنشر، المنصورة، 1988م، ط2، مقدمة المحقق، ص9–10.

الخلاف في وقوع الترادف:

إنّ قضية الترادف شغلت العلماء قديماً [1] وحديثاً، حتى أصبحت موضع جدل وخلاف ما بين مثبت له وما بين منكر، وعليه سأذكر آراء بعض العلماء من القدماء والمحدثين في ذلك.

أولاً: المثبتون من الأقدمين:

أثبتت طائفة من العلماء الأقدمين ترادف الألفاظ ومنهم:

1-سيبويه حيث يقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين".[2]

2-قطرب الذي يقول: "اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عير وحمار... اللفظين مختلفان والمعنى واحد وكأنهم أرادوا باختلاف اللفظين وإن كان واحداً مجرياً أن يوسعوا في كلامهم وألفاظهم كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسعوا في أبنيتها، ولا يلزموا أمراً واحداً".[3]

([1]) يبدو أن مصطلح الترادف "لم يُعرف إلا في القرن الثالث الهجري، وقبل هذا لا وجود لذكره عند العلماء، وأقدم نص لغوي ... ورد فيه هذا المصطلح صراحة هو لثعلب المتوفي 291هـ. وهذا لا يعني أنّ فكرة الترادف قد ظهرت في هذا الوقت وأنها لم تكن معروفة أو ملحوظة بشكل ما لدى علماء اللغة. فقد سبقت ظهور هذا المصطلح عبارات وتسميات عبّرت عن هذه الظاهرة تعبيراً إجمالياً. ولعل من أقدم النصوص التي بين أيدينا والتي أشارت بوضوح إلى هذه الفكرة في اللغة ما جاء (من كلام عن هذا في الكتاب لسيبويه)" بتصرف يسير: الزيادي، حاكم مالك، الترادف في اللغة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م، (د.ط)، ص34-35. وكلام سيبويه سيتم ذكره-إن شاء الله- ص 5.

([2]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1991م، ط1، ج1، ص24.

([3]) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، صححه: محمود جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986م، (د.ط)، ج1، ص397.

3-الأصمعي[1] وابن خالويه[2] وغيرهم كثير من العلماء.

ثانياً: المنكرون من الأقدمين:

إن ممن أنكروا الترادف من العلماء الأقدمين:

1-أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري حيث قال: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد".[3]

2-الراغب الأصفهاني حيث ألف كتاباً أسماء (المفردات في غريب القرآن الكريم)، وقد جاء في مقدمته: "وأتبع هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.. بكتاب ينبي عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ".[4]

3-شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية فقد ألف كتاباً أسماه (مجموعة الفتاوى) وقال فيه: "أن العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن كان المسمَّى واحداً" [5]، وذهب كثير آخرون من الأقدمين إلى هذا الرأي في إنكار الترادف.

ثالثاً: المثبتون من المحدثين:

ذهب بعض العلماء المحدثين إلى إثبات الترادف بين الألفاظ ومنهم:

1-إبراهيم أنيس في كتابه (في اللهجات العربية) يعلق على نَص مفاده، أن أبا زيد الأنصاري قال: قلت لأعرابي: ما المتكأكئ؟ قال: المتآزف، قلت: وما المتآزف؟ قال: المحنبطئ، قلت: وما المحنبطئ؟ قال: أنت أحمق وتركني ومضى، وذلك كله

([1]) ألف كتاباً أسماه (ما اتفق لفظه واختلف معناه).

([2]) ألف كتاباً في أسماء الأسد. انظر: السيوطي، المزهر، ص407.

([3]) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: حسام الدين القدْسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ص10-11.

([4]) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص55.

([5]) ابن تيمية، أحمد الحراني، مجموعة الفتاوى، اعتنى به: عامر الجزار وأنور البار، دار الوفاء، المنصورة، 1998م، ط2، ج7، ص9.

القصير [1]. فيقول إبراهيم أنيس: "إن عالماً كأبي زيد الأنصاري كان لا يرى غضاضة في أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد".[2]

2-محمد عكاشة وغيرهم. [3]

رابعاً: المنكرون من المحدثين:

أنكر بعض العلماء المحدثين ترادف الألفاظ، ومنهم:

1-عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ إذ قالت: "وقد ينبغي لي أن اعترف هنا بقصوري عن لمح فروق الدلالة لبعض ألفاظ قرآنية تبدو مترادفة، فليس لي إلا أن أقر بالعجز والجهل".[4]

2-فضل حسن عباس فقد قال: "والذي نطمئن إليه، وقد اطمأن إليه كثيرون قبلنا أن لا ترادف في كتاب الله تبارك وتعالى، والكلمات التي ظنها بعض الناس مترادفة عندما نُنعم النظر فيها، نجد أن لكل معناها الدقيق".[5]

وترى الباحثة أنه لا ترادف في مفردات اللغة العربية وخاصة في القرآن الكريم، وذلك لأسباب:

الأول: أنّ استخدام كلمات كثيرة في التعبير عن المعنى الواحد، وعدم تخصيص أحداها عن الأخرى في موضع ما، هو من العبث، وهذا قطعاً لا يليق به – جلّ وعلا-.

الثاني: الدراسات التي قام بها الكثير من العلماء والباحثين فيما يخص الألفاظ التي قد يشكل التمييز في معناها، وبيان الفروق الدقيقة بينها قد أثبتت أن تغاير الألفاظ

---

(1) السيوطي، المزهر، ج1، ص413.

(2) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مطبعة البيان العربي، 1952م، ط2، ص162.

(3) انظر: عكاشة، الدلالة اللفظية، ص61.

(4) بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية بيانية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص238.

(5) عباس، فضل حسن، وسناء، فضل حسن، إعجاز القرآن الكريم، المكتبة الوطنية، عمان، 1991م، (د.ط)، ص175.

كان لملحظ لغوي ثابت الدلالة مع لفظه الموضوع له [1]، وعليه فلا أدلَّ على الشيء من نقيضه.

الثالث: لمّا علَّم الرسول -صلى الله عليه وسلم- البراء بن عازب -رضي الله عنه- بأن يقول: "آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت، فقال البراء: "ورسولك الذي أرسلت" فقال -صلى الله عليه وسلم- ونبيك الذي أرسلت" [2]، وأمثال ذلك كثير في أحاديثه -صلى الله عليه وسلم- وهو مَن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

القضاء ومشتقاته في القرآن الكريم:

لم يذكر لفظ (القضاء) في القرآن الكريم، ولكن ذكرت مشتقاته في تسعٍ وعشرين سورة منها اثنتان وعشرون سورة مكيّة هي: (الأنعام، يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر، الإسراء، مريم، طه، النمل، القصص، سبأ، فاطر، الزمر، غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الجاثية، الأحقاف، الحاقة، عبس)، وسبعة سور مدنيّة هي: (البقرة، آل عمران، النساء، الأنفال، الحج، الأحزاب والجمعة).

أمّا مجموع الآيات التي ذكرت فيها المشتقات فهي تسعٌ وخمسون آية منها ثلاث عشرة آية مدنيّة موزّعة فيها على أربعة عشر موقعاً، ففي الآية رقم (37) من سورة الأحزاب، ورد لفظ (قضى) و (قضوا) في قوله تعالى: چڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ
ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ

---

(1) كدراسة بنت الشاطئ لدلالات ألفاظ معينة في القرآن الكريم مثل: الرؤيا والحلم، حيث كانت دلالة الرؤيا على الرؤى الصادقة، أما الأحلام فتدل على الأضغاث المهوشة والهواجس المختلطة. انظر: بنت الشاطئ، الإعجاز البياني، ص 215. والفرق بين الفعل والعمل "العمل يكون لما يمتد زمانه، أو يقع عن قصد، وأما الفعل فيعبر به عما لا يحتاج القيام به إلى قصد أو لما يقع دفعة واحدة من الأمور". أبو زيد، نايل ممدوح، الفعل والعمل في القرآن الكريم دراسة دلالية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد السادس، 2002م، ص140.

(2) البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، دار الفكر، بيروت، 1981م، (د.ط)، كتاب الدعوات، باب: إذا بات طاهراً، رقم الحديث، 6311.

ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ، أمّا الآيات المكيّة فهي ستٌ وأربعون آية، وفيها تسعة وأربعون موقعاً، ففي قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ(طه: 72)، وردت ثلاث اشتقاقاتٍ من لفظ القضاء. وفي سورة غافر، قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ(غافر: 20)، فقد ورد اشتقاقان من لفظ القضاء.

وعن ابن الجزري في كتابه النشر، يقول فيما يخصُّ قوله تعالى: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ(الأنعام: 57): "(يقض الحق) قرأ المدنيّان وابن كثير وعاصم (يقص) بالصاد مهملة مشددة من القصص وقرأ الباقون بإسكان القاف وكسر الضاد معجمة من القضاء ويعقوب على أصله في الوقف بالياء"[1]. فعلى قراءة (يَقْضِ) يكون عدد مرّات ذكر مشتقّات لفظ القضاء هي كما ذكرت بالنسبة لإحصاء المواقع المدنيّة، وبزيادة موقع جديد للآيات المكيّة، فتكون السُّور اثنتين وعشرين سورة كما هي، ولكن في سبع وأربعين آية فيها خمسون موقعاً.

أكثر السور التي وردت فيها مشتقات (القضاء) في السور المكيّة، هي سورة يونس، إذ وردت الاشتقاقات في ستة مواقع هي: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ(الآية 11)،ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ(الآية 19)،ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ(الآية 47)،ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ(الآية 54)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ(الآية 71) ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ(الآية 93)، وأقلُّها وروداً هي: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ(إبراهيم: 22)، ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ(الحجر: 66)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ(النمل: 78)، ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ

([1]) ابن الجزري، أبو الخير محمد الدمشقي (ت 833هـ)، النشر في القراءات العشر، إشراف: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ج2، ص300.

ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂﭼ(سبأ: 14)، ﭽﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ

ﯓ ﯔﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ(فاطر: 36)، ﭽﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭫ ﭬ ﭭ ﭮ

ﭼ (الزخرف: 77)، ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ

ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ(الجاثية: 17)، ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ

ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭼ (الأحقاف: 29)،ﭽﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯﯰﭼ

(الحاقة: 27)، ﭽﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﭼ(عبس: 23)،فقد وردت مرَّة واحدة في كل منهنَّ.

وأكثر السور التي وردت فيها مشتقات (القضاء) من السور المدنية، هي سورة الأحزاب، إذ وردت الإشتقاقات في أربعة مواقع هي: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭠ ﭡ ﭢ ﭣﭼ(الآية 23)، ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭼ(الآية 36)، ومرّتين في ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﭼ(الآية 37)، وأقلُّها وروداً هي: ﭽﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰﭼ(آل عمران: 47)، ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔﭼ(الحج: 29)، وﭽﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶﭼ (الجمعة: 10)، فقد وردت مرّة واحدة في كل منهنّ.

أمّا عدد الآيات التي جمعت أكثر من اشتقاق واحد للقضاء فيها فهي ثلاث آيات في ثلاث سور هي: (السورة المكيّة (طه) في الآية (72) ﭽﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ منها ذكرت ثلاث اشتقاقات هي: (فاقْضِ، قاض، تقضي)، والسورة المكيّة غافر في الآية (20) منها ﭽﭻ ﭼ ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﭼ، ذكر اشتقاقان هما: (يقضي، يقضون). وفي السورة المدنية (الأحزاب) ذكر اشتقاقان أيضاً هما: (قضى، قضوا) في الآية (37) ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﮕ ﮖ ﮗ ﮘﭼ.

وقد اجتمع ذكر بعض اشتقاقات القضاء، مع اشتقاقات للحكم، في ثلاث آيات في القرآن الكريم مع الأخذ بعين الاعتبار القراءة الصحيحة في الآية (57) من سورة الأنعام وإليك ذكر هذه المواقع:

قوله تعالى: چۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇچ (النساء: 65).

قوله تعالى: چں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ (الأنعام: 57). على قراءة: (يَقْضِ الحق).

قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺچ(النمل: 78).

وأمّا إذا حُصرت مشتقات القضاء في القرآن الكريم فسيُلاحظ أنّها:

وردت ثلاثاً وأربعين مرّة بصيغة الفعل الماضي، على النحو التالي:

1–قضى 12 مرّة. 2–قضاها مرّة واحدة.

3–قضاهنّ مرّة واحدة. 4–قَضَوا مرّة واحدة.

5–قضيتُ مرّة واحدة. 6–قضيتَ مرّة واحدة.

7–قضيتُم مرّتان. 8–قضينا أربعة مرّات.

9–قُضِيَ تسعة عشر مرّة. 10–قُضِيَتِ مرّة واحدة.

ويُلاحظ أن منها عشرين مرّة بصيغة المبني للمجهول، كما أنه باعتبار قراءة (لَقَضَى إليهم أجلهم)[1]، في قوله تعالى: چژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ چ (يونس: 11)، وباعتبار قراءة (قُضِي عليها الموتُ) [2]، من قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍچ(الزمر: 42)، فإن هذا الإحصاء لا يتغير.

وردت أربعة عشر مرة بصيغة المضارع، على النحو الآتي:

1–تَقضي مرّة واحدة. 2–يقضِ مرتين.

3–ليقضوا مرّة واحدة. 4–يقضون مرة واحدة.

5–يَقْضِي ست مرات. 6–يُقضى مرتين.

---

(1) قرأ بها ابن عامر ويعقوب، ابن الجزري، النشر، ج 2، ص312.

(2) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، ابن الجزري، النشر، ج 2، ص351.

7–ليُقْضى مرة واحدة.

ويُلاحظ أنّ منها ثلاث مرّات بصيغة المبني للمجهول، وبالنظر إلى قراءة (يقض الحق) [1] في (الأنعام: 57)، يكون عدد ورود صيغة المضارع خمس عشرة مرّة، وعدد مرّات تكرار (يقضِ) في القرآن ثلاث مرّات.

وأما وفقاً لقراءة (نَقضي إليك وحْيَه) [2] في قوله تعالى:ﭽ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹﭼ(طه: 114)، تكون عدد مرّات ذكر (يُقْضى) مرّة واحدة، وعدد مرّات (نَقْضِي) أيضاً مرّة واحدة، وتكو صيغ المبني للمجهول الواردة في القرآن الكريم من (القضاء) مرّتين عوضاً عن ثلاث مرات.

وردت مرّتين بصيغة فعل الأمر: مرّة (فاقْضِ) وأخرى (اقْضُوا).

وردت مرّتين بصيغة اسم المفعول (مَقْضِيّاً).

وردت مرّتين بصيغة اسم الفاعل: مرّة (قاض) وأخرى (القاضية).

ممّا سبق تُلاحظ النتائج التالية:

أولاً: ذكر مشتقات القضاء في السور المكيّة، هو أكثر من ذكرها في السور المدنية بأكثر من الضعفين.

ثانياً: عدد مواقع ذكر مشتقات القضاء في القرآن الكريم، هي ثلاثة وستون موقعاً، باعتبار قراءة المدنيّان وابن كثير وعاصم، في آية الأنعام، وهي عدد السنين التي أتمّها الرسول –صلى الله عليه وسلم– عند وفاته[3]، وفي سورة النساء يقول تعالى: ﭽ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئوﭼ(النساء: 65)، فتاء الخطاب العائدة على الرسول –صلى الله عليه وسلم– جاءت مع الفعل الماضي من (القضاء)، الذي هو بمعنى: القطع على الإلزام، فقد تكون هذه إشارة!

ثالثاً: في الآيات التي ذكرت مشتقات للقضاء، وأخرى للحكم ضمنها يُلاحظ أن اجتماعهما في المكيّ، أكثر منه في المدنيّ.

([1]) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص300.

([2]) قرأ بها يعقوب، ابن الجزري، النشر، ج 2، ص331.

([3]) المباركفوري، صفيّ الرحمن، الرحيق المختوم، دار الفكر، ط 1، 2003م، ص350.

رابعاً: مجموع ذِكْر مشتقّات القضاء، في السور المكيّة، التي سبق وذكرت أنّها تحتوي على أكثر مواقع هذه المشتقات وهي (سورة يونس)، والتي تحتوي أقل عدد مواقع، لتلك المشتقات وهي: (إبراهيم، الحجر، النمل، سبأ، فاطر، الزخرف، الجاثية، الأحقاف، الحاقة، عبس)، هو ستة عشر موقعاً، وإذا تمّ حساب عدد هذه المواقع في باقي السور، يُلاحظ أنها مع قراءة (يقض الحق) في الأنعام، تكون اثنان وثلاثين موقعاً، وهو ضعف العدد السابق بالضبط.

خامساً: عدد السُّور المكيّة التي أوردت أقل وأكثر مواقع مشتقّات القضاء، هو إحدى عشر سورة، وهذا العدد بالضبط، هو نصف عدد السُّور المكيّة، التي ذكرت مشتقّات القضاء كاملة. وعليه ألاحظ أنّ إحدى عشرة سورة تذكر ستة عشر موقعاً، وأحدى عشرة سورة تذكر ضعف ذلك العدد بالضبط!

سادساً: عدد المرّات التي تكرر فيها ذكر مشتقات القضاء، في السُّور المدنية التي تحتوي الأكثر ذكراً لهذه المواقع، والأقل ذكراً لها، هو سبع مرّات، وباقي السُّور المدنية مجموع مواقع هذه المشتقات فيها هو سبع مرّات، وعدد السُّور المدنية التي ذكرت مشتقات القضاء هو سبع سور!

سابعاً: مشتقات القضاء الواردة في القرآن الكريم، هي جميع أقسام الفعل في اللغة العربية، من حيث حدوث الزمن، فقد وردت بصيغة الماضي ثلاثاً وأربعين مرّة، وبصيغة المضارع أربع عشرة مرّة وباعتبار القراءة الصحيحة في (يقض الحق) السابق ذكرها في الأنعام[1]، تكون خمس عشرة مرّة، ومرّتان بصيغة الأمر.

ثامناً: صيغة الأمر من القضاء، واسم المفعول، واسم الفاعل، لم تذكر سوى في السّور المكية، ويضاف إلى ذلك صيغة المضارع المبني للمجهول.

الحكم ومشتقاته في القرآن الكريم:

ورد ذكر مشتقات (حَكَم) في القرآن الكريم ضمن سبع وخمسين سورة، منها اثنتان وثلاثون سورة مكية، هي: (الأنعام، الأعراف، يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر، النحل، مريم، الأنبياء، الشعراء، النمل، القصص، الروم، لقمان، سبأ، فاطر،

---

(1) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص300.

يس، الصافات، ص، الزمر، غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف، الذاريات، الطور، القمر، والتين)، وخمس وعشرون سورة مدنية هي: (البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنفال، التوبة، الرعد، الإسراء، الكهف، الحج، النور، العنكبوت، الأحزاب، محمد، الفتح، الحجرات، الحديد، الحشر، الممتحنة، الصف، الجمعة، التغابن، التحريم، القلم والإنسان).

ويُلاحظ مما سبق أنّ سورة الأنعام المكية هي أول موضع لورود أحد اشتقاقات القضاء والحكم على حدّ سواء في السور المكية.

وأن سورة البقرة المدنية هي أول المواقع التي يرد فيها ذكر اشتقاقات القضاء والحكم في السور المدنية، وأن جميع السور المدنية التي ذكرت فيها اشتقات القضاء قد وردت فيها اشتقاقات للحكم كذلك، إلا أن السور المدنية زادت عند الحديث عن (الحكم) بمقدار ثمان عشرة سورة عن السور المدنية التي ذكرت مشتقات (القضاء).

كما أنّ ورود مشتقات (القضاء) وكذلك (الحكم) في السور المكية أكثر من ورودها في السور المدنية.

وأما مجموع الآيات التي ذكرت فيها اشتقاقات (الحكم) فهي مائة وتسع وثمانون آية، منها ثمان وسبعون آية مكية موزّعة فيها على خمسة وثمانين موقعاً، فإنه في قوله تعالى: ﭽ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ ﭼ(يونس: 109) ورد لفظ (يَحْكُم) وكذلك(الحاكمين)، وفي قوله تعالى: ﭽ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ﭼ(الأعراف: 87)، ورد لفظ (يَحْكُم) وكذلك (الحاكمين)، وفي قوله تعالى: ﭽ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ﭼ(هود: 1) ورد (أُحْكِمت) وكذلك (حَكيم)، وفي قوله تعالى: ﭽ ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تجﭼ (هود: 45) ورد لفظ (أَحْكم) و(الحاكمين)، أما في قوله تعالى: ﭽ ڃ ڃ ڃ ڃ ﭼ(التين: 8) فكذلك جاء لفظ (بأحْكَم) مرّة، و(الحاكمين) مرّة أخرى.

وأمّا الآيات المدنية التي ذكرت اشتقاقات للحكم فهي مائة وإحدى عشر آية، فيها مائة وخمسة وعشرون موقعاً، فإنه في سورة ﭽ ى ى ې ې ې ې ۉ ۉ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ﭼ(البقرة: 269) جاء (الحِكمة) مرّتان، وفي ﭽ ﭻ

ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ

ﭼ(النساء: 35) ورد (حَكَماً) مرّتان، وفي ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ

ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﭼ(النساء: 58)

ذُكر(حَكَمتُم) و(تَحْكُموا)، وفي ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ

ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ(المائدة: 42) جاء (فَاحْكُم) و(حَكَمت)

و(فَاحْكُم)،و ﭽ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ(المائدة: 43) فيها:

(يُحَكِّمونك) و(حُكْم)، وكذلك ﭽ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ

ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ

ﮫ ﭼ (المائدة: 44) ورد فيها (يَحْكُم) مرّتان، وﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ

ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ(المائدة: 47) ذُكِر فيها (وَلْيَحكم) و (يَحْكُم)، أمّا ﭽ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ

ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭼ(المائدة: 50) ففيها (أَفَحُكم) و(حُكَماً). وفي ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ

ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ(الرعد: 41) (يَحْكُم) و(لِحُكْمه)،

وﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ

ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ(الحج: 52) فيها (يُحْكِم) و(حكيم)، وفي ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ

ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ

ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ

ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﭼ(الممتحنة:10) ذُكِر (حُكْم) و (يَحْكُم)

و (حكيم).

وأكثر السور التي وردت فيها مشتقات (الحكم) من السور المدنية، هي سورة النساء، إذ وردت الاشتقاقات اثنتين وعشرين مرّة في عشرين آية، وأقلها وروداً هي: (ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ(الإسراء: 39)، ﭽ ﯗ

ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ

ﯵ ﯶ ﭼ(الكهف: 26)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ

ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ(محمد: 20)، ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ

ﮕ ﭼ(الحجرات: 8)، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ(الحديد: 1)،ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ

ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ(الصف: 1)، ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ

ﭽ(التغابن: 18) وﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭗ ﭘ ﭙﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ(التحريم: 2)). فقد وردت مرّة واحدة في كل منهن.

وأكثر السور المكية التي وردت فيها اشتقاقات (الحكم) هي سورة الأنعام، إذ وردت الاشتقاقات فيها عشر مرات،وأقلها وروداً:(ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ(إبراهيم: 4)، ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ(الحجر: 25)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ (مريم: 12)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ(الروم: 27)، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ(فاطر: 2)، ﭽ ﭑ ﭒﭼ(يس: 2)، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ(الصافات: 154)، ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ(فصلت: 42)، ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ(الدخان: 4)، ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ(الأحقاف: 2)، ﭽ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﭼ(الذاريات: 30)، ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭼ(الطور: 48)، و ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ (القمر: 5)). حيث وردة مرّة واحدة في كل منها.

وأمّا عدد الآيات التي جمعت أكثر من اشتقاق واحد للحكم فيها فهي ست عشرة آية ضمن عشر سور هي: (البقرة، النساء، المائدة، الأعراف، يونس، هود، الرعد، الحج، الممتحنة والتين).

وإذا تمَّ حصر مشتقات الحكم في القرآن الكريم، فيُلاحظ أنها:

–وردت ثلاث مرات بصيغة الفعل الماضي، على النحو التالي:

1–حَكَمَ مرّة واحدة.

2–حَكَمتَ مرّة واحدة.

3–حَكَمتُم مرّة واحدة.

ولم يرد الماضي المبني للمجهول مِن (حَكَم) في القرآن الكريم البتَّة.

وردت بصيغة المضارع أربعين مرّة، مرّتين منها بصيغة البناء للمجهول، وعلى اعتبار قراءة (لِيُحْكَم) في (ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ(البقرة: 213)،ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ

ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬچ(آل عمران: 23)، چﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ
چ(النور: 48) وچﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ
ﰏﰐ ﰑ ﰒ ﰓﰔچ(النور: 51))[1] تكون صيغة البناء للمجهول وردت ست مرّات في القرآن الكريم، وبيان ما سبق هو الآتي:

1–(فَأَحكم) مرّة واحدة.

2–(تَحكم) مرّتان.

3–(تحكموا) مرّة واحدة.

4–(تحكمون) أربع مرات.

5–(يَحكم) اثنتان وعشرين مرّة.

6–(يَحْكمان) مرّة واحدة.

7–(يَحكمون) أربع مرات.

8–(يُحكموك) مرّة واحدة.

9–(يَحكونك) مرّة واحدة.

10–(يتحاكموا) مرّة واحدة.

11–(أُحْكمت) مرّة واحدة.

12–(يُحْكم) مرّة واحدة.

وردت بصيغة الأمر سبع مرّات كالآتي:

1–(فاحْكم) خمس مرات.

2–(احْكُم) مرّتان.

وردت بصيغة اسم المفعول مرّتان كالآتي:

1–(مُحْكَمه) مرّة واحدة.

2–(مُحْكمات) مرّة واحدة.

وردت بصيغة المبالغة سبعاً وتسعين مرّة على النحو الآتي:

1–(حكيم) (معرفة بأل التعريف ودونها) إحدى وثمانين مرّة.

2–(حكيماً) ست عشرة مرّة.

([1]) قرأ بها أبو جعفر. انظر: ابن الجزري، النشر، ج 2، ص286.

وردت بالمصدر من (حَكَم) خمسين مرّة كالآتي:

1-(حُكْم) سبعَ عشرة مرّة.

2-(حُكْماً) ثماني مرّات.

3-(حكمُه) أربع مرّات.

4-(لِحكمهم) مرّة واحدة.

5-(حِكمة) عشرين مرّة.

وردت باسم التفضيل (أحْكَم) مرّتين.

وردت بصيغة اسم الفاعل (الحاكمين) خمس مرّات.

وردت باشتقاق الصفة المشبهة (حَكَماً) ثلاث مرّات، وبجمع الجمع من الحاكمين وهو (الحُكَّام) [1] مرّة واحدة.

ممّا سبق يمكن الخروج بما يلي:

أولاً: ذكر مشتقات (الحكم) في السور المدنية أكثر من وروده في السور المكية.

ثانياً: ورد في القرآن الكريم جميع أقسام الفعل من (حَكَم) من حيث حدوث الزمن.

ثالثاً: صيغة الجمع من اسم الفاعل للحكم (الحاكمين) لم تَرد إلا في القرآن المكِّي وكذلك (الحكَّام).

رابعاً: تركيب (أحكم الحاكمين) لم يرد إلا في القرآن المكي.

خامساً: صيغة اسم المفعول من (حكم) وهي (مُحكَمة) و (مُحْكمات) لم ترد إلا في القرآن المدني.

سادساً: وردت مشتقات الحكم في نصف عدد سور القرآن الكريم بالضبط.

الفصل الأول

دلالة القضاء في القرآن الكريم

1.1 القضاء لغة:

([1]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب الميم، ج 12، ص164.

قال ابن فارس[1]: "القاف والضاد والحرف المعتلّ أصل صحيح يدلّ على إحكام أمر وإنفاذه لجهته، والقضاء: الحُكْم. ولذلك سمِّي القاضي قاضياً، لأنّه يحكم الأحكام ويُنفذها.

وسمِّيت المَنِيَّة قضاءً لأنّه أمر يُنفذ في ابن آدم وغيره من الخلق. وكلّ كلمة في الباب فإنّها تجري على القياس الذي ذكرناه".[2]

وقال صاحب لسان العرب: "القضاء: الحُكم، وأصله قَضايٌ لأنّه من قَضَيْت، إلا أن الياء لمّا جاءت بعد الألف هُمزت، وأصله القطع والفصل، وقضاءُ الشيء: إحكامهُ وإمضاؤه والفراغ منه، وكل ما أُحكم عمله أو أُتمَّ أو خُتِمَ أو أُدِّي أداءً أو أوجب أو أُعلِمَ أو أُنفِذَ أو أَمضِيّ فقد قُضي. والقضاء بمعنى العمل، ويكون بمعنى الصنع والتقدير. والقضاء : الحسم والأمر وقضى أي حَكَمَ، ومنه القضاء والقدر، وقد يكون بمعنى الفراغ، والقاضية من الإبل: ما يكون جائزاً في الدِّية والفريضة التي تجب في الصَّدقة، والقضاء من الدروع التي قد فُرِغ من عملها وأُحكمت".[3]

وجاء في بصائر ذوي التمييز: "القضاء –بالمدّ والقصر–: الحكم، والقضاء: الصُّنع، والحَتْم، والبيان، وفصل الأمر فعلاً كان أو قولاً، ويكون بمعنى الوجوب والوقوع، وبمعنى الإتمام والإكمال، وبمعنى فصل الحكومة والخصومة، وكل قول مقطوع به من قولك: هو كذا أو ليس بكذا، يقال له قضيّة صادقة، وقضيّة كاذبة".[4]

---

(1) ابن فارس هو: أحمد بن فارس الرازي، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، (ت 395هـ). انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ط6، ج1، ص193.

(2) ابن فارس، أحمد بن فارس، (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قضي، دار الجيل، بيروت، 1991م، ط1، ج5، ص99.

(3) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قضي، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج15، ص186–188.

(4) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت817هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1986م، ط2، ج4، ص276–279.

أما صاحب المحيط في اللغة فقد قال: "قضى يقضي قضاءً وقضيّة: أي حَكَم. والقاضية: المنيّة التي تقضي وحيّاً".[1]

وذكر إبراهيم أنيس في معنى القضاء ما يلي: "قضى –قَضْياً، وقضاءً، وقضية: حكم وفصل، وقضى الله: أمر، وقضى عَبْرَته: أنفذ كل دموعه. وقضى حاجته: نالها وبلغها، وقضى على مال ونحوه: صالَحَه، والقاضي من يقضي بين الناس بحكم الشرع".[2]

وبالنظر إلى أقوال من سبق من علماء اللغة، فإنه يتضح أن كلمة القضاء عندهم مرادفة لمفهوم كلمة الحكم، وتتعدّى دلالتها إلى معانٍ أخرى أُجملها بما يلي:

أولاً: إحكام أمر وإنفاذه إلى جهته.

ثانياً: القطع والفصل والفراغ من الأمر.

ثالثاً: بمعنى العمل ويكون بمعنى الصنع والتقدير وبمعنى الحسم والأمر.

رابعاً: بمعنى البيان.

خامساً: الإتمام والإكمال.

سادساً: الوجوب وذهب إليه صاحب كتاب التعريفات.

فقد قال: "القضاء لغةً الحكم، والقضاء على الغير إلزام أمرٍ لم يكن لازماً قَبْلَه، والقضاء في الخصومة هو إظهار ما هو ثابت".[3]

وقد بيّن الراغب الأصفهاني معنى القضاء فقال: "القضاء: فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكلّ واحد منهما على وجهين: إلهي، وبشري. فمن القول الإلهي قوله تعالى: ﭽﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚﭼ (الإسراء: 23)، أي: أمر بذلك، ومن الفعل

---

(1) ابن عباد، اسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، باب الثلاثي المعتل/ القاف والضاد–قضي، عالم الكتب، بيروت، 1994م، ط1، ج5، ص462، وحيّ: سريع. انظر: الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: سعيد محمود عقيّل، (وحي)، 2001م، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، ص719.

(2) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف: حسن عطية ومحمد أمين، باب القاف– قضي–، 1985م، مجمع اللغة العربية، مصر، ط2، ج2، ص742–743.

(3) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص185.

الإلهي قوله: ﭼﭽ ﭾ ﭿﭼ(غافر: 20)، ومن القول البشري نحو: قضى الحاكم بكذا، ومن الفعل البشري: ﭼﮠ ﮡ ﮢﭼ (البقرة: 200). ويعبّر عن الموت بالقضاء، فيقال: فلان قضى نحبه، كأنه فَصَل أمره المختصّ به من دنياه. (وقضي الأمر) أي: فُصِل تنبيهاً أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه".[1]

وزاد أبو هلال العسكري: "القضاء يقتضي فصل الأمر على التمام من قولك قضاه إذا أتمّه وقطع عمله".[2] بزيادة ضرورة أن يكون فصل الأمر على وجه التمام، ومثل هذا ما جاء في الكليات بقول صاحبها: "أصل القضاء الفصل بتمام الأمر".[3]

يتضح من رأي كل من: الأصفهاني والعسكري وأبي البقاء الكوفي، أنهم لا يساوون بين القضاء والحكم في المعنى، ويعتبرون القضاء يختص بمعنى: فصل الأمر قولاً كان أو فعلاً على وجه التمام.

وإذا رُمْتُ الوصول إلى معنى لغوي جامع للفظ (القضاء)، قلت: القضاء: قطع الأمر قولاً أو فعلاً على وجه الإلزام.

"أما مفاهيم: الفراغ، القتل، الإنفاذ، فمن آثار الأصل"[4]، والذي تراه الباحثة: أنّ مفاهيم الفصل والبيان وكذلك الحكم، هي من آثار الأصل وهو (القطع)، لأن فصل الأمر، أو بيانه، هي أشكال نهائية لقطع ذلك الأمر، والحكم هو المحصِّلة النهائية

([1]) الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص674-676.

([2]) العسكري، الفروق اللغوية، ص156.

([3]) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسيني، (ت 1094هـ)، الفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ط1، ص705.

([4]) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، (قضى)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م، ط3، ج9، ص315.

لعملية (القضاء) من بدايتها حتى النهاية. وهي مفاهيم قد يتضمّنها [1] (لقضاء)، فيتعدّى فعله بها إلى مفعول به أول أو حتى ثان. [2]

أمّا اختياري تقييد المعنى بالإلزام دون الإتمام، فإنه من المعلوم أنّ كثيراً من القضايا يتم البتُّ بأحكامها ثم يُنفذ الحكم بعد انتهاء جلسات القضاء، سواء قلّ الوقت أو كَثُر مثل: الوصاية على السّفيه، ولأنه بالإلزام حصل الفرق بين الفتوى والقضاء.

2.1 القضاء في الاصطلاح:

تعددت آراء العلماء في المراد من (القضاء)، وتباينت آراؤهم، فإنه بالنظر إلى مفهومه عند المذاهب الأربعة نجد أنه كالآتي:

1-تعريف الحنفية:

القضاء: هو "فصل الخصومات وقطع المنازعات" [3]، وزاد ابن عابدين [4]: "على وجه خاص، حتى لا يدخل فيه نحو الصلح بين الخصمين". [5]

([1]) التضمين: هو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي وظيفتها في التركيب مع لمحة بيانية ظاهرة، وعلاقة مناسبة ما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. انظر: حامد، أحمد حسن، التضمين في العربية، (بحث في البلاغة والنحو)، دار الشروق، الأردن، 2001م، ط1، ص98.

([2]) انظر: الشراري، بندر بن سليم بن عيد، الأفعال التي تعدت على أكثر من وجه في القرآن الكريم (جمع ودراسة بيانية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة، 2010م، ص112-114.

([3]) ابن عابدين، محمد أمين، (ت1252هـ)، حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار،مطبعة مصطفى الحلبي،مصر، 1966م،ط2،ج5،ص352.

([4]) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين، ولد بدمشق 1198هـ، من مؤلفاته: الرحيق المختوم في الفرائض. انظر: البغدادي، اسماعيل باشا، هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1982م، ج2، ص295.

([5]) ابن عابدين، رد المحتار، ج5، ص352.

إن هذا التعريف "غير جامع لاقتصاره على قضايا التنازع والمخاصمة فمن القضايا ما يتطلب عليها الحكم وإن خلت من الخصومة، كالحكم بالحجر على المفلس، والوصاية على السفيه، وغير ذلك".[1]

2-تعريف المالكية:

القضاء: "هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده"[2]. وفي هذا التعريف بعض المسامحة فإنه: "يدخل فيه حكم الحكمين وفي شقاق الزوجين، وحكم المحتسب والوالي وغيرهما من أهل الولايات الشرعية، إذا حكموا بالوجه الشرعي".[3]

3-تعريف الشافعية:

القضاء: "هو الولاية الآتية والحكم المترتب عليها، أو إلزام من له إلزام بحكم الشرع"[4]، وعرّفه ابن عبد السلام [5]: انه إظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه إمضاؤه[6]. وما ذُكر من مأخَذ على تعريف المالكية يُذكر هنا أيضاً أما تعريف

---

(1) الحِمِيضي، عبد الرحمن إبراهيم، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة،1989م، ط1، ص36.

(2) الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، (ت 1201هـ)،الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف، القاهرة، 1965م، (د.ط)، ج4، ص186.

(3) الحطّاب، أحمد بن محمد، (ت 954هـ)، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، مكتبة النجاح، ليبيا، (د.ط)، (د.ت)، ج6، ص86–87.

(4) الجمل، سليمان، حاشية الجمل على شرح المنهج، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت)، ج5، ص334.

(5) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين، ولد 577هـ، من فقهاء الشافعية. انظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص144–145.

(6) انظر: الخطيب، محمد بن أحمد الشربيني، (ت 977هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، (د.ط)، 1958م، ج4، ص372.

العِز فإن الباحثة ترى أنه لم يحصل به ظهور الفرق بين القضاء والفتوى، وعلى ما سيأتي بيانه –إن شاء الله تعالى– فإنه لا يلزم من القضاء الإمضاء والتنفيذ. [1]

4–تعريف الحنابلة:

قالوا في المعنى الاصطلاحي للقضاء: "تبيين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات". [2]

وترى الباحثة أن كلمة (تبيين) كما سبق وذُكر [3]، هي من آثار الأصل للمعنى اللغوي للقضاء، وإنما هو في الأصل القطع للأمر، وكذلك الأمر في "إظهار" و"فصل"، السابق ذكرهما في التعريفات السابقة.

ويلاحظ مما سبق أن علماء المذاهب السّالفة الذكر لم يساوي أحد منهم بين القضاء والحكم في المفهوم –حسب اطِّلاعي–.

وأقرب ما أرتاح إليه من هذه التعريفات هو تعريف الحنابلة؛ لما في دلالة كلمة (البيان) ممّا ذكرت، ولأنّه تضمن الإلزام كما ملت لذلك سابقاً [4]. ولأنه جمع بين معنى معنى بيان الحكم ومعنى فصل الخصومات، لأن بيان الحكم والإلزام به ليس حال المخاصمة فقط سمَّي قضاء.

أمّا عن التعريفات المعاصرة للقضاء في الاصطلاح، فقد مِلت إلى القول بأنّه: "النظر في القضايا وإثباتها أو نفيها لإظهار أحكامها على مقتضياتها" [5]، والسبب في اختياري لهذا التعريف أني أراه جامعاً، فقد بدأ بطريقة الوصول إلى الأحكام فقال: (النظر)، ثم مهمّة القضاء وهي: إثبات أو نفي، ثم الهدف الأساس منه وهو إظهار الحكم. وبالرغم من ذلك فلديّ تحفظات عليه وهي:

([1]) انظر: ص 46.

([2]) البهوتي، منصور بن يونس، (ت 1051هـ)، شرح منتهى الإرادات المسمّى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص459.

([3]) انظر: ص 24.

([4]) انظر: ص23.

([5]) الحميضي، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، ص40.

1-"في القضايا" فلا أجد أنّ تفسير القضاء بالاسم منه مناسباً، فهو كتفسير الماء بعد الجهد بالماء.

2-لم يذكر شرط الإلزام فقارب معنى الفتوى.

وعليه ترى الباحثة أن القضاء اصطلاحاً يراد به: القطع في الأمور المراد بيان أحكامها، بثبوتها أو نفيها بحسب مقتضياتها، على وجه الإلزام.

واستعمل الفقهاء لفظ (القضاء) في العبادات، للدلالة على فعلها خارج وقتها المحدود شرعاً. [1]

كما استعملوا عبارة (قضاء الدَّين) للدلالة على سداد الدين والوفاء به [2]. وعبارة (قضاء الحاجة) للدلالة على آداب التخليّ [3]، أما القضاء المقترن بالقدر فهو: "الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد". [4]

3.1 القضاء ودلالاته في القرآن الكريم:

1.3.1 دلالة التعبير عن الإرادة الإلهية بلفظ القضاء:

وردت مشتقات القضاء في القرآن الكريم ضمن آيات جاء الحديث فيها عن قضايا متشابه في أغلب الأحيان، وسأحاول جمع هذه الآيات في مطالب مستقلة – وبالله التوفيق–. [5]

([1]) انظر: ابن جزء الكلبي، أبا القاسم محمد بن أحمد، (ت 741هـ)، القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1982، (د.ط)، ص75، الدردير، الشرح الصغير، ج 1، ص363-364.

([2]) انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ج3، ص138.

([3]) انظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1995م، ج5، ص34.

([4]) انظر: الجمل، حاشية الجمل، ج5، ص335.

([5]) قد أورد بعض الآيات وليست لها علاقة بعنوان المطلب وذلك لمناسبة السياق.

إنّ أول اشتقاق ورد في القرآن من لفظ القضاء، هو في قوله تعالى: چۆ ۇ ۇۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ چ(البقرة: 117)،وهذا بيان لكمال قدرة الله تعالى، وأنه إذا قدر أمراً وأراد كونه، فإنما يقول له: كن، مرّة واحدة، فيوجد على وفق ما أراد. (1)

"وهذا إعلام من الله جلّ ثناؤه عباده، أنّ مما يشهد له بذلك المسيح الذي أضافوا إلى الله جل ثناؤه بنوّته، وإخبار منه لهم أن الذي ابتدع السماوات والأرض من غير أصل، وعلى غير مثال، هو الذي ابتدع المسيح من غير والد".(2)

ويلاحظ من هذه الآية تباين واضح في تفسير العلماء للفظ (قضى) اعتماداً على المعنى اللغوي له، ممّا يدل على أن (القضاء) لفظ استدعى منهم التمعُّن، والبحث في أصله. ويتضح هذا التباين أكثر فيما سيأتي من الآيات–إن شاء الله تعالى–.

أكثر المفسرين على أنّ المراد به هنا (أراد) (1)، بدليل قوله تعالى: چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ(يس: 82)، والذي أميل إليه أنّه تعالى لم يذكر

---

(1) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، 1992م، (د.ط)، ج1، ص510، الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1986م، ط1، ج1، ص367، ابن عطية، الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت 546هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ط1، ج1، ص201، ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن كثير، (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: كمال علي الجمل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ميدان السيدة زينب، ط1، 1998م، ج1، ص228، وعليه جمهور المفسرين.

وممن قال: أن العبارة ليست على الحقيقة بل لسرعة الفعل، وعليه فهي مجاز. انظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، (ت 375هـ)، تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1993م، ط1، ج1، ص153، الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 528هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص181.

(2) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص508.

الإرادة في موضع، والقضاء في آخر من قبيل الترادف، وإنما يكون هذا التنوّع لفروق دقيقة-والله أعلم-، ففي روح البيان ذُكر سبب إطلاق القضاء على الإرادة بما هذا نصُّه: "أطلق على الإرادة الإلهية المتعلقة بوجود الشيء لإيجابها إيّاه البتّة" [2]. ونظرة واحدة في قوله تعالى: چ ﮗ ں ں ڻ ڻ ڽ ڽ ۀچ(النحل: 98)، تكفي لملاحظة أنّ الفعل يأتي بمعنى إرادته المقارنة له[3]. هذا بالإضافة إلى معناه. وإطلاقه على الإرادة "مجازاً من استعمال اللفظ المسبب في السبب. [4]

وذهب آخرون أن المراد بـ (قضى) هنا: قدّر، أو أمْضى [5]، أَحْكَم[1]، إنفاذ المقدّر[2]، أحْكَم وأتْقَنَ[3]، حَكَم وقدّر[4]، وصرّح الطبرسي، فقال: والقضاء والحكم من

([1]) انظر: ابن وهب، أبا محمد عبد الله بن محمد الدّينري، (ت 308هـ)، الواضح في تفسير القرآن الكريم، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ط1، ج1، ص43، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص228، الحدّاد، أبا بكر اليمني، (ت800هـ)، كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل، تحقيق: محمد إبراهيم يحيى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط 1، 2003م، ج1، ص164، أبا السعود، محمد بن محمد العمادي الحنفي، (ت982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ط1، ج1، ص188، المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، تخريج: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط1، ج1، ص168.

([2]) البروسوي، اسماعيل حقّي الخلوتي، (ت1127هـ)، روح البيان في تفسير القرآن، ضبطه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ط1، ج1، ص216.

([3]) انظر: العثيمين، محمد بن صالح، تفسير القرآن الكريم (سورة البقرة)، دار ابن الجوزي، السعودية، 2002م، ط1، ج2، ص17.

([4]) الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود، (ت1207هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1، ج1، ص366، والمجاز: "هو من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل باللغة عما يوجبه أصل اللغة"، الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1991م، ط1، ص356.

([5]) انظر: البغوي، الحسين بن مسعود الفرّاء، (ت 516هـ)، تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ط1، ج1، ص72، أبا حيّان الأندلسي،

النظائر، وأنّه هنا بمعنى فعَلَ [5]. وأمّا عن سبب هذا الاختلاف في معنى القضاء، فيرجع إلى المعنى الذي تضمّنه فتعدّى به إلى المفعول.

وقد جاء الحديث عن خلق عيسى–عليه السلام– في قوله تعالى: ﭽ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ (آل عمران: 47)، وبما أنه في العُرف تنسب الأشياء الأخرى إلى الأسباب العادية [6]، وقصة مريم –عليها السلام– لا تُتعارف البتة، فقد ذكر تعالى: (يخلق) لأن لفظ الخلق أقرب إلى الاختراع وأدلّ عليه [7]، ولم يقل (يفعل) كما في قصة زكريا –عليه السلام–لئلا يبقى لمبطلٍ شُبهة. [8]

محمد بن يوسف، (ت 745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1، ج1، ص525، الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، (ت 875هـ)،تفسير الثعالبي المسمّى بالجواهر الحِسان، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرون،دار إحياء التراث العربي،بيروت،1997م،ط1،ج1،ص308.

(1) انظر: أبا عبيدة، معمر بن المثنى، (ت210هـ)، مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ج 1، ص52، اليزيدي، عبد الله بن يحيى، (ت237هـ)، غريب القرآن وتفسيره، تحقيق: محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت، 1985م، ط1، ص80.

(2) انظر: القاسمي، محمد جمال الدين،(ت1322هـ)،تفسير القاسمي المسمّى محاسن التأويل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1994م، ط1، ج1، ص335.

(3) انظر: الشوكاني، محمد بن علي، (ت 1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1983م، (د.ط)، ج1، ص133.

(4) انظر: النسفي، عبد الله بن أحمد، (ت 710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: مروان الشعّار، دار النفائس، بيروت، 1996م، ط1، ج1، ص121.

(5) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج1، ص367.

(6) انظر: الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 2003م، ط2، ج2، ص251.

(7) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1، ص437.

(8) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص486.

أمّا عن سر التعبير بـ (قضى) فهو "للإشارة إلى أن ايجاده للأشياء ليس إلا من قبيل الحكم عليها بالوجود".(1)

وجاء في سورة مريم قوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ(مريم: 21)، فهو –عليه السلام– "دلالة وعلامة للناس على قدرة بارئهم وخالقهم الذي نوّع في خلقهم فخلق أباهم آدم من غير ذكر ولا أنثى وخلق حواء من ذكر بلا أنثى وخلق بقية الذرية من ذكر وأنثى إلا عيسى فإنه أوجده من أنثى بلا ذكر فتمّت القسمة الرباعية الدالة على كمال قدرته وعظيم سلطانه".(2)

وذكر المفسرون معان لـ (مقضيا) كلها تدور حول أنه تعالى قضى به في سابق علمه. (3)

وفي السورة ذاتها قال تعالى: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ(مريم: 35)، وبالنظر إلى هذه الآية، فإنها "تفيد انتفاء الولد عنه تعالى بأبلغ وجه لأن لام الجحود تفيد مبالغة النفي، وأنه لا يلاقي وجود المنفي عنه، ولأن في قوله: "أن يتخذ" إشارة إلى أنه لو كان له ولد لكان هو خلقه، واتخذه فلم يَعْدُ أن يكون (إلاّ) من جملة مخلوقاته".(4)

في الآيات السابقة بدا واضحاً أنها تتحدّث عن عجيب خلق عيسى –عليه السلام–، فآية البقرة ابتدأها تعالى بقوله: (بديع)، والإبداع: هو إنشاء شيء لم يسبق

---

(1) أبو زهرة، محمد، (ت1974م)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ج3، ص1225.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص142–143.

(3) انظر: الفخر الرازي، محمد بن عمر، (ت 606هـ)، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران، (د.ت)، (د.ط)، ج 21، ص200، السمرقندي، بحر العلوم، ج2، ص321، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص142، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، ط1، ج4، ص478، المراغي، تفسير المراغي، ج6، ص37.

(4) بتصرف يسير: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، (د.ط)، ج16، ص103.

إليه على غير مثال ولا مشورة [1]، ووُصِلت بالجملة بعدها فقال تعالى: (وإذا قضى...)، فبدأ بذكر كمال القدرة بخلق سماوات وأرض، على غير أصل، وبدون مشورة أحد، وثنّى ببيان سهولة ذلك وغيره عليه. و(إذا) هي لما تُيُقِّنَ وجوده أو رجِّح[2]، وهو هنا إنفاذ المقدَّر، وخروجه من العدم إلى حد الفعل، بحيث يصبح لازم الوجود، والمقصود هنا عيسى-عليه السلام-، ثم لإثبات أنه خلقٌ من خلقه تعالى، قال: (فإنما يقول له كن فيكون) و (إنّما) "تأتي إثباتاً لما يُذكر بعدها ونفياً لما سواه... اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته أو لما ينزل هذه المنزلة" [3]، وهو هنا خطاب من الله تعالى؛ أن كل أمر يقضيه يحصل بقوله له: كن، حقيقٌ بأن يؤمن بذلك كل أحد دون إنكار.

واذكر هنا أن مذهب أهل السنة، أنه تعالى قدّر في الأزل وأمضى فيه، وعلى مذهب المعتزلة أمضى عند الخلق والإيجاد[4]، وعليه فإن القضاء: القطع بإنفاذ المقدّر بخروجه من العدم إلى الفعل فيصبح بذلك لازم الوجود. أمّا ذكر (أمراً) هنا فهو "لكونه منطوياً على اللفظ والفعل".[5]

وقال الطبرسي: "إنما استعمل لفظة الأمر فيما ليس بأمر هنا ليدل بذلك على أن فعله بمنزلة فعل المأمور في أنه لا كلفة فيه على الآمر" [6]، أمّا في آل عمران فقد سيق الكلام جواباً لاستفهام مريم -عليها السلام- عن الطريقة التي ستحمل بها بولد،

([1]) السمرقندي، بحر العلوم، ج1، ص153.

([2]) المرادي، الحسن بن قاسم، (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ط1، ص367.

([3]) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، 2007م، ط1، ص333، وانظر: العلوي، يحيى بن حمزة اليمني، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ط1، ج2، ص202.

([4]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 1، ص201، وأمضى: خلا وذهب، وأمضى الأمر: أنفذه، انظر: ابن منظور، لسان العرب، (مَضَى)، ج15، ص129.

([5]) القاسمي، محاسن التأويل، ج1، ص353.

([6]) الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص750.

وهو استفهام على طريق التعجب [1]، لأن في قوله تعالى: (كذلك الله يخلق ما يشاء) جواب للاستفهام، وفي (إذا قضى أمراً...) إضافة لمعناها الذي سبق وذكرته، فهي في موضع التأكيد لما سبقها[2]، ومزيلة للتعجُّب فالأمور في أصلها هي إنفاذ للأقدار، وأمّا أسبابها العادية، فهي خلقٌ لله تعالى، وما في معنى القضاء من الإتمام واللزوم من قطع الاستفهام والتعجب ما لا يخفى. وأُضيف لما سبق أنه تعالى في سورة مريم يقول: چﮗ ں ں ڻ ڻ ڎ ڎ ۀ ہ ۓچ(مريم: 20)، والجملة الفعلية من قول مريم – عليها السلام– جاءت بصيغة المضارع فنفت عن نفسها ذلك في الماضي والحاضر، فلم تُطَأ من زواج أو غيره[3]، ولم تكن فاجرة تبغي الرّجال، والرّد الذي كان على لسان الوحي هو: (كذلك قال ربك هو علي هين) فأزال الاستفهام، ثم (ولنجعله آيةً للناس ورحمة منّا) بمعنى دليل على كمال القدرة ، ورحمة لأن كل نبي رحمة لأمّته[4]، "وإيثار "وإيثار الأولى اسميّة دالة على لزوم الهون مزيلة للاستبعاد والثانية فعلية دالة على أنه تعالى أنشأه لكونه آية ورحمة خاصة لا لأمر آخر ينافيه مراداً بها التجدد لتجدد الوجوه لينتقل من الاستبعاد إلى الاستحماد ما لا يخفى من الفخامة" [5] فيزول بذلك التعجب. (وكان أمراً مقضيا)، "هذه الجملة تذييل لمجموع الكلام أو للأخير"[6]، وترى الباحثة أنه أنه لمجموع الكلام؛ لأن الآيات السابقة التي تحدثت عن خلقه–عليه السلام– انتهت بـ: (إذا قضى...) ولم تذكر أيّاً منها الغاية من خلقه، وهذه الآية أعطت هذه الزيادة، فبقي الكلام عن القضاء، ولكن بدلاً من التعبير بالماضي جاء التعبير باسم المفعول لتناسب الزيادة.

([1]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 3، ص273، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 1، ص483.

([2]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1، ص437.

([3]) انظر: أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، ج1، ص484.

([4]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص142، الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص338.

([5]) الألوسي، روح المعاني، ج8، ص398.

([6]) الألوسي، روح المعاني، ج8، ص398.

قلت: عبارة (وإذا قضى...) أعطت معنى سهولة الإيجاد، وعبارة (إذا قضى...) أعطت معنى تأكيد أنه خلق لله، وفي (مريم: 21) جاءت (هو عليّ هيّن) فأغنت عن تكرار (وإذا قضى...)، وجاءت (ولنجعله آية للناس) فأغنت عن تكرار (إذا قضى...)، وجاءت (وكان أمراً مقضياً)، فاعطى لحظة نفاذ ولزوم ما كان الحديث عنه. وأبعد ما قيل في ذلك: "قطع للمراجعة وإنباء بأن التخليق قد حصل في رحمها" [1]، وذلك لأن فاء التعقيب في قوله تعالى: چۇ ۆ ۈ و وچ(مريم: 22)، تخالفه.

أمّا الفصل في (إذا قضى...) في (مريم: 35) فلأنه "كالحجة على تنزيهه عن الولد... الذي يجعل ولداً يكون محدثاً فيكون وجوده بعد عدمه بخلق ذلك القديم وإيجاده... فيكون عبداً له لا ولداً له فثبت أنه يستحيل أن يكون لله ولد"[2]، وهذا إبطال لشبهة النصارى "إذ جعلوا تكوين إنسان بأمر التكوين عن غير سبب معتاد دليلاً على أن المكوّن ابن الله تعالى، فأشارت الآية إلى أنّ هذا يقتضي أن تكون أصول الموجودات أبناء لله" [3]. وهي تبكيت للنصارى أيضاً "ببيان أن شأنه تعالى إذا قضى أمراً أن يوجد بأسرع وقت فمن يكون هذا شأنه كيف يتوهم أن يكون له ولد وهو من أمارات الاحتياج والنقص".[4]

أما الآية الأخيرة في ترتيب سور القرآن الكريم التي تنتهي بـ (فإذا قضى أمراً...) هي قوله تعالى: چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژژ (غافر: 68) ، وقد صرّح البروسوي: بـ أنّ القضاء هنا بمعنى: التقدير [5]، وعبارة (فإذا قضى...) جاءت تذييلاً للإحياء والإماتة؛ لأن صيرورة الحياة تحصل لتعليق

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص84.

([2]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج21، ص218.

([3]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص103.

([4]) الألوسي، روح المعاني، ج8، ص410.

([5]) انظر: البروسوي، روح البيان، ج8، ص231.

جوهر الروح النطقية به، وذلك يحدث دفعة واحدة [1]، والإماتة كذلك. "ومن الناس من يقول إن تكوّن الإنسان إنما ينعقد من المني والدم في الرحم مدة معينة وبحسب انتقالاته من حالات إلى حالات فكأنه قيل أنه يمتنع أن يكون كل إنسان عن إنسان آخر، لأن التسلسل محال، ووقوع الحادث في الأزل محال، فلابد من الاعتراف بإنسان هو أول الناس، فحينئذٍ يكون حدوث ذلك الإنسان لا بواسطة المني والدم، بل بإيجاد الله تعالى ابتداءً"[2]، وعن الفاء في (فإذا قضى...) فهي فاء التفريع[3]، للدلالة على أن ما بعدها من نتائج ما قبلها من حيث أنه يقتضي قدرة ذاتية غير متوقفة على العدد والمواد، "وجوّز فيها كونها تفصيلية وتعليلية أيضاً".[4]

وكمحصِّلة لما سبق فإن (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) وردت أربع مرّات في القرآن الكريم، ثلاثٌ منها ضمن الحديث عن خلق عيسى –عليه السلام–، ومرّة عند الحديث عن الإحياء والإماتة، وكل هذه المواضع هي قدُرات لا يستطيع أحد الإتيان بمثلها، بدأها بخلق السماوات والأرض ولا ينكر أحد أنّ الله هو مبدعها، وأنهاها بالإحياء والإماتة وهي أمر لا ينكره أحد أيضاً، فكأن المقصود أنّ ما ورد بينها هو الأسهل خلقاً جديرٌ بأن لا ينكره أحد وخصوصاً أنه تعالى يقول: چﭗ ﭘچ (آل عمران: 47)، فقدّم اسم الجلالة على الفعل لإفادة تقوي الحكم وتحقيق الخبر [5]. والإخبار عن إبداع السماوات والأرض بالجملة الإسمية، لثبوت ذلك الإبداع لله وحده دون شريك، أما (يحي ويميت) فقد عُبِّر عنها بالجملة الفعلية لحدوث هذا الأمر وتجددُّه ما دامت الحياة الدنيا.

وردت هذه العبارة في القرآن المكّي والقرآن المدني بشكل متساوٍ لأنها –والله أعلم– تتحدث عن الإيمان بالقضاء والقدر وهو أحد أخطر الأمور التي يجب تأسيس

---

(1) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج27، ص86.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج27، ص86.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج24، ص199.

(4) الألوسي، روح المعاني، ج22، ص337.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص248.

جذور الإيمان بها عند المؤمنين منذ البداية وحتى النهاية بالموت، وذَكَرت الآيات المدنية خلق السماوات والأرض، والآيات المكية ذكرت الإحياء والإماتة، والأمران لا شك أنهما بيد الله فقط.

ولكن زادت الآيات المكية صيغة انتفاء الولد عن الله تعالى نهائياً بما يؤسِّس قاعدة السبب في كفر اليهود والنّصارى وهو الشرك. وما يُرجِّح ذلك أن (من ولد) زيدت فيه لفظة "من" قبل المفعول به لتأكيد العموم، "وقد تقرَّر في الأصول أن النكرة في سياق النفي إذا زيدت قبلها لفظة "من" لتوكيد العموم كانت نصاً صريحاً في العموم"[1]. ولأن "ما" أيضاً تفيد العموم، "وهكذا ينتفي ظن الإسراف عن نظام اللغة ويتأكد معنى الاقتصاد الذي يتمثل في الانتفاع بالقليل في عمل الكثير أي في الانتفاع بالعناصر اللغوية المحدودة العدد في التصدي لأداء المعاني التي لا حصر لها من خلال نسبة عدد من المعاني للفظ وليس العكس المتمثل في ترادف الألفاظ على المعنى الواحد".[2]

أمّا لفظ (أمر) فهو لفظ يشار به للأمور العظام [3]، وأي أمرٍ أعظم من الإخبار عنه –جلّ وعلا– وقدرته وعظيم سلطانه.

2.3.1 دلالة التعبير بالقضاء عن الانتهاء من مناسك الحج:

قد جاء الحديث عن الحج في آيتين من القرآن: مع الفعل الماضي من القضاء مرّة، والثانية مع الفعل المضارع، أمّا الأولى: فهي قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ چ(البقرة: 200)، وجمهور المفسرين على أنّ المقصود من القضاء هنا: الفراغ من الحج [4]، وزاد آخرون

---

(1) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد الجَكَني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ج4، ص278.

(2) حسّان، تمّام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ط2، ج1، ص293.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص20.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 2، ص295، السمرقندي، بحر العلوم، ج 1، ص194، البغوي، معالم التنزيل، ج 1، ص127، ابن عطيه الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 1، ص276.

إلى معنى الفراغ معنى الأداء [1]، وزاد الألوسي على الفراغ معنى الإتمام [2]، وآخرون أن المعنى الإنهاء[3]. أما عن محور الآية فهي خطاب للنّاس "إذا فرغتم من حجكم... فاذكروا الله بم.. مده" [4]، والفاء في (فاذكروا) تدل "أن الفراغ من المناسك يوجب هذا الذكر" [5]، والمناسك هي: العبادات التي أمروا بها في الحج [6]، والمراد من الأمر بالذكر "تحويل القوم عمّا اعتادوه بعد الحج من ذكر التفاخر بأحوال الآباء"[7]، أمّا ذكر (أو) في الآية فهو "لتحقيق المماثلة في المخبر عنه أو أزيد منه".[8]

أمّا عن ذكر القضاء مع فريضة الحج، فإنّه مما لا شك فيه أن الحج ركن الإسلام الخامس، وفريضة عينيّة فَلَزِمت كل مستطيع مسلم بالغ عاقلٍ، ولا لفظ يشير إلى تمام هذه الفريضة المقصود من الآية مع لزومها بهذا الإيجاز غير القضاء، "وقضاء المناسك للحاج أمر مقطوع به، والنادر أن يعتريه ما يمنعه من تكميل المناسك لذا قيِّد قضاؤها بـ (إذا) الشرطية" [9]، وقد يكون ذلك للدلالة على أنه بعد قوة المجتمع الإسلامي ما بعد الهجرة إلى المدينة المنورة، وظهور الإيمان عند أصحابه بأوضح برهان صار الحديث يتجه إلى الأحكام، ومنها فريضة الحج العينية، وعُبِّر عن أدائها

([1]) انظر: القرطبي، مجمع البيان، ج 1، ص431، والخطيب الشربيني، محمد بن أحمد، (ت977هـ)، السراج المنير، تخريج: أحمد عزُّو الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2004م، ط1، ج1، ص431، القاسمي، محاسن التأويل، ج3، ص506.

([2]) البروسوي، روح المعاني، ج1، ص322.

([3]) ابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة البقرة، ج2، ص431.

([4]) الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص423.

([5]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص184.

([6]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 1، ص276، النسفي، مدارك التنزيل، ج1، ص164، الشربيني، السراج المنير، ج1، ص209.

([7]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص184.

([8]) حوّى، سعيد، الأساس في التفسير، دار السلام، 1985م، ط1، ج1، ص470.

([9]) أبو زيد، نايل ممدوح، دراسات في إعجاز القرآن البياني، مطبعة الأزهر، مؤتة، الأردن، 2006، ط1، ص189.

هنا بـ (إذا) والفعل الماضي، فكأنَّ أمر هذا الأداء ممّن حملوا هذا الإيمان العظيم أصبح أمراً مقطوعاً بحصوله لأنهم خير مَن أتبع الإيمان بالعمل.

وقد ورد أنّه قد يعبَّر بالقضاء عن ما يفعل من العبادات خارج الوقت المحدود، فالقضاء إذا عُلّقَ على فعل النفس فالمراد منه الإتمام والفراغ... وإذا عُلّق على فعل غيره فالمراد منه الإلزام(1). ولا أميل لهذا لأنّه إذا قيل: قضيتُ ديني، وقضوا دينَهم. فلا فلا أرى مبرراً لهذا الفرق وأمّا سبب إطلاق لفظ القضاء على ما فُعِل من العبادات خارج الوقت، فلأنّه لا يتوجب على العبد قضاء غير الفروض، فإذاً لِلزومها، ولكونه مع قضائها قد أتمَّ فروضه فلذلك سمِّي قضاءً.

أما الآية الثانية التي تحدّثت عن الحج فهي قوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ(الحج: 29)، والجمهور على أن معنى القضاء هنا هو:إزالة التفث (2)، وذكر بعضهم معنى: ليتمُّوا (3)، وبعضهم: ليؤَدُّوا (4)، وغيرهم: افرغوا (5)، وذكر صاحب صاحب الدر المصون معنى: ليصنعوا. (6)

---

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص184، القاسمي، محاسن التأويل، ج3، ص506.

(2) انظر: البغوي، معالم التنزيل، ج 3، ص284، الجيلاني، أبا محمد عبد القادر الحسني، (ت561هـ)، تفسير الجَيلاني، تحقيق: محمد فاضل جيلاني، مركز الجيلاني، اسطنبول، 2009، ط1، ج3، ص397، النسفي، مدارك التنزيل، ج 3، ص152، الحداد، كشف التنزيل، ج4، ص423، الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، (ت 905هـ)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط1، ج3، ص54.

(3) انظر: ابن وهب، تفسير ابن وهب، ج2، ص38.

(4) انظر: أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج4،ص379،الشوكاني، فتح القدير،ج3،ص449.

(5) انظر: البروسوي، روح المعاني، ج6، ص30.

(6) انظر: السمين الحلبي، أبا العباس بن يوسف بن محمد، (ت 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ط1، ج5، ص145.

أمّا محور الآية فهو "ليقضوا بعد نحر الضحايا والهدايا ما بقي عليهم من أمر الحج؛ كالحلق ورمي الجمار وإزالة شعث ونحوه" [1]، وللعلماء آراء كثيرة حول سبب ورود لفظ القضاء هنا منها:

1-"القضاء: فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً وكل منها على وجهين إلهي وبشري والآية من قبيل البشري... أي افرغوا من أمركم".[2]

2-"قضاء التفث كناية عن الخروج من الإحرام إلى الإحلال".[3]

3-القضاء في الأصل القطع والفصل وأريد به الإزالة مجازاً... وقيل: القضاء مقابل الأداء والكلام على حذف مضاف أي ليقضوا إزالة تفثهم، والتعبير بذلك لأنه لمضي زمان إزالته عُدّ الفعل قضاء لما فات".[4]

وترى الباحثة أن كل ما سبق يعضده المعنى اللغوي للقضاء، فهو صحيح على هذا، وبما أنّ التفث: هو الوسخ[5]، فإنه يضاف إلى ما ذكره الآلوسي أنّ لفظ القضاء هنا جاء في غاية الإيجاز فإنّ إزالة التفث أمرٌ واجب شرعاً في كل حال عند الاستطاعة، ولمّا كان الإحرام له حكم خاص فقد جاء التعبير عن الخروج منه بلفظ أعاد الحكم الأصلي لما يذكر بعده إلى ما كان عليه بداية، وعُبِّر عن ذلك بالفعل

---

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، اعتنى به: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، السعودية، 2003م، ج12، ص49.

(2) البروسوي، روح البيان، ج6، ص30.

(3) الطبرسي، مجمع البيان، ج 7، ص130. والكناية: هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك، الكسائي، أبو يعقوب محمد بن علي، مفتاح العلوم، مطبعة التقدم العلمية، مصر، 1438، ص189.

(4) الآلوسي، روح المعاني، ج9، ص139، سبقت الإشارة إلى معنى المجاز. انظر: ص 30، هامش 2.

(5) انظر: البغوي، معالم التنزيل، ج 3، ص284، الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص154، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 4، ص119، الرسْعفي، عز الدين عبد الرازق، (ت661هـ)، رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الملك دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2008م، ط1، ج5، ص46.

المضارع لإفادة أن التفثِ معلوم أنّه يتجدّد بشكل مستمر، فكلّما حصل ثبت له الحكم ذاته إلا حالة الإحرام المستثناه.

إن الآية السابقة هي المرّة الثانية والأخيرة لذكر ما يتصل بالحج ملازماً لأحد اشتقاقات القضاء، المرّة الأولى في ترتيب سور القرآن الكريم: كانت في القرآن المدني [1]، أمّا الثانية: فهي في القرآن المكّي، وقد وردت في صيغة المضارع فيه، لإفادة المواضبة على هذه الفريضة كلبِنَة أساسيّة في ترسيخ جذور الإيمان عند أمّة في طَورِ البناء.

3.3.1 دلالة التعبير بالقضاء عن الفصل بين الخلائق يوم القيامة:

وبعد فإنّ اثنتا عشر آية قرآنية قُرِنَ فيها الحديث عن أحوال تحصل يوم القيامة مع مشتقّات للقضاء، وهي[2]:

1-قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ(البقرة: 210).

والمقصود من الآية "تصوير عظمة يوم القيامة وهولها وشدتها، وذلك لأن جميع المذنبين إذا حضروا للقضاء والخصومة، وكان القاضي في تلك الخصومة أعظم السلاطين قهراً وأكبرهم هيبة، فهؤلاء المذنبون لا وقت عليهم أشد من وقت حضوره لفصل تلك الخصومة، فيكون الغرض من ذكر إتيان الله تصوير غاية الهيبة ونهاية الفزع... لتمثيل الخفي بالجلي فكذا هنا والله أعلم".[3]

([1]) سبق الإشارة إلى دلالة ذلك. انظر: الرسالة، ص38.

([2]) ذكر الآيات سيكون دون ترتيبها وفق ورودها في القرآن الكريم، وذلك مراعاة لجمع التراكيب المتشابهة التي تتضمن أحد مشتقات القضاء، في مكان واحد لضرورة ذلك في الدراسة.

([3]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص216.

أمّا (هل) في الآية، فيُراد بها الجحد [1]، فالسؤال استنكاري، هل ينتظرون إلى يوم القيامة عندما يأتيهم أمر الله وحكمه، وساعتها يكون كل شيء قد انتهى، أو هي مفيدة للاستفهام والتحقيق[2]، ويظهر أنه موضوع للاستفهام عن أمر يُراد تحقيقه.

وصيغة الغيبة في الآية "تنبيهاً على أن الزالين في غاية البعد عن مواطن الرأفة"[3].

والمخاطبون في الآية هم المكذبون بمحمد –صلى الله عليه وسلم– [4]، والمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة وقضي الأمر. والجمهور على أنّ (قُضِي) هنا: فُرغ من حسابهم [5]، وزاد آخرون لمعنى الفراغ معنى التمام [6]، وذكر الحداد: "أمضي الحكم" [1]، أو كشف عن حقيقة الأمر ومغيبهْ[2]، وآخرون: وجب العذاب وفُرغ من الحساب.[3]

([1]) انظر: عتريس، محمد، معجم التعبيرات القرآنية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1998م، ط1، ص68.

([2]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، ص287.

([3]) البقاعي، نظم الدرر، ج1، ص388.

([4]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 2، ص327، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص339، الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص538.

([5]) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 1، ص68، الزجاج، أبا إسحق إبراهيم بن السَّريْ، (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، 1988م، ط1، ج1، ص281، النحَّاس، أبا جعفر، (ت338هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامية، مكة المكرمة، 1988م، ط1، ج1، ص156، السمرقندي، بحر العلوم، ج 1، ص198، الطبرسي، مجمع البيان، ج 2، ص539.

([6]) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 1، ص167، الإيجي، جامع البيان، ج 1، ص146، أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج 1، ص257، جَوهري، طنطاوي، (ت 1358هـ)، الجواهر

(وقضي الأمر) وضع تعالى الماضي فوضع المستقبل، وهذا كثير في القرآن الكريم، والسبب في اختيار هذا المجاز أمران[4]:

أحدهما: التنبيه على قرب أمر الآخرة فكأن الساعة قد أتت ووقع ما يريد الله إيقاعه.

الثاني: المبالغة في تأكيد أنه لابد من وقوعه لتجزى كل نفس بما تسعى، فصار بحصول القطع والجزم بوقوعه كأنه قد وقع وحصل هذا باعتبار أنها معطوفة على (يأتيهم) [5]، وقد تكون جملة مستأنفة جيء بها للدلالة على أن مضمونها واقع لا محالة. [6]

أمّا التعبير بصيغة البناء للمجهول، فيدل على أن أحوال القيامة توجد دفعة من غير توقّف[7]، ولإظهار الكبرياء على ما يفعله الأعاظم في الإخبار عن وقوع أحكامهم وصدور أوامرهم[8]، ولعدم الإنشغال بالفاعل عن عظمة الفعل وخصوصاً أنه لا يفعله غيره تعالى.

في تفسير القرآن المشتمل على عجائب بدائع المكوّنات، ضبطه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط1، مجلد 1، ج1، ص222.

(1) الحداد، كشف التنزيل، ج1، ص304.

(2) انظر: الأزدي السلمي، أبا عبد الرحمن محمد بن الحسين، (ت 412هـ)، حقائق التفسير، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1، ج1، ص72.

(3) انظر: الثعلبي، أبا إسحق أحمد بن محمد، (ت427هـ)، الكشف والبيان في تفسير القرآن، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط1، ج1، ص134. سبقت الإشارة إلى سبب هذا الخلاف في تفسير القضاء. انظر: ص17.

(4) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص217.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص513، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص134، والشوكاني، فتح القدير، ج1، ص211.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص513، الشوكاني، فتح القدير، ج 1، ص211.

(7) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص217.

(8) انظر: طبطبائي، السيد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1997، ط1، ج2، ص107.

(وإلى الله ترجع الأمور)، "تذييل جامع لمعنى: (وقضي الأمر) والرجوع في الأصل: المآب إلى الموضع الذي خرج منه الراجع، ويستعمل مجازاً في نهاية الشيء وغايته وظهور أثره"[1]، وفي قوله تعالى: (وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور) قسمان من أقسام علم البيان[2]:

أحدهما: الإيجاز في قوله (وقضي الأمر) فإن في هاتين الكلمتين يندرج في ضمنها جميع أحوال العباد منذ خلقوا إلى يوم التناد، ومن هذا اليوم إلى الفصل بين العباد.

الثاني: الاختصاص بقوله (وإلى الله) فاختص بذلك اليوم لانفراده فيه بالتصرف والحكم والملك.

والظُّلل هنا هي: "جمع ظُلَّة، وهي ما أظلك الله به، (والغَمام) لا يكون كذلك إلا إذا كان مجتمعاً متراكماً، فالظلل من الغمام عبارة عن قطع متفرقة كل قطعة منها تكون في غاية الكثافة والعظم"[3]، وأمّا عن سبب إيراد القضاء هنا فإنه تعالى بالفصل بين الخلائق يوم القيامة، ودخول كل فريق إلى جنة أو نار، يكون قد تبيّن القطع بما قدّره في الأزل بحصوله حقيقة وإلزامه لكل فرد بما قُدِّر له، وقد "انتهك ستر الغيب عن صريح التقدير" [4]. فلا شفاعة ولا حتى ولاية تلغي حكمه تعالى، فظهر بذلك قوة الإيجاز بإيراده تعالى هذا اللفظ دون غيره.

وقد جاء تركيب (قُضِي الأمر) في القرآن الكريم سبع مرّات: ثلاث منها، كان الحديث فيها عن أحوال القيامة، وقد كان السابق أوّلها، أمّا الثاني:

2-قوله تعالى: چڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮭ ﮭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋچ (إبراهيم: 22)، فبعد المناظرة التي وقعت بين الرؤساء والاتباع من كفرة الإنس، أردفها تعالى بالمناظرة التي وقعت بين الشيطان وبين أتباعه من

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، ص287.

(2) انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص135.

(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج5، ص216.

(4) القشيري، عبد الكريم بن هوازن، (ت 465هـ)، تفسير القشيري المسمّى لطائف الإشارات، تعليق عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ط1، ج1، ص101.

الإنس[1]، ومعنى الآية أن إبليس يقول بعد استقرار كل فريق في قراره:ما كان لي فيما وعدتكم من

النصرة من حجة تَثْبت لي عليكم بصدق قولي، ما أنا بمغيثكم، وما أنتم بمغيثي من عذاب الله فمنجًّى منه، إني جحدت أن أكون شريكاً لله فيما أشركتموني فيه من عبادتكم من قبل في الدنيا، والمعنى إشراكهم إيّاه مع الله في الطاعة والمراد بالشيطان إبليس [2]، وجمهور المفسرين أن (قضي) هنا بمعنى: أحكم وفرغ من الحساب [3]، واكتفى آخرون بمعنى: حكم [4]، وأضاف الزمخشري لمعنى الفراغ معنى القطع [5]، واكتفى ابن عاشور بمعنى: تمَّمَ، وعلَّقَ أن معنى إتمامه: ظهوره[6]، والخلاف يعود لتضمُّن (قضي) معانٍ عدّة سبقت الإشارة إليها.[7]

ذكر صاحب المحرر الوجيز ما نصُّه: "وقضى" قد يعبر عنها في الأمور عن فعل كقوله تعالى: ﭽﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ(هود: 44)، وقد يعبر بها عن عزم على أن

([1]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 19، ص109. والمناظرة بين الرؤساء والاتباع وردت في قوله تعالى: ﭽﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ(إبراهيم: 21).

([2]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج13، ص200، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص552، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص691.

([3]) انظر: البغوي، معالم التنزيل، ج 3، ص481، الشربيني، السراج المنير، ج 3، ص258، البروسوي، روح البيان، ج4، ص436.

([4]) انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 5، ص498، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص691، المراغي، تفسير المراغي، ج5، ص121.

([5]) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص551.

([6]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج13، ص218.

([7]) انظر: ص 24.

يفعل، كقوله: چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ
چ(يوسف:41).[1]

وترى الباحثة أنّه بذلك يتضح أن القضاء يحمل معنى الإلزام، ولا يحمل معنى الإنفاذ بالضرورة، فليس من مهمة القضاة التنفيذ، وسيأتي دليل آخر على ذلك –إن شاء الله–.[2]

وما قد ذُكر في سر التعبير بـ (قُضِي الأمر) في آية البقرة [3]، يقال هنا وكثير من آيات القرآن الكريم تصرِّح بأن الشيطان له سلطان على أوليائه، وجاء في آيات أخرى نفي سلطانه عليهم، وهذه إحداها، فيقول: (فلا تلوموني ولوموا أنفسكم) بطباق السلب[4]. والجواب على هذا: "أنّ السلطان الذي أثبته له عليهم غير السلطان الذي نفاه، وذلك من وجهين الأول: أن السلطان المثبت له هو سلطان إضلاله لهم بتنزيينه، والسلطان المنفي هو سلطان الحجة فلم يكن لإبليس عليهم حجة يتسلط بها غير أنه دعاهم فأجابوه بلا حجة ولا برهان".[5]

3–يعود القرآن الكريم لاستخدام تركيب (قضي الأمر) في الحديث عن أحوال القيامة في قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ(مريم: 39)، والمنذرَون هم المشركون [6]، والإنذار هو التخويف من العذاب، لكي يحذروا من ترك عبادة الله تعالى. وأمّا يوم الحسرة فلا شبهة أنه يوم القيامة من حيث يَكْثُر التحسُّر من أهل النار [7]، وقيل يتحسّر أيضاً أهل الجنة إذا لم يكن من السابقين

---

(1) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج3، ص333.

(2) انظر: ص50.

(3) المقصود: (البقرة: 200)، انظر: ص23.

(4) الزحيلي، التفسير المنير، ج7، ص254. طباق السلب: هو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي أو أمر ونهي. انظر: أبا عجمية وآخرون، محمود أحمد، علوم البلاغة، دار الهلال، عمان، 1990م، (د.ط)، ص145.

(5) الشنقيطي، أضواء البيان، ج10، ص175–176.

(6) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 8، ص345، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 21، ص221، الطبرسي، مجمع البيان، ج6، ص796.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، ص18، الفخر الرازي،مفاتيح الغيب،ج21، ص221.

الواصلين إلى الدرجات العالية، وهذا غير صحيح "لأن الحسرة غم وذلك لا يليق بأهل الثواب".[1]

(قضي الأمر) هنا ذهب الجمهور على أن معناه: فرغ من الأمر [2]، وزاد البقاعي: "وقطعنا بكونه" [3]، وابن كثير أن المعنى: "فصل بين أهل الجنة وأهل النار"[4]، وهذه الآية هي آخر الآيات المشتملة على تركيب (قضي الأمر) في سياق الحديث عن أحوال القيامة، وفيها قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: "يُؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة فيشرئبُّون وينظرون، فيقول هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار، خلود فلا موت، ثم قرأ (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة)، وهؤلاء في غفله –أهل الدنيا- (وهم لا يؤمنون) [5]، ومن الواضح في هذه الآيات الثلاث أنّ الخطاب فيها مع المشركين.

ذكر القرآن الكريم هذا التركيب أربع مرّات أخرى في غير الحديث عن القيامة، أولها قوله تعالى: چ ئە ئە ئو ئو ئۇئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ئې ئى چ(الأنعام: 8)، وظاهر الآية يقتضي "أنها في كفار العرب" [6]، والآية استئناف لبيان قدحهم بنبوة محمد –صلى الله عليه وسلم- بما هو أصرح ممّا سبقه في سياق

---

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج21، ص221.

(2) انظر: البغوي، معالم التنزيل، ج 3، ص241، الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص18، القرطبي، الجامع، ج11، ص109، البروسوي، روح البيان، ج5، ص337.

(3) البقاعي، نظم الدرر، ج4، ص534.

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص150.

(5) البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله–صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، كتاب التفسير، باب (وأنذرهم يوم الحسرة)، رقم الحديث: 4730، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981م، (د.ط).
(يشرئبون): يمدون أعناقهم ينظرون. انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار التقوى، شبرا الخيمة، 2000م، (د.ط)، ج8، ص304.

(6) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص82.

الآيات[1]. ودلّ هذا البيان، على أنّ المعنييِّن به ما زالوا يردُّدون طلب إنزال ملك من السماء، ليتَّخذوا من عدم إنزاله تَعِلَّة لعدم استجابتهم، فقد سبق أن طلبوا هذا قبل نزول سورة الفرقان، وكرَّروا طلبهم هذا قبل نزول سورة الإسراء، فعلمَّ تعالى نبيّه ما يَرُدّ به عليهم فقال: ﭽ ئۇ ئۆ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ﭼ (الإسراء: 95)، وكرّروا طلبهم هذا قبل نزول سورة هود، فعلّم تعالى النبيَّ تعليماً تربويّاً يبيِّن فيه وظيفته الإنذارية بالنسبة إلى هؤلاء المكابرين، وكرّروا طلبهم قبل نزول سورة الحجر، فردَّ تعالى: ﭽ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ﭼ(الحجر: 8)، وأخيراً كرّروا طلبهم هذا قبل نزول سورة الأنعام، فأنزل بها ما يجيبهم بما يُقْنِع طلاب الحق، وأنزل فيها: ﭽ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ﭼ(الأنعام: 111)، ولو أنزل الله لهم الملائكة التي يطلبون إنزالها، ولو جعل الموتى تكلمهم، ولو حشر عليهم كل غيبي فشاهدوه، فلن يكون منهم إلا العناد، وحينئذٍ يكون من الحكمة إنهاء مدة إمهالهم في امتحانهم، وإنزال العذاب فيهم[2]، ولإهلاكم بمجرد نزول الملك وجوه:

الأول: سنة الله جارية بأن عند ظهور الآية الباهرة إن لم يؤمنوا جاءهم عذاب الاستئصال.

الثاني: إذا شاهدوا الملك زهقت أرواحهم من الهول، لأن الآدمي إذا رأى الملك، فإما أن يراه على صورته الحقيقية أو على صورة البشر. فإن كان الأول لم يبق حيّاً، وإن كان الثاني فحينئذ يكون المرئي شخصاً على صورة البشر، وذلك لا يتفاوت الحال فيه سواء كان هو في نفسه ملكاً أو بشراً.

الثالث: إنزال ملك آية باهرة جارية مجرئ الإلجاء، وإزالة الاختيار، وذلك مُخِل بصحَّة التكليف.

([1]) انظر: الألوسي،روح المعاني، ج4، ص91،والآيات المشار إليها هي:(الأنعام:1-7).

([2]) انظر: الميداني، عبد الرحمن حسن، معارج التفكر ودقائق التدبر، دار القلم، دمشق، 2000م، ط1، ج11، ص160-162.

الرابع: إنزال ملك وإن كان يدفع الشبهات المذكورة إلا أنه يقوي الشبهات من وجه آخر، وذلك لأن أي معجزة ظهرت عليه قالوا: هذا فعلك فعلته باختيارك وقدرتك، ولو حصل لنا مثل مالك من القدرة والقوة والعلم لفعلنا مثله. [1]

ذكر المفسرون معانٍ للقضاء هنا، ويُلاحظ أنها بمجموعها تَصُبُّ أخيراً بمعنى الإلزام، فمنها: وجب[2]، حتم[3]، حقّ[4]، الإتمام والإلزام[5].

ويُلاحظ من البناء للمجهول أنه "إشارة على طريق كلام القادرين إلى غاية السرعة لسهولة الأمر وخفة مؤنته" [6]، "ومعنى (ثم) ما بين الأمرين: قضاء الأمر، وعدم الإنظار. جعل عدم الإنظار أشد من قضاء الأمر، لأن مفاجأة الشدة أشد من نفس الشدة"[7]، وهذا يؤكِّد أن القضاء لا يستلزم التنفيذ.

أمّا ثاني الآيات التي اشتملت على تركيب (قضي الأمر)، دون الحديث عن أحوال القيامة فهي قوله تعالى: ﭽ ۈ ۇ ۆ ۆ و و ۋ ۋ ې ى ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ(الأنعام: 58)، والخطاب للعادلين بربهم الأوثان [8]، والذي يستعجلون به هو

---

(1) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج12، ص161–162.

(2) السيد محمد، يسري، بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي، السعودية، 1993م، ط1، ج2، ص141.

(3) النحاس، معاني القرآن، ج2، ص402.

(4) النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، (ت553هـ)، إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق: حنيف القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ط1، ص289، الشربيني، السراج المنير، ج2، ص98.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن، ج 2، ص230، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 12، ص161.

(6) البقاعي، نظم الدرر، ج 2، ص592. وسبقت الإشارة إلى دلالات أخرى لذلك. انظر: ص42–43.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص7، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج12، ص161.

(8) الطبري، جامع البيان، ج5، ص210.

العذاب [1]، والبناء للمجهول للإيذان بتعيين الفاعل، وتهويل الأمر، ومراعاة لحسن الأدب[2]، ولأن "المخوف إنما هو الإهلاك، لا كونه من معيَّن" [3]. وقضاء الأمر يحتمل أموراً "منها أن يأتيهم بالآية المقترحة فيؤمنوا، أو أن يغضب فيهلكهم، أو أن يصرف قلوبهم عن طلب ما لا يجيبهم إليه فيتوبوا ويرجعوا... (بالظالمين) إظهار في مقام ضمير الخطاب لإشعارهم بأنهم ظالمون في شركهم إذ اعتدوا على حق الله، وظالمون في تكذيبهم إذ اعتدوا على حق الله ورسوله" [4]، وهم كذلك ظلموا أنفسهم بتعريضها للعذاب.

يعود القرآن الكريم لاستخدام هذا التركيب في الحديث عن هلاك قوم نوح –عليه السلام– في قوله تعالى: چئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ئدچ(هود: 44)، وجمهور المفسرين على أن القضاء هنا بمعنى: الفراغ[5]، وآخرون ذكروا معانٍ أخرى ترجع إلى معنى الفراغ، مثل: أَنَجَزَ [6]، انتهى[7]، انتهى[7]، وصرّح الحدّاد بأن المعنى: "وقع هلاك الكفار على التمام" [8]، فلمّا انتهى أمر الطوفان قيل: يا أرض ابلعي ماءك، ويا سماء أقلعي، فأمرهما بما يأمر به أهل التمييز والعقل، والبلع عبارة عن النشف، والإقلاع: الإمساك [9]، واستُعير "البلع الذي هو من فعل الحيوان للنشف دلالة على أن ذلك ليس كالنشف المعتاد الكائن على

---

(1) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج4، ص479، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص146.

(2) انظر: البروسوي، روح البيان، ج3، ص44، الآلوسي، روح المعاني، ج4، ص161.

(3) البقاعي، نظم الدرر، ج2، ص646.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص270.

(5) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 1، ص362، السمرقندي، بحر العلوم، ج 2، ص128، الثعلبي، الكشف والبيان، ج3، ص325، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص587.

(6) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج2، ص272، أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج7، ص3712.

(7) مغنيّة، محمد جواد، التفسير الكاشف، دار العلم للملايين، بيروت، 1970م، ط1، ج4، ص233.

(8) الحداد، تفسير الحداد، ج3، ص475.

(9) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص398.

سبيل التدريج"[1]. وهذه الآية "مشتملة على ألفاظ كثيرة كل واحد منها دال على عظمة الله تعالى وعلو كبريائه، فأولها: قوله (وقيل) وذلك يدل على أنه جاء في الجلال والعلو والعظمة، بحيث أنه متى قال قيل لم ينصرف العقل إلا إليه، ... وهذا تنبيه من هذا الوجه، على أنه تقدّر في العقول أنه لا حاكم في العالمين... إلا هو. وثانيها: قوله (يا أرض أبلعي ماءك ويا سماء أقلعي) فإن الحس يدل على عظمة هذه الأجسام وشدتها وقوتها فإذا شعر العقل بوجود موجود قاهر لهذه الأجسام مستول عليها... صار ذلك سبباً لوقوف القوة العقلية على كمال جلال الله. وثالثها: أن السماء والأرض من الجمادات فقوله (يا أرض–ويا سماء) مُشعر بحسب الظاهر، على أن أمره وتكليفه نافذ في الجمادات فعند هذا يحكم الوهم بأنه لما كان الأمر كذلك فلأن يكون أمره نافذ على العقلاء أولى".[2]

(قضي الأمر) ذكر العلماء أقوال كثيرة في معناها، أذكر منها ما يلي:

1-"أن الذي قضى به وقدره في الأزل قضاء جزماً حقاً فقد وقع تنبيهاً على أن كل ما قضى الله تعالى فهو واقع في وقته، وأنه لا دافع لقضائه ولا مانع من نفاذ حكمه في أرضه وسمائه".[3]

2-"أنجز ما وعد لنوح عليه السلام من عذاب القوم وأنفذ الأمر الإلهي بغرقهم وتطهّر الأرض منهم أي كان ما قيل له كن كما قيل فقضاء الأمر كما يقال على جعل الحكم وإصداره كذلك يقال على إمضائه وإنفاذه وتحقيقه في الخارج، غير أن القضاء الإلهي والحكم الربوبيّ الذي هو عين الوجود الخارجي جعله وإنفاذه واحد، وإنما الاختلاف بحسب التعبير". [4] وقد سبقت الإشارة إلى أنّ القضاء لا يستلزم الإنفاذ. [5]

([1]) الشوكاني، فتح القدير، ج2، ص500.

([2]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج17، ص234.

([3]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص235.

([4]) الطبطبائي، الميزان، ج10، ص238.

([5]) انظر: ص50.

3-"وبيان الإرداف في قول الله تعالى: "وقضي الأمر" هو أن الأصل أن يأتي التعبير بنحو: "وهلك من قضى الله إهلاكهم، ونجى من قضى الله نجاتهم"... بل عُدِل عنه إلى ما يؤدِّي المعنى نفسه بتعبير آخر، يدل بعمومه على المراد، مع غاية الإيجاز، ومع إضافة معان أخرى، لم يكن ليدل عليها التعبير الأصلي المباشر، ومن هذه المعاني أن هلاك الهالكين ونجاة الناجين قد كانا تنفيذاً للقضاء والأمر الربانيين، لربط الظاهرة بجذرها الاعتقادي... وجاءت عبارة: (واستوت على الجودي) عقب قوله تعالى: (وغيض الماء وقضي الأمر) ليكون في هذا التعبير المختار إشعار بأن الله عز وجل قد قضى للسفينة بعنايته، أن يوصلها إلى مكان من جبل الجودّي صالح لأن تستقر عليه مستوية، غير مائلة. [1]

4-"لم يصرِّح جلّ وعلا بمن غاض الماء ولا بمن قضى الأمر وسوى السفينة.... سلوكاً.. لسبيل الكناية لأن تلك الأمور العظام لا تصدر إلا من ذي قدرة".[2]

وترى الباحثة أن تأخُّر قوله تعالى: (واستوت على الجوديّ) عن قوله (وقضي الأمر) أنّه قد يكون داعماً لمن رأى من المفسرين الاستناد للروايات القائلة: بأنّ الجبال تشامخت إذ ذاك وتواضع هو لله تعالى شأنه فأكرمه سبحانه باستواء السفينة عليه [3]، فكأنّه قيل أنّ الاستواء كان فيه شيء من الاختيار، فتأخَّرت الدلالة عليه عن لفظ القضاء.

أمّا آخر موضع ورد فيه (قُضي الأمر) في القرآن الكريم في غير الحديث عن القيامة، هو قوله تعالى: چگ گ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓچ(يوسف: 41)، روي أنه قال للأول: ما رأيت من الكرمة وحسنها هو الملك وحسن حالك عنده؛ وأما القضبان الثلاثة فإنها ثلاثة أيام تمضي في السجن ثم تخرج

---

(1) الميداني، معارج التفكر، ج10، ص403. وفسَّر الإرداف: أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا يعبر عنه بدلالة الإشارة، بل يعبر عنه بلفظ مرادف له، لتحقيق أغراض بيانية لا تتحقق باللفظ الموضوع له، المرجع نفسه، ج10، ص402.

(2) الألوسي، روح المعاني، ج 6، ص262. غيض: نقص. انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج2، ص500.

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني، ج6، ص259.

وتعود إلى ما كنت عليه، وقال للثاني: ما رأيت من السلاسل ثلاثة أيام ثم تخرج فتقتل[1]. فقد "اشتركا في السؤال واشتركا في الحكم وفي دخول السجن، ولكن تباينا في المآل؛ واحد صلب، وواحد قرِّب ووُهِب... وكذا قضايا التوحيد واختيار الحق؛ فمن مرفوع فوق السِّماك مَطْلَعُه، ومن مدفون تحت التراب مضجعه" [2]. وأكثر المفسرين على أنّ (قضي الأمر) الإشارة فيه إلى أنّ يوسف –عليه السلام– قد ذكر ما يربط مآل كل منهما بالجذر الاعتقادي الخاص بالقضاء والقدر، وعرف ذلك بوحي من الله تعالى[3]، وهو ما أميل إليه، وذلك لأسباب:

أولها: خطاب يوسف –عليه السلام– الأول بذكر (يا صاحبي السجن) [4]، كان لدعائهما إلى الإيمان، رغم أنهما سألاه عن تأويل الرؤى، فيلاحظ أنه دعاهما قبل ذكر ما أراداه، ثمّ جاء كلامه في الرؤى مفصولاً [5] عن الكلام الأول دون واو العطف، بقوله: (يا صاحبي) فكأنّه –عليه السلام– ساق هذا الكلام كدليل على صدق نبوّته، إذ أنّه بوحيٍ من الله تعالى قال ما قال.

ثانيها: أنّ (قُضي الأمر) كذلك سيقت بالفصل، وهذا الموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي ورد فيه هذا التركيب دون أن يسبقه: (واو أو لام أو إذْ أو لمَّا) أو غيرها من الحروف أو الأدوات أو الظروف وفصلها هنا يجعلها كالتأكيد لما سبقها، وقد يكون مبرِّر هذا التأكيد ما ورد في كثير من الروايات أنه سمع منهما كلاماً مضمونه: أنهما

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص471.

([2]) القشيري، لطائف الإشارات، ج 2، ص78. السِّماط: (سَمَكَ) الله: السماء. انظر: الرازي، مختار الصحاح، (سَمَكَ)، ص330.

([3]) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج 3، ص378، الجيلاني، تفسير الجيلاني، ج 2، ص451، الكبرى، التأويلات النجمية، ج 3، ص323، الطبرسي، مجمع البيان، ج 5، ص359، وأبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص310، الطبطبائي، الميزان، ج11، ص184.

([4]) قوله تعالى: چڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ چ(يوسف: 39).

([5]) الفصل: هو ترك عطف الجمل بعضها على بعض. انظر: القزويني، جلال الدين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرحه وعلق عليه: محمد خفاجي، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1984م، (د.ط)، ص147.

ما رَأَيَا شيئاً [1]، أو أنهما كانا يلعبان [2]، أو أنّ أحدهما كان كاذباً [3]، فَرَدَّ –عليه السلام– الأمر إلى الجذر الاعتقادي الخاص بالقضاء والقدر، فهذا حكم الله بهما الثابت في علمه الأزليّ سيجري عليهما لا محالة، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا بالوحي.

ثالثها: أن (قُضِي الأمر) في مواقعها السابقة وردت في سياق الإخبار من الله تعالى، فالأولى أن تُحمل هنا على أنها وحيٌ منه سبحانه خاصة وأن جميع تلك المواقع جاءت فيها ضمن سياق الدعوة إلى الإيمان.

يُلاحظ مما سبق أن (قُضي الأمر) في جميع مواضعها في القرآن الكريم، كانت مع الحديث عن الكفَّار والخطاب فيها للنبي صلى الله عليه وسلم والأمة المسلمة، أول هذه المواضع كان في سورة البقرة وهي مدنية، أمّا الباقي فهي سور مكيّة، وبالنظر إلى دلالة (قُضي الأمر) في جميع هذه السور نجدها تدل على معنى (النجاة للمؤمنين والهلاك للكافرين) وعليه فإنّ تكرارها في القرآن المكي أكثر لبيان أنّه تعالى ما خلق الخلق عبثاً وإنما هم عبيد له –جلّ وعلا– فالخطاب للأمّة كاملة مؤمنها وكافرها فمن صدّق بمحمد –صلى الله عليه وسلم– كانت له النجاة، أمّا غيره فمصيره الهلاك، والعياذ بالله.

وقد ذُكِر أن يوسف –عليه السلام– قال ذلك على سبيل تفسير الرؤيا [4]. ولا أميل إلى هذا لسببين:

الأول: الفصل بين هذه الآية وسابقتها.

الثاني: أن الحديث في الآية السابقة كان للدعوة إلى الإيمان، فالأولى أن يحمل في هذه الآية على ذات المعنى، فتكون برهان بأنّه مُوحَى له من الله تعالى.

---

(1) ذكره: الطبري، جامع البيان، ج 12، ص221. وقد رواه عن عبد الله، السيوطي، الدر المنثور، ج4، ص36، ورواه عن قتادة .

(2) ذكره: الطبري، جامع البيان، ج12، ص221، رواه عن عبد الله ومجاهد، السيوطي، الدر المنثور، ج4، ص36، رواه عن ابن عباس.

(3) ذكره: السيوطي، الدر المنثور، ج4، ص36، رواه عن أبي مجلز.

(4) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص628، الآلوسي، روح المعاني، ج 6، ص436.

4-أمّا رابع المواقع لاشتقاقات القضاء في الحديث عن أحوال للقيامة، فهو قوله تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝﭼ(يونس: 47)، فالقوم إذا اجتمعوا في الآخرة جمع الله بينهم وبين رسولهم في وقت المحاسبة، ليشهد عليهم بما شاهد منهم، وليقع منهم الاعتراف بأنه بلغ رسالات ربِّه [(1)]، "وتمام التقدير... أنه تعالى ذكر في الآية الأولى أن الله شهيد عليهم، فكأنه تعالى يقول: أنا شهيد عليهم وعلى أعمالهم يوم القيامة ومع ذلك فإني أُحضِر في موقف القيامة مع كل قوم رسولهم حتى يشهد عليهم بتلك الأعمال والمراد منه المبالغة في إظهار العدل"[(2)]. والقسط في الآية هو: العدل[(3)]، و(بينهم) أي: بين الأمة على تقدير أنه كذّبه بعضهم وصدقه البعض الآخر [(4)]، ومن أجمل ما قرأت في كتب التفسير، قول البقاعي في هذه الآية: "(قضي)... على أسهل وجه من غير شك بما أفاده البناء للمفعول، ولَمّا كان السِّياق بالترهيب أجدر، قال "بالقسط" أي أظهر ما كان خفياً من استحقاقهم في القضاء بالعدل والقسمة المنصفة بينهم كلهم بالسوية فأعطى كل أحد منهم مقدار ما يخصّه من تعجيل العذاب وتأخيره كما فعل معك؛ ولما كان ذلك لا يستلزم الدوام، قال: "وهم لا يظلمون" أي لا يتجدد لهم ظلم منه سبحانه ولا من غيره" [(5)]. وإن أريد لا يُظلمون في القضاء "فيكون تأكيداً، وإن أريد لا يظلمون مطلقاً فيكون تأسيساً".[(6)]

ورد في القرآن الكريم تركيب (قُضي بينهم) تسع مرّات كلها في سور مكية؛ ثلاث منها في سورة يونس وهي:

([1]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص567، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص106، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص552.

([2]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص106، والآية المشار إليها هي: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ(يونس: 46).

([3]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص350، الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص172.

([4]) الشوكاني، فتح القدير، ج2، ص449.

([5]) البقاعي، نظم الدرر، ج3، ص450.

([6]) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج2، ص344.

الأولى: قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ
ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ (يونس: 19).

الثانية: الآية السابعة والأربعون التي أنا بِصَدَدِها ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ.

الثالثة: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ
ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (يونس: 54).

أمّا الآية الأولى فسيأتي بيانها في موضعها –إن شاء الله تعالى– [1]، وأمّا الآيتان بعدها، فيُلاحظ ختمهما بذات العبارة، وهما في الحديث عن القيامة وأحوالها، وآخر آية تحمل معنى: "لو أن لكل نفس ظالمة (ما في الأرض) ما في الدنيا اليوم... (لافتدت به) فدية لها". [2] وإسرار الندامة: إخفاء آثار الندامة، وهي: الغم والأسف، والمعنى: إخفاء آثارها كالبكاء، وعض الأيدي، وإلا فهي من الأمور الباطنة التي لا تكون إلا سرّاً وذلك لشدة حيرتهم وبهتهم[3]، والمعنيِّين بالقضاء هنا هم عموم الناس.[4]
الناس.[4]

أمّا (قُضي) هنا فلم يذكر لها الطبري والمراغي والحداد تفسيراً، بل عبَّروا عنها بـ (قُضِي) كما هي[5]، وذهب آخرون أنّ المعنى: أوقع القضاء والحكم [6]، وآخرون: وآخرون: فرغ من عذابهم [7]، والطبرسي: فصل [1]، وزاد الآلوسي على معنى الفصل معنى حكم[2]. وهذه الآية الخامسة لذكر (قضي بينهم) ضمن الحديث عن القيامة.

---

(1) انظر: ص59.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص352.

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني، ج6، ص130.

(4) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص112. السمين الحلبي، الدر المصون، ج4، ص43، الحداد، تفسير الحداد، ج 3، ص428، المراغي، تفسير المراغي، ج 4، ص248.

(5) انظر: أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج 3، ص251، البروسوي، روح البيان، ج 4، ص57.

(6) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص567، الحداد، تفسير الحداد، ج 3، ص428، المراغي، تفسير المراغي، ج4، ص248.

(7) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج3، ص288، البغوي، معالم التنزيل، ج2، ص302.

أمّا عن ختم هذه الآية بعَين، الآية السابعة والأربعين، فقد ذكر المفسرون مناسبات لذلك منها:

1-"لمناسبة تحذير الرسول –صلى الله عليه وسلم– للمكذبين، وأعيد هنا لمناسبة عدم الجدوى من الفداء لو أمكن".[3]

2-"الأولى في القضاء بين الأنبياء وتكذيبهم وهذه عامّة... فإنّ الكفّار وإن اشتركوا في العذاب فلابدَّ أن يقضي الله تعالى بينهم، لأنه لا يمتنع أن يكون قد ظلم بعضهم بعضاً في الدنيا وخانه، فيكون في ذلك القضاء تخفيف عذاب بعضهم وتثقيل العذاب للباقين".[4]

ولمّا لم يُرد تعالى الإشغال بالفاعل عن الفعل، ولإيقاع القضاء على أيسر وجه وأسهله قال:(قُضي)، "ولمّا استغرق القضاء جميع وقائعهم،دلّ عليه بنزع الجار فقال: "بينهم" أي الظالمين والمظلومين والظالمين والأظلمين "بالقسط" أي بالعدل؛ ولمّا كان وقوع ذلك لا ينفي وقوع الظلم في وقت آخر قال: "وهم" أي والحال أنهم "لا يظلمون""[5]. وهو ما أميل إليه بعكس ما ذهب إليه ابن عاشور فقد فسّر (بينهم) في الآية بمعنى: (فيهم)، وقال في سبب ذلك: "لأن القضاء هنا ليس قضاء نزاع ولكنه قضاء زجر وتأنيب إذ ليس الكلام هنا إلا على المشركين وهم صنف واحد" [6]. أمّا سبب ترجيح الأول بالنسبة لي هو أنه لا ترادف بين ألفاظ القرآن الكريم.

(وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون) "ذهب أكثر المفسرين أنها مستأنفة، وليست معطوفة على ما في حيّز (لمّا)". [7]

([1]) الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص175.

([2]) الآلوسي، روح المعاني، ج6، ص130.

([3]) بتصرف يسير: مغنية، الكاشف، ج4، ص170.

([4]) الشربيني، السراج المنير، ج3، ص38.

([5]) البقاعي، نظم الدرر، ج3، ص454.

([6]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص189.

([7]) انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص168، السمين الحلبي، الدر المصون، ج4، ص43، الآلوسي، روح المعاني، ج6، ص133.

وترى الباحثة أن في هذه الآيات من سورة يونس ما يلي: أوّل ذكر لتركيب (قُضِي بينهم) في القرآن الكريم، هو الآية التاسعة عشر من سورة يونس، وهذا لفظها ﭽ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ (يونس: 19)، أي: كان الناس أهل دين واحد فاختلفوا في دينهم [1]، ولولا "وهي حرف امتناع لوجود، أي امتنع قضاء الله، فيما بينهم "لولا كلمة سبقت"... وهي التأجيل ليوم الحساب وتركهم في الدنيا"[2]. ثم في الآية السابعة والأربعين "قضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون" فكأنّ الأمر صار وجود لوجود، فقد وُجِد القضاء بينهم حقّاً، لوجود الوقت الذي حدّده تعالى سابقاً وهو القيامة، مع ذكر إشارة إلى ما كان حقُّه أن يكون قاطعاً لاختلافهم بقوله: "جاء رسولهم" وأقصد بالاختلاف هنا: المذكور في الآية التاسعة عشر بلفظ: (فيما فيه يختلفون) وفيه دقيقة بلاغية حيث "في هذه السورة "فيما فيه يختلفون"، وفي غيرها: "فيما هم فيه يختلفون" [3]، بزيادة "هم" لأن في هذه السورة تقدم "فاختلفوا" فاكتفى به عن إعادة الضمير" [4]، وعُبِّر عن مجيء الرُّسُل بـ (إذا لأنه أمرٌ ثبت حقيقة كونه بدليل القرآن الكريم. ثمَّ في الآيات اللاّحقة، يجعل هؤلاء المعاندون من سبب قطع الخلاف سبباً للمعاندة، بطلبهم للعذاب، فينفي تعالى عنهم قدرتهم على الافتداء من العذاب عند وقوعه، وأثبت شعورهم بالنَّدم بطريق الجمع (وأسرّوا) ونفي الفداء بصيغة المفرد (لافتدت به) "لإفادة تهويل الخطب بكون الإسرار بطريق المعية والاجتماع"[5]، وهذا الرد هو تعليم من الله لنبيِّه–صلى الله عليه وسلم– بكيفيّة الرّد على طلبهم العذاب، وختم هذا التعليم بالجملة ذاتها التي قالها تعالى في الآية السابعة والأربعين، لتمام الانتهاء من جزائهم فقد شهد تعالى عليهم ثم النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو المُشار إليه بتكرار ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ

---

(1) الطبري، جامع البيان، ج6، ص543.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج7، ص3540.

(3) الآية المشار إليها: (الزمر: 3).

(4) الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، أسرار التكرار في القرآن الكريم، من كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن البياني)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، (د.ت)، (د.ط)، ص102.

(5) الآلوسي، روح المعاني، ج6، ص130.

ﭢ ﭣ ﭤﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ (يونس: 54)، ولكن بالوصل هنا وأُخِّرَت عن ذكر نفي الفداء، وعن إسرار الندامة هنا لأنّه بهذه المقتضيات تم القضاء ولَزِم.

6-أمّا في سورة الزمر فقد قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ (الزمر: 75).

لفظ (قُضِي) هنا صرَّح بعض العلماء بأن معناه: حكم [1]، وذكر غيرهم أن المعنى: "وأنهي قضاء الله بين العباد بالحق، حكماً وتنفيذاً" [2]، وذكر الطبرسي معنى: فصّل [3]. وفي هذه الآية أخبر تعالى عن ملائكته أنهم محدقون من حول العرش المجيد يسبحون بحمد ربهم... وقد فصل القضية وقضي الأمر... بين الخلائق [4]. ويلاحظ هنا التقييد للقضاء بـ (بالحق) أما في سورة يونس فكان بالقسط)، وللبقاعي كلام في هذا نَصُّه: "ولما كان السياق عامّاً في الترغيب والترهيب عدلاً وفضلاً، بخلاف سياق سورة يونس عليه السلام، قال "بالحق" بأن طُوْبِقَ بما أنزلنا فيهم في الكتب التي وضعناها لحسابهم الواقع... وأمّا الملائكة فأبقيناهم على حالهم في العبادات"[5]، وَحُذِف فاعل القول "لأنه غير معيّن بل كل أحد يحمده على ذلك الحكم الذي حكم فيه... ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ، فأخبر عن حمد الكون أجمعه له عقيب قضائه بالحق بين الخلائق وإدخال هؤلاء إلى جنته وهؤلاء إلى ناره وحذف فاعل الحمد إرادة لعمومه وإطلاقه حتى لا يسمع إلا حامد له من أوليائه وأعدائه: كما قال الحسن البصري: "لقد دخلوا النار وإن حمده لفي قلوبهم ما وجدوا عليه حجة ولا سبيلاً"[6]، ولمناسبة ذكر الحمد هنا يقول الفخر الرازي: "وههنا دقيقة أعلى مما سبق وهي أنه سبحانه لما قضى بينهم بالحق، فهم ما حمدوه لأجل ذلك القضاء، بل حمدوه بصفته الواجبة وهي كونه رباً للعالمين... أمّا إذا قلنا أن الكلام من بقية شرح ثواب

---

(1) انظر: الإيجي، جامع البيان، ج3، ص519، الزحيلي، التفسير المنير، ج12، ص376.

(2) الميداني، معارج التفكر، ج12، ص286.

(3) الطبرسي، مجمع البيان، ج8، ص796.

(4) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص83.

(5) البقاعي، نظم الدرر، ج 6، ص481.

(6) السيد محمد، بدائع التفسير، ج18، ص4.

المؤمنين، فتقريره أن يقال إن المتقين لما قالوا چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې چ فقد ظهر منهم أنهم في الجنة اشتغوا بحمد الله وبذكره بالمدح والثناء، فبيّن تعالى أنه كما أن حرفة المتقين في الجنة الاشتغال بالتحميد والتسبيح، ثم إن جوانب العرش ملاصقة لجوانب الجنة، وحينئذ يظهر منه أن المؤمنين المتقين وأن الملائكة المقربين يصيرون متوافقين على الاستغراق في تحميد الله وتسبيحه، فكان ذلك سبباً لمزيد التذاذهم بذلك التسبيح والتحميد" [1]. وقد عظّم الله سبحانه أمر القضاء في الآخرة "بنصب العرش وقيام الملائكة حوله معظمين له سبحانه ومسبحين كما أن السلطان إذا أراد الجلوس للمظالم وقعد على سريره وأقام جنده حوله تعظيماً لأمره فذلك لملك الملوك أحق" [2]، ومن أجمل ما قيل في فاصلة هذه الآية (وقيل الحمد...) ما ذكره البقاعي: "فقد ختم الأمر بإثبات الكمال باسم الحمد عند دخول الجنان والنيران كما ابتدأ به عند ابتداء الخلق في أول الإنعام، فله الإحاطة بالكمال في أن الأمر كما قال كتابه على كل حال، فقد انطبق آخرها على أولها بأن الكتاب تنزيله لمطابقة كل ما فيه للواقع عندما يأتي تأويله، وبأن الكتاب الحامل على التقوى المسببة للجنة أُنزل للإبقاء الأول، فمن اتبعه كان سبباً للإبقاء الثاني، وهذا الآخر هو عين أول سورة غافر فسبحان من أنزله معجزاً نظامه".[3]

7-أمّا في قوله تعالى: چڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ ڃ چ چچ(الزمر: 69)، وذلك حين يتجلّى الرب لفصل القضاء بين خلقه فما يتضارُّون في نوره كما لا يتضارُّون في الشمس يوم الصحو[4]. وجيء بكتب الأعمال للجزاء [5]، وبالنبيين وبالنبيين ليشهدوا على الأمم، أنهم بلغوا رسالة الله تعالى والحفظة [6] كذلك يشهدون.

---

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج24، ص27. الآية المشار إليها هي: (الزمر: 74).

(2) الطبرسي، مجمع البيان، ج8، ص796.

(3) البقاعي، نظم الدرر، ج6، ص481، والآيات المشار إليها هي (غافر: 7-8).

(4) البغوي، معالم التنزيل، ج4، ص77،

(5) انظر: الطبري،جامع البيان،ج 12،ص32،ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،ج4،ص78.

(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص78.

أمّا عن تكرار (وقضي بينهم بالحق) في سورة الزمر مرّتين فيقول صاحب الميزان: "القضاء كما يطلق على نفس حكم الحاكم يصح إطلاقه على مجموع الحكم ومقدماته وتبعاته من حضور المتخاصمين وطرح الدعوى وشهادة الشهود وحكم الحاكم وإيفاء المحق حقه فمن الممكن أن يكون المراد بالقضاء المذكور أولاً نفس الحكم الإلهي وبالقضاء المذكور ثانياً هو مجموع ما يجري عليهم من حيث دخول أهل النار النار وأهل الجنة الجنة واستقرارهم فيها وبذلك يندفع إشكال التكرار من غير موجب"[1]، "وجاء استعمال الفعل المضارع بعد المواضي لتصوير حركة تتابع الأحكام يومئذ"[2]، ولابن عاشور تعليق على هذه الآية فيقول: "وقد صوَّرت الآية صورة المحكمة الكاملة التي أشرقت بنور العدل، وصدر الحكم على ما يستحقه المحكوم فيهم من كرامة ونذالة، ولذلك قال: "وقضي بينهم بالحق" أي صدر القضاء بما يستحقون وهو مسمّى الحق، فمن القضاء ما هو فصل بين الناس في معاملات بعضهم مع بعض من كل ظالم ومظلوم ومعتدٍ ومتعدىً عليه في اختلاف المعتقدات واختلاف المعاملات، ومن القضاء القضاء على كل نفس بما هي به حقيقة من مرتبة الثواب أو العقاب وهو قوله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ فقضاء الله هو القضاء العام الذي لا يقتصر على إنصاف المتداعين كقضاء القاضي، ولا على سلوك الداعرين كقضاء والي الشرطة، ولا على مراقبة المغَيِّرين كقضاء والي الحسبة ولكنه قضاء على كل نفس فيما اعتدت وفيما سلكت وفيما بدلت، ويزيد على ذلك بأنه قضاء على كل نفس بما اختلّت به من عمل وبما أضمرته من ضمائر إن خيراً فخير وإن شراً فشر".[3] والوصل في آيتي الزمر لأن كل جزء من هذه الآية لا يحيط به وصف.

8-أمّا باقي مواضع (قضي بينهم) في القرآن الكريم فهي: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ(يونس: 19)، وذكر الزجاج معنى القضاء هنا أنّه: الفصل[4]، فالناس كانوا على دين واحد وهو

([1]) الطباطبائي، الميزان، ج17، ص299.

([2]) الميداني، معارج التفكر، ج12، ص279.

([3]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج24، ص67-68.

([4]) الزجاج، معاني القرآ، ج3، ص12.

الإسلام، ثم وقع الاختلاف بينهم، ولولا ما تقدّم من الله تعالى بأنه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه، وأنه قد أجل الخلق إلى أجل محدود لقضي بينهم[1].

وتأكيد هذا الخبر بصيغة القصر "لأنه خبر مهم عجيب هو من الحِكَم العُمرانية والحقائق التاريخية بالمكان الأسمى، إذ القصر تأكيد على تأكيد باعتبار اشتماله على صيغتي إثبات للمُثْبَتْ ونفي عمّا عداه، فهو أقوى من تأكيد رد الإنكار، ولذلك يُؤذِن بردِ إنكار شديد وحُسْن القصر هنا وقوعه عقب الجدال مع الذين غيروا الدين الحق ورَوَّجوا نحلتهم بالمعاذير الباطلة"[2]، (ولولا كلمة سبقت من ربك) وعيد وسببه اختلافهم عمّا هو الأصل في خلقهم [3]. "وهذه الكلمة أجملت هنا وأشير إليها في سورة الشورى (14).. وأصرح في بيان معنى (كلمة) قوله في هود (118) چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پپ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦچ[4]، وآية الشورى المشار إليها هي قوله تعالى: چہ ہ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ھے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ېچ(الشورى: 14)، وقد بيّن بعض المفسرين معنى القضاء هنا فقالوا: لفرغ ربك من الحكم بينهم [5]، وآخرون أنّه: قضاء فصل بإنزال العذاب[6]. والمعنى: وما تفرّق اليهود والنصارى [7] فصاروا أحزاباً، أحزاباً، إلا من بعد ما جاءهم العلم، "والمراد بالعلم سببه مجازاً مرسلاً، ويجوز أن يكون التجوُّز في الإسناد، وأن يكون الكلام بتقدير مضاف أي جاءهم سبب العلم، وقد يقال جاء مجاز عن حصل، والاستثناء... مفرغ من أعم الأوقات، وجوز أن يكون من أعم

([1]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص543، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص441

([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص127.

([3]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج17، ص62.

([4]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص129.

([5]) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 2، ص277، الطبري، جامع البيان، ج 13، ص16، السمرقندي، بحر العلوم، ج3، ص193.

([6]) انظر: الرّسعفي، رموز الكنوز، ج7، ص62، الطبرسي، مجمع البيان، ج9، ص38.

([7]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 13، ص17، السيوطي، الدر المنثور، ج 5، ص696، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج27ن ص158.

الأحوال أي ما تفرقوا في حال من الأحوال إلا حال مجيء العلم (بغياً بينهم) عداوة على أن البغي الظلم والتجاوز، والعداوة سبب له وهي الداعي للتفرق"[1]، أو طلباً للدنيا والرياسة[2] على أن البغي مصدر (بَغِيَ) بمعنى: طلب. ولولا التأخير إلى يوم القيامة للعذاب لقضي بينهم باستئصال المبطلين حين افترقوا لعظم ما اقترفوه، وإن الذين أورثوا الكتاب وهم أهل الكتاب في عهد محمد –صلى الله عليه وسلم– [3] في شك منه "مقلق أو مدخل في الريبة، والجملة اعتراض يؤكد أن تفرقهم ذلك باقٍ في أعقابهم منضماً إليه الشك في كتابهم مع انتسابهم إليه فهم تفرقوا بعد العلم الحاصل لهم من النبي المبعوث إليهم المصدق لكتابهم وتفرقوا قبله شكاً في كتابهم فلم يؤمنوا به ولم يصدقوا حقه".[4]

يلاحظ في الآية القصر لفرقة اليهود والنصارى بأن كانت بعد العلم، فخصَّ الفرقة بأنها كانت عن علم، وإعلاماً لمن يقرأ القرآن أنّ السبب البغي لا غير، واللام في (لقضي) هي لام الجواب لتأكيد الشرط الامتناعي. [5]

وردت(لقضي بينهم)في قوله تعالى: چھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ېچ (الشورى: 21).

والحديث هنا عن الاختلاف على أصل الديانة، أمّا (أم) هنا فهي "منقطعة فيها معنى بل الإضرابية"[6]والهمزة للتقرير والتقريع والشركاء هم شياطين الجن والإنس[1].

([1]) الآلوسي، روح المعاني، ج13، ص24، الاستثناء المفرغ: نمط من أنماط الاستثناء، يقصد به تفرُّغ العامل لما بعد (إلاّ). انظر: الشراري، خالد بن صالح، الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلّقات العرب العشر، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 2011م، ص31.

([2]) الطبري، جامع البيان، ج13، ص16.

([3]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج4، ص216، الطبرسي، مجمع البيان، ج9، ص38.

([4]) الآلوسي، روح المعاني، ج13، ص24.

([5]) حسان، البيان، ج2، ص151.

([6]) الآلوسي، روح المعاني، ج13، ص28.

والفصل: "هو الفاصل، أي الذي لا تردد فيه"[2]، بأن الفصل يكون يوم القيامة، وتوكيد الخبر بحرف التوكيد "لأن هذا الخبر موجّه إليهم لأنهم يسمعون هذا الكلام ويعلمون أنهم المقصودون به".[3]

قد جاء في سورة طه قوله تعالى: ﭽﭽ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﭼ(طه: 129)، ولإكمال الفائدة، وليكون القَدْح في زَنْدٍ وارٍ، وفي عودٍ أَطمع مِنه في نار، أُورِد هذه الآية، حيث أنها الموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي يَرد فيه التعبير بـ (لولا كلمة) دون ذكر أي من ألفاظ القضاء بعدها عند التعبير عن امتناع العذاب لما قد قضاه الله من التأخير إلى القيامة، ولكن هذه الآية ذكرت لفظ (لزاماً)، "واللزام: إما مصدر لازم وصف به، وإما فِعال بمعنى مفعل، أي ملزم، كأنه آلة اللزوم لفرط لزومه"[4]، ممّا قد يكون دليلاً على ما سبق ورجَّحته الباحثة من تقييد معنى القضاء باللزوم[5]، فقد عبّر تعالى بقرينة القضاء هنا.

وردت (قضي بينهم) أيضاً في قوله تعالى: ﭽﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﭼ(هود: 110)، وهي تبيِّن أن الكفّار في تكذيبهم لكتاب محمد –صلى الله عليه وسلم– هم على هذه السيرة الفاسدة مع الأنبياء وضرب لذلك مثلاً وهو اختلافهم في التوراة، ما بين قبول له وإنكار[6]، ثم تُذكر جملة الكناية [7] ذاتها (ولولا ... بينهم) وقد اختلف المفسرون في تحديد المقصودين من ذلك، وقد ذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن المقصود: قوم موسى –عليه السلام– [8] وجوَّز عَوْد

([1]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص218، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص163.

([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص77.

([3]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص77.

([4]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص96.

([5]) انظر: ص 23.

([6]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج18، ص68-69.

([7]) سبق بيان معنى الكناية، انظر: ص40.

([8]) انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص266.

الضمير على كلا القومين: ابن كثير والشوكاني[1]، وصرّح الإمام الطبرسي فقال: "بين المؤمنين والكافرين"[2]، وذهب الإمام أبو السعود إلى أنهم: قوم محمد –صلى الله عليه عليه وسلم– وتبعه على ذلك الآلوسي [3]، والذي أميل إليه عَوْد الضمير على قوم موسى –عليه السلام– كما ذهب إلى ذلك أبو حيان الأندلسي، وسبب ذلك أنّ تركيب (قضي بينهم) في جميع مواقعه في القرآن الكريم كانت دلالته واضحة على المقصود منه إمّا ضمن سياق الآية التي ورد فيها، أو في سياق الآيات قبلها، ولأن عَودُ الضمير في (وإنهم) إلى أقرب المذكورين أوجه لغةً أمّا عن التحذير من الاختلاف هنا فيقول ابن عاشور: "وحكمة ذلك هي أن الفصل والاهتداء إلى الحق مصلحة للناس ومنفعة لهم لا لله... ومتعلق القضاء محذوف لظهوره" [4]. وعن الفاء في (فاختلفوا) يقول أبو زهرة: "والفاء في قوله "فاختلف فيه" للعطف والترتيب من غير تراخ، وكأنه ترتب على إيتاء الله تعالى موسى الكتاب الاختلاف، وهذا يدل على أن الاختلاف ليس ناشئاً من ذلك الكتاب، بل هو ناشئ من فساد نفوسهم" [5]، "ولمّا كان الاختلاف قد يكون بغير الكفر بين أنه به، فقال مؤكداً "وإنهم لفي شك" أي عظيم محيط بهم" [6]، أي أي (منه) من القرآن الكريم. [7]

أمّا في سورة فصلت يقول تعالى: چئى ئى ئد ى ى يئ ئج ئح ئم ئى ئي بج بحبخ بم بى بي تج تحچ(فصلت: 45)، وهي مطابقة نصّاً للآية السابقة في (سورة هود: 110) وهي "كلام مستأنف مسوق لبيان أن الاختلاف في شأن الكتب

---

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص605، الشوكاني، فتح القدير، ج 2، ص529.

(2) الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص303.

(3) انظر: أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج 3، ص355، الآلوسي، روح المعاني، ج 6، ص342.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج12، ص171.

(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج7، ص3759.

(6) البقاعي، نظم الدرر، ج3، ص583.

(7) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج18، ص69.

عادة قديمة للأمم غير مختص بقومك" [1]، وقوله: چئج ئح ئم ئى ئي بج بحچ وفي چ ٱ ٻ ٻچ بزيادة قوله: (إلى أجل مسمّى) وزاد فيها أيضاً: (بغياً بينهم)؛ لأن المعنى: تفرق قول اليهود في التوراة، وتفرق قول الكافرين في القرآن، ولولا كلمة سبقت من ربك بتأخير العذاب إلى يوم الجزاء، لقضي بينهم بزيادة قوله تعالى: (إلى أجل مسمى) لأنه ذكر البداية في أول الآية وهو چۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھچ وهو مبدأ الكفر، فحسن ذكر النهاية التي أمهلوا إليها؛ ليكون محدوداً من الطرفين" [2]، "ولفت القول إلى صفة الإحسان ترضيه بالقدر وتسلية، وزاد ذلك بإفراده بالإضافة فقال: "من ربك" أي المحسن إليك بتوفيق الصالح لاتباعك وخذلان الصالح بالوأد عنك لإراحتك منه"[3]. ولابن عاشور في معنى "لولا كلمة... لقضي بينهم"، في جميع الآيات التي وردت فيها رأيت أنه من الأفضل ذكره هنا لحصول الفائدة وكما قالت العرب: قد أَسْدَيت فألحم، وأسرجت فألجم، ونَصُّ قوله في (الشورى: 14): "والمراد بالكلمة ما أراده الله من إمهالهم وتأخير مؤاخذتهم إلى أجل لهم اقتضته حكمته في نظام هذه العالم" [4]. العالم"[4]. وعند تفسيره لـ (فصلت: 45) قال: "أن الله أخر القضاء بينهم وبين المؤمنين المؤمنين إلى أجل اقتضته حكمته، فأمّا قوم موسى فقد قضى بينهم باستئصال قوم فرعون، وبتمثيل الأشوريين باليهود بعد موسى، وبخراب بيت المقدس، وزوال ملك إسرائيل آخراً... والكلمة هي كلمة الإمهال إلى يوم القيامة بالنسبة لبعض المكذبين، والإمهال إلى يوم بدر بالنسبة لمن صرعوا ببدر"[5]، ولا أميل إلى هذا لأسباب:

1-جمهور المفسرين على أن المعنى قد أخر الله عذابهم إلى يوم القيامة. [6]

([1]) الآلوسي، روح المعاني، ج12، ص382.

([2]) الفيروز آبادي، بصائر التمييز، ج 1، ص4150-416، والآية المشار إليها هي: (الشورى: 14).

([3]) البقاعي، نظم الدرر، ج 6، ص583.

([4]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص57.

([5]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج24، ص318.

([6]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 12، ص129، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص134، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص124.

2-هذا الكلام يخالف رواية السدي: أخروا إلى يوم القيامة. (1)
3-في المواضع الأربعة التي ذكرت فيها (قضي بينهم) دون (لولا) (2) كان الحديث فيها عن أحوال للقيامة، ومن باب أولى أن تكون مع لولا مرتبطة بيوم القيامة حيث أنها حرف امتناع لوجود.

أمّا عن ذكر نصِّ هذه الآية مرّة في سورة هود، وأخرى في فصِّلت فقد "أخبر الله عز وجل بالسبب الذي من أجله كرر الأقاصيص والأخبار في القرآن فقال سبحانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ (القصص: 51/28) وقال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷﭼ(طه: 113/20)". (3)

يُلاحظ عند دراسة دلالة التركيب (قضي بينهم) في القرآن الكريم أنه:

1-جاء مشيراً إلى قضاء الله تعالى يوم القيامة بين عموم الناس في آيات(4)، وأشار به به -سبحانه- إلى قضائه بين اليهود والنصارى (5)، وجاء مشيراً تارةً ثالثة إلى قضائه تعالى بين اليهود خاصّة(6)، وأخرى بين كفار العرب. (7)
2-جميع السور التي ورد فيها هي سور مكيّة.

قد يؤخذ ممّا سبق أنه -جل وعلا- أشار بـ (قُضي الأمر) إلى استغراق قضائه الفاصل العادل لجميع الخلائق، وخصّ اليهود والنصارى وكفار العرب بالذكر ترغيباً لهم في الإيمان، وأمّا ذكر (قُضي بينهم) في المكِّي فقط فلأن السور المكية قد شَنَّت "حملة شَعْواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تذرّع بها أهل مكة للإصرار

---

(1) الطبري، جامع البيان، ج12، ص130.
(2) (يونس: 47)، (يونس: 54)، (الزمر: 69)، (الزمر: 75).
(3) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، (ت388هـ)، بيان إعجاز القرآن، من كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن البياني)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول، دار المعارف، مصر، 1986م، ط2، ص53.
(4) انظر: يونس: 19)، (يونس: 47)، (يونس: 54)، (الزمر: 69)، (الزمر: 75).
(5) انظر: (الشورى: 14).
(6) انظر: (هود: 110)، (فصلت: 45).
(7) انظر: (الشورى: 21).

على الشرك"[1]، وأمّا إيثار (بينهم) على غيره، فلأن المشركين كذبوا بمحمد –صلى الله عليه وسلم– مع علمهم بأنه: "الصادق الأمين، وتفنّنوا في أساليب إنكار دعوته عوضاً عن أساليب الخلاص منه. أمّا اليهود والنصارى فقد انكروه مع علمهم بصدقه، حيث جاء على صفته في كتبهم، فآثروا تحريف الكتب على الإيمان معه –عليه الصلاة والسلام– فناسب ذلك الدلالة بتعبير يُفهم منه استغراق المقاضاة لكل أحد وفقاً لحجم جُرمه، مع الإشارة إلى سهولة ذلك عليه تعالى فقال: (قُضي الأمر)، وقد ورد هذا التعبير مع ذِكر اختلاف اليهود في التوراة مرّتين في القرآن الكريم، وكان نصُّ الآيتين متطابق، وقد يكون ذلك للدلالة على خطورة هذه الفئة، وعظيم عداوتها للإسلام والمسلمين.

ومن مشتقات القضاء الواردة في القرآن الكريم في سياق الحديث عن أحوال القيامة كلمة (مقضياً) وهي في قوله تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﭼ(مريم: 71)، والآية "إلتفات... لإظهار مزيد الاعتناء بمضمون الكلام"[2]، والخطاب فيها لكل مؤمن وكافر[3]، أمّا الورود في الآية فالجمهور أنه: المرور على الصراط[4]، والذي أميل إليه أنه: الدخول[5]، وذلك لأسباب:

الأول: "أنه تعالى لمّا خاطب جميع الناس بأنهم سيردون النار، قال: (وإن منكم إلا واردها...)، ثم قال: ﭽﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢﭼ(مريم: 72)، أي: نترك، ولو لم يدخلوها لم يقل: (ونذر)[6].

(1) الزرقاني، مناهل العرفان، ج1، ص195.

(2) الآلوسي، روح المعاني، ج8، ص438.

(3) الطبري، جامع البيان، ج 6، ص364.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص367، النيسابوري، إيجاز البيان، ج 2، ص541، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص164.

(5) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج 4، ص188، البقاعي، نظم الدرر، ج 4، ص552، الآلوسي، روح المعاني، ج8، ص198.

(6) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان، ج4، ص350.

الثاني: قوله -صلى الله عليه وسلم- لأم المؤمنين، حفصة-رضي الله عنها-: "لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة، أحد الذين بايعوا تحتها، قالت: بلى، يارسول الله! فانتهرها. فقالت حفصة: "وإن منكم إلا واردها"، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- قد قال الله عز وجل: (ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً) [1].

والحديث صريح بكلمة (لا يدخل)، ثم إن إنكار الرسول -صلى الله عليه وسلم- عليها واضح أنه ليس على فهمها حقيقة الدخول، وإنما على النتيجة بعد ذلك الدخول.

الثالث: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يموت لأحد من المسلمين، ثلاثة من الولد، تمسه النار إلا تحلة القسم" [2]، والتعبير بتحلة القسم "عن القلة الشديدة، وإن لم يكن هناك قسم أصلاً" [3]، وضمير (كان) للورود أو للجملة السابقة باعتبار أنه حكم[4]. "ولمّا كان لابد من إيقاعه، أكده غاية التأكيد فأتى بأداة الوجوب فقال: "على ربك" الموجد لك المحسن إليك، بإنجاء أمتك لأجلك... فما من مؤمن -إلا الأنبياء- إلا وقد تلطخ بخلق سوء ولا ينال السعادة الحقيقية إلا بعد تنقيته، وتخليصه من ذلك إنما يكون بالنار" [5]، والحتم: إحكام الأمر، وحتمتُ: أوجبتُ، والحاتم: الأسود من كل شيء[6] فكأنه تعالى يقول: بالرغم من كراهة النفس لهذا الأمر الذي أكِّد بكلمة (الحتم) (الحتم) الدالّة على الوجوب والسواد في الأمر، فإنّه لابد منه لتمام عدله تعالى، وحتى لا يفهم منها الوجوب على الله تعالى جيء بعدها بفصل كلمة (مقضياً) أي: هو واجب

---

(1) النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، 261هـ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب: فضائل الصحابة-رضي الله عنهم-، باب: من فضائل اصحاب الشجرة، أهل بيعة الرضوان -رضي الله عنهم-، رقم الحديث: 2496، (د.ت)، (د.ط).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: الإيمان والنذور، باب قوله تعالى: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم)(الأنعام: 109) وغيرها، رقم الحديث: 6656.

(3) الشنقيطي، أضواء البيان، ج4، ص354.

(4) الطباطبائي، الميزان، ج14، ص91.

(5) البقاعي، نظم الدرر، ج4، ص552.

(6) انظر: ابن منظور، لسان العرب، حتم، ج12، ص132.

فقط لأن الله قد قضاه في سابق علمه، "إذ لا يجب على الله شيء عند أهل السنة والجماعة".[1]

القصر في الآية "للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه"[2]، (إلا واردها) استعارة تمثيلية[3] للدخول في النار. أمّا دخول المؤمنين فيها فيكون "من غير خوف ولا ضرر، بل مع الغبطة والسرور، لقوله تعالى: (لا يحزنهم الفزع الأكبر) ولأن إيصال الغم والحزن يكون في دار التكليف لا دار الجزاء للمؤمنين".[4]

يذكر القرآن الكريم لفظ (مقضياً) مرَّة أخرى في قوله تعالى: چ ﮨ ﮩ
ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚچ(مريم: 21)، وقد سبق بيانه في موضعه.[5]

يُلاحظ أنّ (مَقْضيا) وهي اسم المفعول من (قضى) قد وردت في القرآن الكريم مرّتين وكلاهما في سورة مريم وهي سورة مكية، كانت الإشارة بالأول إلى الحمل بعيسى–عليه السلام– وفق هذه الكيفية. أمّا الثاني فهو إشارة إلى قضائه تعالى بورود النار لجميع الخلائق، وعليه يتضح أنّ الإشارة بهذا اللفظ مرّة كانت لأمر دنيوي وأخرى لأمر أخروي، فكأن المعنى في الخطاب المكِّي هنا ترسيخ هذا الجذر الاعتقادي العائد للقضاء والقدر، وهو ركن عظيم من أركان الإيمان التي يقوم عليها البناء الإسلامي العقائدي، ودلَّ اسم المفعول على أنّه وإن كان المشار إليه لم يحدث حالاً وإنّما لتمام اليقين بلزوم كونه صار كأنّه قد حصل.

([1]) الآلوسي، روح المعاني، ج8، ص438.

([2]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص329.

([3]) الاستعارة التمثيلية: هي تركيب يكون فيه كل من المشبه والمشبه به هيأة منتزعة من متعدد... مبالغة في التشبيه. انظر: الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبديع والبيان، دار الفكر، بيروت، 1978م، ط12، ص333.

([4]) بتصرف: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج21، ص243، والآية المقصودة هي: (الأنبياء: 103).

([5]) انظر: ص31.

9-ثم إنه من المواضع التي تحدث فيها القرآن الكريم عن أحوال القيامة مقرونة بأحد اشتقاقات القضاء هي قوله تعالى: چ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙچ(فاطر: 36)، وقد فسَّر أكثر العلماء (يقضى) هنا بمعنى: (يحكم). [1]

وترى الباحثة أن ورود لفظ (يُقضى) هنا لأنه لمّا كانت طبيعة النّار إهلاك من دخلها بسرعة، بيّن أن حالها على غير ذلك زيادة في نكالهم وسوء مآلهم [2]، فحكمته تعالى اقتضت هنا أن قطع عن النار هذه الصِّفة بإلزامه لها تعالى بذلك، ولذلك جيء بالفعل المضارع لإفادة التجدد والحدوث، بمعنى: أن هذا الحكم عليهم حاصل من وقت دخولهم فيها إلى ما شاء الله من عذابهم. وقد يكون السبب في إيراده هنا أنّه من حيث المعنى اللغوي فإن (قضى عليه) بمعنى: قتله [3]، وبالقتل يكون قد قُطِع تعلّقه بالحياة في ساعته ووقته الَّذان قضاهما عليه تعالى في سابق علمه.

وترى الباحثة أن الأول هو الأولى، لأنّه في حال المعنى الثاني فإنّه لا مبرِّر لذكر كلمة (فيموتوا) بعده، أمّا عن صيغة المبني للمجهول فتفيد أن لا ينشغل أحد بالفاعل عن عظم الفعل، ورهبته ومنتهى القدرة فيه.

سبق أن ذكر تعالى هذه الصيغة من المبني للمجهول في قوله -جلّ وعلا-: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹچ(الأنعام: 60)، وهي إخبار منه تعالى أنه يتوفّى عباده في منامهم بالليل، وهو الموت الأصغر ثم يشير إلى الوفاة الكبرى، مع إخباره بعلمه بما كسبوا من الأعمال بالنهار [4]، بجملة

---

(1) انظر: الجيلاني، تفسير الجيلاني، ج 4، ص469، الشربيني، السراج المنير، ج 6، ص82، أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج 5، ص284، البروسوي، روح البيان، ج 7، ص353.

(2) انظر: البقاعي، نظم الدرر، ج6، ص229.

(3) البغوي، معالم التنزيل، ج3، ص439.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 5، ص213، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص189، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص151، السيوطي، الدر المنثور، ج3، ص30.

معترضة "دلّت على إحاطة علمه تعالى بخلقه في ليلهم ونهارهم، في حال سكونهم وفي حال حركتهم" [1]، ثم يجازي تعالى العباد بأعمالهم التي داوموا على عملها في الدنيا. والواضح جداً في الآية احتوائها على استعارة تبعية [2] حيث استعير التوفِّي من الموت للنوم لما بينهما من المشاركة في رواح إحساس الحواس الظاهرة والتمييز "قيل: والباطنة أيضاً وأصل التوفي: قبض الشيء بتمامه... وسياق الآية للتهديد والتوبيخ ولهذا أوثر (يتوفّاكم) على ينيمكم، ونحوه (جرحتم) على كسبتم إدخالاً للمخاطبين... في جنس جوارح الطير والسباع... والبعث في الموتى أقوى لأن عدم الإحساس منه أكثر فإزالته أشد... وتوسيط (ويعلم... لبيان ما في بعثهم من عظيم الإحسان إليهم بالتنبيه على أن ما يكسبونه من الإثم مع كونه مما يستأهلون به إبقاءهم على التوفي بل إهلاكهم بالمرّة" [3]، إلا أنه يحييهم (ليقضى أجل مسمّى) "ليبلغ المتيقظ آخر أجله المسمّى له في الدنيا، وقضاء الأجل فصل الأمر على سبيل التمام، فمعنى قضاء الأجل فصل مدّة العمر من غيرها بالموت"[4]، واللام في "ليقضى" لام التعليل لأن من الحكم والعلل التي جعل الله لها نظام اليقظة والنوم أن يكون ذلك تجزئة لعمر الحي" [5]، وفي الفاعل المحذوف احتمالان: إمّا ضمير الباري، أو ضمير المخاطبين[6]، وفي حذفه ما لا يخفى من عدم الانشغال بالفاعل عن الفعل، والتعبير بـ بـ (ثم) في الآية للتفاوت الزمني. "وجاء التعبير عن الحساب وفصل القضاء، بذكر بعض ما يجري في المحاكمة الربانية، وهو إخبار كل واحد من العباد بما كان يعمل

---

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص189، والمقصود، قوله تعالى: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﮊ(الأنعام: 60).

(2) الاستعارة التبعية: هي ما يكون المستعار فيها: فعلاً أو اسماً مشتقاً أو حرفاً. انظر: المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ط4، ص274.

(3) بتصرف يسير: الآلوسي، روح المعاني، ج4، ص165-166.

(4) البروسوي، روح البيان، ج 3، ص47. قلت: وعلى سبيل الإلزام كذلك لأن لكل أحد أجل محدد لا يتغيّر أبداً.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص277.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص81.

في رحلة امتحانه في الحياة الدنيا حياة الابتلاء، وهذا من الكنايات التي تكررت نظائرها في القرآن المجيد إذ يُذكر بعض عناصر الحدث، أو بعض أجزائه، ليدل على سائر العناصر أو الأجزاء" [1]، وعليه فإنه "من عناصر إعجاز القرآن الحذف من منطوق اللفظ، والطيّ في المثاني، مع الدلالة على المطوي فيها بإشارات لفظية، أو لوازم فكرية، أو دلالات نصوص أخرى موزعات في القرآن... (ليقضى أجل مسمى) عنده، ثم يميتكم وتعود أجسادكم تراباً، ثم يبعثكم من موتكم بعد مدة البرزخ (ثم إليه مرجعكم) لتلاقوا حسابكم...". [2]

أقول: في ورود (ليقضى) في الآية دون غيره من الألفاظ كـ: يُتَمْ، يُنْهَى... الخ إضافة أخرى لمعنى هذه الألفاظ بطريق الطيّ والإيجاز فهو يضيف إلى هذه المعاني معنى آخر وهو أن لكل فرد من الأفراد عُمُر قد قضاه تعالى وألزمهم به دون اختيار منهم.

ورد لفظ (يُقضَى) في قوله تعالى: ﴿ ڇ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ﴾(طه: 114)، وقد اختلف أهل التفسير بالمراد من (يقضى إليك وحيه) في الآية على معانٍ:

1-كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يبادر جبريل فيقرأه قبل أن يفرغ جبريل من الوحي حرصاً منه على ما كان ينزل عليه فنهاه الله عن ذلك. [3]

2-لا تعجل به فتقرأه على أصحابك قبل أن يوحى إليك بيانه. [4]

3-هما معاً[5]، وهو ما أميل إليه لأسباب:

---

(1) الميداني، معارج التفكر، ج11، ص268.

(2) الميداني، معارج التفكر، ج11، ص503-504.

(3) انظر: السمرقندي، بحر العلوم، ج 2، ص356، هذا يعضده ما جاء في صحيح البخاري أن "الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أي: لا تحرك بالقرآن لسانك لتعجل به، وذلك أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان لا يفتر عن قراءة القرآنمخافة أن لا ينساه... فأنزل الله: ﴿ ئې ئى ئى ئى ی ی ﴾، ج19، ص385.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، ج8، ص464، الزمخشري، الكشاف، ج3، ص90.

(5) ذكره: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج22، ص122، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص261، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص317.

الأول: أن من الروايات ما قد أثبتت المعنى الأول [1]، وأخرى أثبتت المعنى الثاني [2]، وعددها متقاربٌ جداً والجمع بينها أرجح حيث أنّني لم أجد أحداً من المفسرين ينفي هذا المعنى، أو يضعّفه ولأن الجمع بين الروايات أفضل.

الثاني: أنه قد سبق أن نزل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– التعليم بأن لا يحرك بالقرآن لسانه ليعجل به في سورة القيامة [3]، وبعدها مباشرة يقول تعالى: ﴿ بى بي تج تح﴾(القيامة: 19)، فالجمع بين عدم الاستعجال بتلاوته، وانتظار بيانه أفضل.

أمّا عن وجه الإلزام الذي يؤخذ من ذكر القضاء هنا دون لفظ آخر هو أنه ما دام المعنى: من قبل أن يُنهى إليك يا محمد تمام القراءة، أو تمام البيان، فإن هذان الأمران لا يُمْكن تحصيلهما إلا بالوحي، والنبي –صلى الله عليه وسلم– ملزم بنقله وتبليغه كما هو، ولأنه مَحْضُ إنفاذ لوحي قد قضى تعالى أن يُوْحَى إليك به في سابق علمه.

أمّا صيغة المبني للمجهول فإن فيها ما لا يخفى من عدم الانشغال بالفاعل عن الفعل. أمّا قراءة (نَقْضِيَ إليك وحيَه) [4]، فهي لإظهار الكبرياء على ما يفعله الأعاظم في الإخبار عن وقوع أحكامهم وصدور أوامرهم، وقد يكون أنّه بعد أن ذكر في الآية السابقة لهذه الآية في سورة طه قوله: ﴿ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي﴾(طه: 113)، فلمّا عظّم أمر القرآن أرْدَفه بأن عظّم نفسه، فقال: (فتعالى الله الملك الحق)، "وإنما وصفه بالحق لأن ملكه لا يزول ولا يتغير وليس بمستفاد من

---

(1) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 22، ص122، السيوطي، الدر المنثور، ج 4، ص553.

(2) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 22، ص122، السيوطي، الدر المنثور، ج 4، ص553.

(3) قوله تعالى: ﴿ئې ئى ئى ئى ئد ی ی ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ﴾ (القيامة: 16–18).

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص331.

قبل الغير ولا غيره أولى به"[1]، ثم أرْدَفَ ذلك بأن جمع العظمة لنفسه وللقرآن الكريم؛ أمّا لنفسه فبنون العظمة، وأمّا للقرآن فبأنه كان المفعول به للقضاء.

ممّا سبق يتضح أن الفعل المضارع المبني للمجهول من (القضاء) ورد في القرآن الكريم ضمن ثلاث سور، كلها مكيِّة، وترى الباحثة أنَّ دلالة ذلك في آية (الأنعام) هو إفادة التجدد والحدوث للقانون الربّاني الخاص بتعدُّد أوقات قبض أرواح البشر تبعاً لتعدُّدهم.

أمّا في آية (فاطر) فلإفادة نفي نجاة الكفرة من عذاب جهنم، ماضٍ وحاضر ومستقبل.

أمّا في آية (طه) فلأنّه معلوم أن القرآن نزل محمد –صلى الله عليه وسلم– منجماً، ولم ينزل دفعة واحدة، وذكر هذا التعليم في القرآن المكي لأن مبدأ الوحي بالقرآن للنبي –صلى الله عليه وسلم– كان في مكة فناسب التعليم بذلك في وقته. وفي الآيتين السابقتين فإن ورودهما في القرآن المكي أيضاً، لأنهما تحملان معانٍ دعويّة معلوم أنها لا يفعلها غيره تعالى، فكانت أَلْيق أن تكون كبراهين قطعية لقوم لا ينكرونها أصلاً.

10–ذكر القرآن الكريم أحد اشتقاقات القضاء في الحديث عن أحوال القيامة أيضاً في قوله تعالى: ﭽﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭱ ﭲ ﭳﭼ(الزخرف:77).

تبدأ الآية بأسلوب "الاستقطاع من المستقبل أو الماضي، وتقديم البيان، كأنه يجري الآن"[2]، وأمّا قولهم : (يا مالك ليقض علينا ربك) فاللام فيه لام الدعاء [3]، فقد جاء دعاؤهم بصيغة الأمر بما تحمله هذه الصيغة من معنى الرغبة [4]. والمراد

([1]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج22، ص121.

([2]) بتصرف يسير: الميداني، معارج التفكر، ج12، ص792.

([3]) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان، ج 7، ص285، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 25، ص260.

([4]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 5، ص64، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص28.

بالقضاء عليهم إماتتهم[1]، "ويريدون بالموت الانعدام والبطلان لينجوا بذلك عمّا هم فيه من الشقوة وأليم العذاب، وهذا من ظهور ملكاتهم الدنيوية، فإنهم كانوا يرون في الدنيا أن الموت انعدام وفوت، لا انتقال من دار إلى دار، فيسألون الموت بالمعنى الذي ارتكز في نفوسهم وإلاّ فهم قد ماتوا وشاهدوا ما هي حقيقته" [2]، وقد يقال: "إنهم لشدة ما هم فيه من العذاب، نسوا أنه لا خلاص لهم من العذاب، فذكروه على وجه الطلب، وقال آخرون: على وجه الاستغاثة" [3]. وقد ذكر البقاعي ما قد يؤخذ منه وجه الإلزام في لفظ (ليقضى) هنا، فقال: "سله سؤالاً حتماً أن يقضي القضاء الذي لا قضاء مثله، وهو الموت على كل واحد منا، وجروا على عادتهم في الغباوة والجلافة فقالوا: "ربك" أي المحسن إليك" [4]، وزاد الشربيني: "فلم يرو لله تعالى عليهم إحساناً وهم في تلك الحالة ولا شك أن إحسانه ما انقطع عن موجود أصلاً" [5]، وقد يكون "لحثه لا للإنكار".[6]

وترى الباحثة: أنه قد يكون وجه الإلزام هنا أنه لا طريقة يَلْزَم فيها عدم رؤية العذاب والإحساس بآثاره مطلقاً غير الموت، ولا حاكم في دار الآخرة تنفذ أحكامه أنفاً عن كل أحد غيره تعالى.

"والطلب إن كان من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإن كان من المساوي لك فهو إلتماس، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء" [7]، وتوجيه الأمر إلى الغائب "لا يكون إلا على معنى التبليغ كما هنا، أو تنزيل الحاضر منزلة الغائب لاعتبار ما مثل

---

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 13، ص98، البغوي، معالم التنزيل، ج 4، ص131، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص162.

(2) الطباطبائي، الميزان، ج18، ص124.

(3) بتصرف يسير: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج27، ص227.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج 7، ص53.

(5) الشربيني، السراج المنير، ج6، ص443.

(6) الآلوسي، روح المعاني، ج13، ص101.

(7) الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، أخبار اليوم، (د.ت)، (د.ط)، ج 22، ص13951.

التعظيم في نحو قول الوزير للخليفة: لِيَرَ الخليفة رأيه" [1]. وقُدِّم الجار والمجرور على الفاعل للاختصاص[2]، أمّا المكث فهو: الإقامة في العذاب أبداً فلا خلاص لكم منه بموت ولا غيره، وهذا تقنيط ونكاية، وقد يكون للاستهزاء بهم، لأنه أقام المكث مقام الخلود والمكث يشعر بالاختيار [3]. وأُكِّد جوابهم (بأنّ) كي لا يبقى لهم أمل في غير ذلك المصير.

سبق أن جاء الفعل المضارع المبني للمعلوم في سياق آيات القرآن الكريم، فكان أول موضع له هو قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ(الأنفال: 42)، وهي في الحديث عن يوم الفرقان، إذ العدوة الدنيا: مما يلي جانب المدينة، والقصوى: مما يلي جانب مكة، وكان الماء في العدوة القصوى (شط الوادي) وسمِّيت بذلك لأنها عدت ما في الوادي من ماء أن يتجاوزه، أي: منعته [4]. وهي هنا مكان حلول المشركين، ولا ماء بالعدوة الدنيا، والركب الذين يقودون العير أسفل من المؤمنين في الساحل، وفي ذلك تصوير ما دبّر سبحانه من أمر وقعة بدر؛ إذ لو تواضع المسلمون والمشركون على موعد للقتال، لخالف بعضهم بعضاً؛ إمّا لتهيّب العدد أو لهيبة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– والمسلمين[5]، وقد يكون لما يَعْرُض من العوارض القاطعة القاطعة بالناس [6]، ثم يأتي الاستدراك بـ (ولكن ليقضي) والمعنى لم تتواعدوا وجئتم على غير اتِّعاد ليقضي الله أمراً هو نصر أوليائه، و(أمراً) هي للشيء العظيم، وتنكيره للتعظيم، أو يُجْعل بمعنى الشأن وهم لا يطلقون الأمر بهذا المعنى إلا على الشيء

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص260.

([2]) انظر: الخالدي، صلاح عبد الفتاح، إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني، دار عمار، الأردن، 2000م، ط1، ص280.

([3]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 13، ص102.

([4]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص495.

([5]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص416، السيوطي، الدر المنثور، ج 3، ص341.

([6]) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج4، ص840، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص496.

المهم[1]، واللام هي لام الغرض[2]، (كان) تدل على تحقق ثبوت معنى خبرها لاسمها من الماضي (مفعولاً) وُصِفَ باسم المفعول الذي شأنه أن يطلق على من اتصف بتسلط الفعل في الحال لا في الاستقبال ليصبح المعنى: ليوقع حدثاً حقيقاً بأن يُفعل حتى كأنه فُعِل[3]. "ليموت من مات من خلقه عن حجة لله قد أثبتت له وقَطَعت عذره، وعبرة قد عاينها ورآها... وليعيش من عاش منهم عن حجة قد أُثبتت له وظهرت لعينه فعلمها، جمعنا بينكم وبين عدوكم هنالك"[4]، وعبَّرَ عن هذا المعنى بطباق الإيجاب.[5]
الإيجاب.[5]

ووجه القضاء هنا توضحه كلمة (مفعولاً) بعده، فالغزوة ونتائجها إظهارٌ لما علمه الله في الأزل أجراه وأوقعه في إبَّانه وتنفيذاً لوعده تعالى: چه ﮪ ﮫ ے ے چ(الروم: 47) ووعده تعالى نافذ لا محالة.

وباعتبار قراءة (يقض الحق) [6] في قوله تعالى: چں ڻ ڻ ڼ ڼ ۀ ۀ ہ ہ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮬ ﮭ ے ے ۓ ۓ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ چ(الأنعام: 57)، يكون هذا أول موضع لورود صيغة المضارع المبني للمعلوم من (القضاء) في ترتيب سور القرآن.

(يقض الحق) حال من اسم الجلالة أو استئناف، أي هو أعلم بالحكمة في التأخير أو التعجيل للعذاب (يقص) من الاقتصاص وهو: اتباع الأثر، أي يجري قدره على أثر الحق، أي على وفقه؛ أو هو من القصص، وهو الحكاية أي يحكي بالحق، أي أن وعده واقع لا محالة فهو لا يخبر إلا بالحق. (يقض) بغير ياء، اعْتُذِر عن ذلك بأن الياء حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ في حال الوصل، إذ هو غير محل

---

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص20.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج15، ص168.

(3) بتصرف: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص20.

(4) الطبري، جامع البيان، ج6، ص258.

(5) طباق الإيجاب: أن يكون الجمع بين متضادين، مثبتين ... أو منفيين معاً. بتصرف يسير: علوان، محمد شعبان ونعمان شعبان، دراسات في البلاغة العربية (من بلاغة القرآن: المعاني–البيان– البديع)، الدار العربية للنشر والتوزيع، غزة، 1998م، ط2، ص63.

(6) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص300.

وقف، وذلك مما أجري فيه الرسم على اعتبار الوصل على النادر (وهو خير الفاصلين) معناها يشمل القول الحق والقضاء العدل، فإن الفصل يطلق على الكلام الفاصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ وعلى فصل القضاء بين الناس. (1)

يظهر لي من القرائتين أنه تعالى يشير إلى أنّ صنعة القضاء واجب فيها الدقّة بتتبع القضايا دون إغفال ذهن للوصول إلى الحق، والحق فقط بموضوعية وتجرُّد، والتعبير بالجملة الفعلية للتجدُّد والحدوث فهو تعالى يقضي القضاء الحق دائماً وأبداً، وتعليقه بالحق لأنّ وجه الإلزام في أحكامه تعالى أنّها الحقّة فليس فيها شبهة.

في قوله تعالى: چﮉ ﮊ ﮋ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ چ(الأنفال: 44)، وصف لجيش الفريقين في غزوة بدر، فقد قلل تعالى عدد المشركين في أعين المؤمنين، وقلل عدد المؤمنين في أعين المشركين، والحكمة في التقليل الأول، تصديق رؤيا الرسول –صلى الله عليه وسلم– (2) ولتقوى قلوبهم وتزداد جراءتهم عليهم، أمّا التقليل الثاني: لِئلاّ يبالغوا في الاستعداد والتأهب، فصار ذلك سبباً لاستيلاء المؤمنين عليهم والإلتقاء: "افتعال من اللقاء، وصيغة الافتعال فيه دالة على المبالغة... (ليقضي...) هو نظير (ولكن ليقضي) (الأنفال: 42)، المتقدم أعيد هنا لأنه علة إراءة كلا الفريقين الآخر قليلاً، وأما السابق فهو علة لتلاقي الفريقين في مكان واحد في وقت واحد".(3)

قلت: جاء في (الأنفال: 42) (ولكن ليقضي) أما في (الأنفال: 44) (ليقضي) دون الاستدراك، وقد أشرت سابقاً إلى فائدة الاستدراك في الآية (4)، وأضيف هنا أنّه كإشارة منه تعالى لعدم توجيه عتاب لمن لم يخرج من المسلمين لهذه الغزوة مع أنهم كُثُر، فالنبي –صلى الله عليه وسلم– "لم يعزم على أحد بالخروج، بل ترك الأمر للرغبة

---

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص268–269.

(2) الرؤيا هنا هي مفاد قوله تعالى: چﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ چ (الأنفال: 43).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 2، ص259، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص418.

(4) انظر: ص 80.

المطلقة... ولذلك تخلف كثير من الصحابة في المدينة، وهم يحسبون أن مضي رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في هذا الوجه لن يعدو ما ألفوه في السرايا الماضية" [1]، فقد كان القصد العير، فاصطدم بجيش مكة.

11–أمّا قوله تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ(يونس: 93)، وفيها يذكر تعالى إنعامه على اليهود في زمن موسى–عليه السلام– [2] بأن أنزلهم أرض الشام وبيت المقدس [3] منزل الصدق بأن كان "كاملاً في وقته، صالحاً للغرض المطلوب منه" [4]، وفضل ذلك المنزل على غيره من المنازل "كفضل الصدق على الكذب... وموضع خصْب وأمن يصدق فيما يدل عليه من جلالة النعمة" [5]، ورزقهم من منافع تلك البلاد الحلال المستطاب طبعاً وشرعاً [6]. ولم يقع اختلافهم إلا بعد قراءتهم التوراة، وعلمهم بأحكامها، وما اشتملت عليه من الإخبار بنبوة محمد –صلى الله عليه وسلم–، ثم يؤكِّد تعالى العموم في قضائه "ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، بين كل مؤمن وكافر، وبين كل تائب وعاص"[7]، بـ (إنَّ) في خطابه للنبي –عليه الصلاة الصلاة والسلام– التي من لطيف مواقعها "أن يُدَّعى على المخاطب ظن لم يظنّه"[8]، لملحظ بلاغي، وهو للتهويل هنا وبلفظ الربوبيّة للتذكير بإنعامه تعالى ومن إنعامه: الإمهال لعلَّ منهم من يستقيم، وقد شرَّف نبيّه بإضافة ضميره إلى اسمه تعالى، ولمّا كان حكمه يوم القيامة هو الحكم اللازم الذي لا فرار منه ذكرهُ

---

(1) بتصرف يسير: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 10، ص27.

(2) المباركفوري، الرحيق المختوم، ص 147.

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص608، الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص199، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص189.

(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص158.

(5) الطبرسي، مجمع البيان، ج 5، ص199.

(6) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص567، الآلوسي، روح المعاني، ج 6، ص178.

(7) الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج 10، ص6197.

(8) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 322.

بلفظ القضاء لمزيد التهويل، غير أنه تعالى في سورة الجاثية يقول: ﭽﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭼ (الجاثية: 17).

يُلاحظ في هذه الآية زيادة هي (إلا من بعد ما) وزيادة (بغياً بينهم)، وفي الآيتين "تعجيب من حالهم كيف اختلفوا حين لا مظنّة للاختلاف... والبغي: الظلم" [1]، وهو هنا: ظلم فيه أَنَفَة من الإذعان للحق[2]، وسببه الحسد والعداوة لا الشك.

يرد الفعل المضارع المبني للمعلوم في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙﭼ(النمل: 78)، وقد جاءت بعد بيان دليل فضله تعالى بإنزال القرآن قاصّاً على بني اسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون[3]، "أتبعه دليل عدله، فقال مستأنفاً لجواب من ظن أن فضله دائم العموم على الفريقين: "إن" وقال: "ربك" أي المحسن إليك بجمعه لك بين العلم والبلاغة والدين والبراعة والدنيا والعفة والشجاعة تسلية للنبي –صلى الله عليه وسلم–".[4]

والتعبير بالمضارع بمعنى: "فأنت ومن يهمُّك أمرهم محميُّون محفوظون بأقضية ربك المتتابعة والمصاحبة لما يدبِّره الكافرون أعداؤكم ولِما يمكرونه آناً فآناً" [5]. أمّا الجمع بين القضاء والحكم في الآية وفاصلتها (العزيز العليم) فسيأتي بيانه عند الحديث عن الحكم –إن شاء الله تعالى–.[6]

وأمّا في سورة غافر، فإنه تعالى يذكر ما يوجب عظيم الخوف من قضائه بالقسط والعدل، لأنه قضاء صادر عن حاكم عالم بجميع الأحوال، وبما دقَّ وجل، فأكَّد ذلك بالجملة الخبرية: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐﭼ (غافر: 20)، فالمشركون عبَّاد الأصنام في إحجام عن قبول توحيد الله، فكان حالهم

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 25، ص346.

(2) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج 9، ص114.

(3) أقصد قوله تعالى: ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈﭼ(النمل: 76–77).

(4) البقاعي: نظم الدرر، ج 5، ص450.

(5) الميداني، معارج التفكر، ج 9، ص177.

(6) انظر: ص 140.

كحال من "يسأل عن صحة الخبر، فحسن أن يؤتى له بالجملة الخبرية مقترنة بما يؤكِّد صحة ذلك الخبر" [1]. وقُدِّم المسند إليه لتقوِّي المعنى [2]، "وجوِّز أن يكون للحصر، وفائدة العدول عن المضمر إلى المظهر والإتيان بالاسم الجامع عقيب ذكر الأوصاف ما أشير إليه من إرادة الموصوف بتلك الصفات".[3]

وعن إثبات الجار في (من دونه) لما أنه "قد كانت المراتب دون عظمته سبحانه لا تنحصر" [4]، (لا يقضون) للتهكم، لأن الجماد لا يقال في حقه يقضي أو لا يقضي [5]. (السميع البصير) تقرير لـ ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﭼ (غافر: 19)، ونفي للإدراك عن الأصنام، أمّا جملة (والله يقضي... لا يقضون بشيء) "مسوقة...ليفيد مجموع الجملتين قصر القضاء بالحق على الله تعالى قصر قلب"[6]، وفيها ما لا يخفى يخفى من طباق السلب. [7]

قال تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ (عبس: 23)، وكلاّ لم ترد إلا في القرآن المكي، وتحديداً في النصف الأخير من ترتيب سور القرآن الكريم، وحكمة ذلك "أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يحتج

---

(1) بتصرف يسير: الميداني، معارج التفكر، ج 12، ص439.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 24، ص117.

(3) الآلوسي، روح المعاني، ج 12، ص314، الآيات التي أوردت الأوصاف المشار إليها هي قوله تعالى: ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ (غافر: 18–19)، وقد حملت جميع الأسباب الموجبة للخوف. انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج27، ص52.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج 6، ص497.

(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 5، ص414.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 24، ص116، قصر القلب: هو القصر الذي يخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي يثبته المتكلم. انظر: القزويني، الإيضاح، ص186.

(7) انظر: ص 47، الهامش رقم 2.

إلى إيرادها فيه لذلّتِهم وضعفهم" [1]. وكلاّ للردع والزجر للإنسان عمّا هو عليه [2]، و(لمّا) حرف نفي يدل على نفي الفعل في الماضي مثل (لم) ويزيد بالدلالة على استمرار النفي إلى وقت الكلام [3]، والمعنى: لم يقض من أول زمان تكليفه إلى زمان إماتته، أو من لدن آدم عليه السلام إلى هذه الغاية جميع ما أمره [4]. "وإذ قد جعل الله للإنسان مجالاً لأن يتوب ما دام حياً، لم يدركه الموت ولم تبلغ روحه الحلقوم، فإنّ أدق تعبير للحكم عليه إذا مات قبل أن يتوب ويؤمن أن يقال بشأنه: لمّا يتب، لأنَّ فرصة التوبة قد كانت مهيأة له إلى ما قبل لحظة بلوغ روحه الحلقوم. وقد كان له رجاء حتى لحظة ما قبل الموت أن يقبل الله توبته... لو شاء هو أن يتوب... لكنه لم يفعل، وساعتئذٍ يصدر القرار الحكمي بشأنه: چ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ چ [5]"، "ولم يقضى جميع أفراد الإنسان ما أمره الله به، بل أخلّ به: بعضهم بالكفر، وبعضهم بالعصيان [6]، وهو مصداق قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: "كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون". [7]

و(لمّا يقض ما أمره)"استئناف بياني نشأ عن مضمون جملة چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ إلى قوله: چ ﮪ چ(عبس: 18–22) أي: إنما لم يهتد الكافر إلى دلالة الخلق الأول

---

(1) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، خرّج أحاديثه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، (د.ط)، ج1، ص199.

(2) الشربيني، السراج المنير، ج 8، ص261.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص128.

(4) الآلوسي، روح المعاني، ج 15، ص247.

(5) الميداني، معارج التفكر، ج 2، ص243.

(6) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص384.

(7) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تحقيق: محمد عبد الحميد، رقم الحديث 6292، (د.ت)، (د.ط)، وقال: صحيح. وذكره الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، حرف الكاف، رقم الحديث: 4391، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982م، (د.ط)، وقال: حديث حسن.

على إمكان الخلق الثاني، لأنه لم يقضى حق النظر الذي أمره الله" [1]، والمسلم كذلك لا يخلو من تقصير. [2]

وترى الباحثة إن وجه ورود (يقض) هنا يفسّره (ما أمره) بعدها، فإنه تعالى يعاقب على وفق ما أمر عباده اجتنابه على الإلزام، أمّا الإثابة المعنيّة في الآية الكريمة فإنها على الفرائض للمسلم [3]، وعلى النظر إلى دلائل التوحيد في الكون للكافر، وكلاهما واجب القيام به. [4]

وأما قوله تعالى: چﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ چ(طه: 72).

فإنه لمّا حكى الله تهديد فرعون للسَّحرة، حكى جوابهم عن ذلك بما يدلُّ على حصول اليقين التام والبصيرة الكاملة لهم في أصول الدين، حيث قالوا: "كلاماً بليغاً في منطوقه، بالغاً في مفهومه، بعيداً في معناه، رفيعاً في منزلته، يغلي ويفور علماً وحكمة"[5]. مَفَاد هذا الكلام أنّهم لن يرجعوا عن الإيمان لأنّ سببه بيِّنات وأدلة على الخالق، والذي يذكره فرعون محض الدنيا، فلمّا كان كذلك آثروا [6] أنفسهم ونجاتهم، وعبّروا بـ (جاءنا) وإن كانت البينات جاءت لهم ولغيرهم، "لأنهم كانوا أعرف بالسحر من غيرهم... فكانوا على جليَّة من العلم بالمعجز... وكانوا هم الذين حصل لهم النفع بها. (فطرنا) تبييناً لعجز فرعون وتكذيبه في إدعاء ربوبيته وإلاهيته" [7]. (فاقض ما

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص127.

([2]) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص384.

([3]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 12، ص448، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص585.

([4]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص137.

([5]) بتصرف يسير: الطباطبائي، الميزان، ج 14، ص180.

([6]) آثَرَهُ عليه: فضله، وآثرتُ فلاناً على نفسي، من الإيثار، أي فَضَّلَ. بتصرف يسير: ابن منظور، لسان العرب، أثر، ج4، ص8.

([7]) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 6، ص243، وأصل الفَطْر: الشق، وفَطَرَ اللهُ الخلق: خلقهم وبدأهم، والفِطرة: الابتداء والاختراع. انظر: ابن منظور، لسان العرب، فطر، ج5، ص65-66.

أنت قاض) وهذا زيادة ثباتهم على الإيمان، وعدم مبالاتهم بتهديد فرعون ووعيده رغبَة فيما عند الله، فقد جاءوا بصيغة (افعل) التي للإهانة [(1)]، وقد استُعمِلَت هنا للتسوية، لأن "ما أنت قاض": ما صِدقُه ما توعدهم به من تقطيع الأيدي والأرجل والصلب، أي سواء علينا ذلك بعضه أو كله أو عدم وقوعه، فلا نطلب منك خلاصاً منه جزاء طاعتك فافعل ما أنت فاعل (والقضاء هنا التنفيذ والإنجاز)". [(2)] وإلى هذا المعنى ذهب: الفراء [(3)] وصاحب عرائس البيان [(4)]، وصرّح آخرون أن المعنى: فاحكم ما أنت حاكم. [(5)]

وترى الباحثة أنه ما دام فعل القضاء هنا قد تعدَّى إلى مفعول به، فهو قد تضمّن [(6)] معنى فعل آخر وهو هنا (قطع)، وهذا على ما سبق وأشرت من أصل القضاء لغة [(7)]، ولا أرى صحَّة لمن قال: "وتعدية الفعل (قضى) إلى مفعول واحد... مراعاة لمعنى أتم، وذلك لأنّ أصل القضاء الإتمام" [(8)]، والدليل على عدم صحّة هذا (فيما أرى) ما أتى به صاحب هذا الرأي ممّا يعضد كلامه، فقال: "في قوله تعالى: چ ۆ ۇ ۇۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې چ(البقرة: 117)، أي: أتم قضاء أمر فإنما يقول له

([1]) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج 2، ص149.

([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 16، ص266-276.

([3]) انظر: الفراء، يحيى بن زيادة، (ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980، ج2، ص187.

([4]) انظر: البقلي، صدر الدين رُوزبهان، (ت 606هـ)، عرائس البيان في حقائق القرآن، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م، ج2، ص9.

([5]) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 2، ص9، الثعلبي، الكشف والبيان، ج 4، ص216، البروسوي، روح البيان، ج5، ص412.

([6]) سبق بيان معناه. انظر: ص 24، هامش 2.

([7]) انظر: ص 23.

([8]) الشراري، بندر بن سليم بن عيد، الأفعال التي تعدّت على أكثر من وجه في القرآن الكريم "جمع ودراسة بيانية"، رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة، 2010م، ص113.

كن فيكون"[1]. والشاهد هو: هل يجوز أن يقال: إذا أتمَّ الله قضاء أمر؟! وهل لقضاء الله بداية ليكون له وقت تمام؟! إنما إرادة الله إنجاز وتنفيذ. وقد جاء بشواهد أخرى لا يتسع المقام لذكرها هنا ومناقشتها.

أمّا (ما) فهي موصولة بمعنى الذي، أي: فاقض الذي أنت قاضيه [2]، ويجوز أن تكون مصدرية ظرفية، والتقدير: فاقض أمرك مدة ما أنت قاض [3]، وهي على المعنيين استمرارية للإهانة له، ثم اتبعوها "الاستهانة بحكمه القاصر: (إنما تقضي هذه الحياة الدنيا)، فهو قضاء تنفيذه وقت قصير ومن بعده خير طويل" [4]، "ولعلهم أسقطوا أسقطوا الجار تنزيلاً إلى أن حكمه لو فرض أنه يمتد إلى آخر الدنيا لكان أهلاً لأن لا يخشى لأنه زائل وعذاب الله باق"[5]. ولمّا كانت (إنما) إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه[6]، صار المعنى كأنه: "إنك مقصور على القضاء في هذه الحياة الدنيا لا يتجاوزه يتجاوزه إلى القضاء في الآخرة، بالمعنى المستفاد من قصر الموصوف على الصفة".[7]

أقول: ممّا دل على كمال الإيمان من السحرة، إتيانهم بثلاثة ألفاظ مشتقة من القضاء[8]، فهم قد علموا أن ما عزم عليه فرعون بشأنهم سيفعله، ولم يذكروا أيّ لفظ

([1]) الشراري، الأفعال التي تعدت على أكثر من وجه، ص 113.

([2]) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج 5، ص41.

([3]) انظر: العكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين، (ت 616هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1399هـ- 1979م، ج2، ص124.

([4]) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 9، ص4754.

([5]) البقاعي، نظم الدرر، ج 5، ص32.

([6]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 327.

([7]) بتصرف يسير: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 16، ص267.

([8]) (فاقض ما أنت قاض)، جناس اشتقاق. انظر: مخيمر صالح، معجم الأساليب البلاغية، ص409. جناس الاشتقاق: هو أن يؤتى بألفاظ يجمعها حروفها الأصلية في معنى. انظر: الطيبي، شرف الدين حسين بن محمد، (ت 743هـ)، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق: هادي الهلالي، عالم الكتب، بيروت، 1987م، ط1، ص487.

فيه إلتماس بالعفو وإخلاء السبيل، فكان إيمانهم علماً أولاً وعملاً ثانياً، ثم نجد كمال توكُّلهم في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ (الأعراف: 126).

ورد فعل الأمر من القضاء لأول مرّة في ترتيب سور القرآن الكريم في سورة يونس، فقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ (يونس: 71).

الآية خطاب للنبي –صلى الله عليه وسلم– وتأييدٌ لنبوَّته بأن قص عليه تعالى أقاصيص أنبياء مضوا منذ زمن بعيد جداً من إرساله –عليه الصلاة والسلام– ومنها نبأ نوح– عليه السلام– وهو الخبر الذي له خطر وشأن[1]، إذ قال لقومه ما مضمونه: إن كان عظم وشق وثقل عليكم مقامي وهو: المقام المعنوي محبوباً كان أو مكروهاً [2]، مكروهاً[2]، ووعظي لكم، فعلى الله توكلت، وهذا تخصيص منه لله تعالى في التوكل، وهذا "لأحداث مرتبة مخصوصة من مراتب التوكل وإلا فهو عليه السلام متوكل عليه سبحانه لا على غيره دائماً" [3]. فأجمعوا أي: أعدُّوا واعزموا على كيدكم ومكركم لي [4] لي[4] مع ما تؤمنون به من الأوثان، وحدِّدوا ما دبَّرتم لي [5] (ثم) لأن تدبير الأمر والإجماع عليه أقل رتبة من إمضائه على وجه الإلزام[6]، وهو ما تضمنه فعل القضاء هنا[7]، ولا تمهلوني. ومعلوم أن مثل هذا الكلام "يدل على أنه عليه السلام كان قد بلغ بلغ الغاية في التوكل على الله".[1]

([1]) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج 2، ص461.

([2]) انظر: حبنكة الميداني، معارج التفكر، ج 10، ص197.

([3]) الآلوسي، روح المعاني، ج 6، ص149.

([4]) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص474.

([5]) هذا مأخوذ من معنى الغمة وهي: ضيق الأمر الذي يوجب الحزن، والغمة: الكربة والشدة، وهي مأخوذة من: غم الهلال إذا حال دون رؤيته الغيم. انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص186.

([6]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 11، ص240.

([7]) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 1، ص348.

أمّا آخر آية في الحديث عن أحوال القيامة في ترتيب سور وآيات القرآن الكريم، فهي قوله تعالى: ﴿ ئو ئو ئۇ ﴾(الحاقة: 27)، وهي تَمَنٍّ آخر للكافر ولم يعطف على التمنِّي الأول في قوله تعالى: ﴿ۋ ۋ و و ۋ ۋ ې ې ې ې ﴾(الحاقة: 25)، لأنّ المقصود: التحسُّر والتندم [2]، فتمنَّى لو أن الموتة التي ماتها في الدنيا "كانت القاطعة الباتة الجازمة الملزمة لدوام الموت الخاتمة عليها حتى لا يكون بعدها بعث ولا شيء غير الموت كما كنت أعتقد في الدنيا" [3]. ومن أجمل ما قيل في هذه الآية "تمنَّى الموت ولم يكن في الدنيا عنده شيء أكثر من الموت، وشر من الموت ما يطلب له الموت". [4]

والمعنى: يا ليتها الموتى الحقة اللازمة فلا حياة بعدها: أمّا عن إفراد الضمائر في دعاء الكافر هنا فيقال: "ليأكل وحده شر مأكل، ويشرب منفرداً أسوأ فيشرب زيادة في الإيلام". [5]

وبعد، فإن من الآيات التي جمعت بين أحد مشتقات الحكم والقضاء في سياقها قوله تعالى: ﴿ۈ ۇ ۋ ۋ و و ۋ ۋ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو﴾(النساء: 65)، وقد روي في سبب نزولها: "أنّ رجلاً من الأنصار خاصَمَ الزبير عند النبي –صلى الله عليه وسلم– فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: "اسْقِ يا زبير، ثمَّ أَرسِل الماء إلى جارك" فَغَضِبَ الأنصاري فقال: أنْ كان ابنَ عمّتك، فَتلوَّنَ وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "اسْقِ يا زبير، ثمّ احبِسِ الماء حتى يرجِعَ

الإمضاء: من مَضَى: خلا وذهب... وأمضى الأمر أنفذه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مضي، ج15، ص329.

([1]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص139.

([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص135.

([3]) البقاعي، نظم الدرر، ج 8، ص133.

([4]) ذكره: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 19، ص113، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص513.

([5]) الخضري، محمد الأمين، الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط1، 1993م، ص31.

إلى الجَدْر"، فقال الزبير: والله إني لأحسِبُ هذه الآية نَزَلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم). [1]

الواضح في الآية أنه تعالى نفى الإيمان عمن لا يحتكم إلى شرعه، وأكد ذلك "بالقسم وبالتوكيد اللفظي. وأصل الكلام: فوربِّك لا يؤمنون، والعرب تأتي بحرف النفي قبل القسم إذا كان جواب القسم منفياً للتعجيل بإفادة أن ما بعد حرف العطف قسم على النفي لما تضمّنته الجملة المعطوف عليها، فتقديم النفي للاهتمام بالنفي" [2]، ورُبط بين وجوب الاحتكام إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وانتفاء الشك في حكمه [3]، وما يصاحب هذا الشك من الهم والحزن بـ (ثم) التي "تدل على التراخي، وكأن الله يغفر لهم الإثم الذي يصيبهم عند صدمة الحكم لهم بالنطق به، ولكن عليهم أن يروضوا أنفسهم على القبول والإذعان"[4]، ومعلوم أن نفي وجدان الحرج أبلغ من نفي الحرج.[5]

الحرج.[5]

([1]) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المساقاة، باب سَكْر الأنهار، رقم الحديث 2359، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2357، شراج: مسيل الماء. سرح: أطلقه وأم الزبير هي صفية بنت عبد المطلب. الجدر: ما وضع بين شربات النخل. انظر: العسقلاني، فتح الباري، ج 5، ص44-45. وحكم النبي -صلى الله عليه وسلم- الأول كان حكم صلح وأحكام الصلح مشروط فيها المراضاة، وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده ودلَّ على الأول بهذه القصة، فإنه -صلى الله عليه وسلم - لم يكن قد أبان للزبير ما استحقه وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح فلما لم يقبل الأنصاري الصلح أبان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- للزبير قدر ما يستحقه.

انظر: الصنعاني، محمد بن اسماعيل، (ت 1182هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ط2، ج3، ص59.

([2]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 5، ص111.

([3]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 2، ص74.

([4]) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 4، ص1745.

([5]) الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص69.

وترى الباحثة أن هذه الآية من كبريات الدلائل على وجود الفرق بين القضاء والحكم، فإنه تعالى قبل صدور الحكم جاء بلفظ (يحكمونك) وأما بعد صدوره قال: (قضيت) فقد صار ملزماً لهم، وعلى أثر ذلك طلب منهم "الخضوع النفسي (في قوله: "ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً" ثم "ويسلموا تسليماً") فهذا الوصف الثالث لبيان الخضوع الحسي الظاهر، وقد أكد سبحانه التسليم بالمصدر للإشارة إلى وجوب الإذعان المطلق من غير أن يثيروا شبهة حول الحكم والتسليم معناه الانقياد والإذعان التام في المظهر والحس".[1]

جاء إسناد الفعل الماضي من القضاء إلى الله تعالى ورسوله الكريم في قوله تعالى: چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦچ(الأحزاب: 36).

لفظ (ما كان) معناه: المنع والحظر من الشيء، والإخبار بأنه لا يحل شرعاً، فلا يحل لمن يؤمن بالله إذا قضى الله أمراً، وأوجبه وألزمه وحكم به [2]، أن يختار من أمر نفسه ما شاء، بل يوقف نفسه تحت ما قضاه الله تعالى[3]. وإسناد القضاء إلى الله ورسوله تعظيماً لأمره -عليه الصلاة والسلام- وللإشعار بأن قضاءه قضاء الله [4]، ثم يقول تعالى: چﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝچ(الأحزاب: 37).

قد جاء في سبب نزول هذه الآية عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-: أنها نزلت في شأن زينب بنت جَحْشٍ وزيد بن حارثة. [5]

([1]) بتصرف يسير: أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 4، ص1745.

([2]) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج 8، ص564.

([3]) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج 4، ص283.

([4]) انظر: أبا السعود، إرشاد العقل السليم، ج 5، ص227.

([5]) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله: چﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈچ، رقم الحديث: 4787.

أمّا شكواه –رضي الله عنه– أن زينب –رضي الله عنها– كانت تتعاظم عليه لشرفها ونسبها. (1)

وقد أنعم الله تعالى على زيد –رضي الله عنه– بالإسلام، وأنعم النبي –صلى الله عليه وسلم– على الصحابي الجليل بالتحرير والإعتاق (2)، (أمسك) عُدِّي بعلي لتضمنه معنى الحبس (3). (وتخفي...) أي وتخفي في نفسك أمراً، سيبديه الله (وهو إعلامه من الله أنهما لن يتفقا وسيتزوجها) ولم يأمره بتبليغه للناس، والجملة خبرية وليست عتاباً(4). أما الخشية من كلام الناس فهو الكره لكلامهم الباطل، (أحق) مسلوب المفاضلة بمعنى: حقيق أن تخشاه(5)، والنهي عن الطلاق هو نهي تنزيه لا تحريم. (6)
(6)

أمّا (الوطر) فهو: الأرب، وهو الحاجة (7)، وزاد الخليل بن أحمد: كل حاجة يكون لك فيها همَّة، فإذا بلغها البالغ، قيل: قد قضى وطره. (8)

---

(1) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص212.

(2) أصيب زيد بن حارثة في سباء وهو طفل صغير، ثم اشتراه حكيم بن حزام ووهبه خديجة بنت خويلد عمته، فوهبته للرسول صلى الله عليه وسلم، فقبله وأعتقه من فوره. انظر: خالد، خالد محمد، رجال حول الرسول –صلى الله عليه وسلم–، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973م، ط2، ص324–326.

(3) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص204.

(4) انظر: الخالدي، صلاح عبد الفتاح، عتاب الرسول –صلى الله عليه وسلم– في القرآن تحليل وتوجيه،دار القلم، دمشق، 2004م، ط1، ص117.

(5) انظر: الخالدي، عتاب الرسول –صلى الله عليه وسلم–، ص117.

(6) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 7، ص191.

(7) انظر: ابن العربي، الإمام أبا بكر محمد بن عبد الله، (543هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1421هـ–2000م، ط1، ج3، ص460.

(8) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175هـ)، كتاب العين، وَطَرَ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، (د.ت)، (د.ط)، ج 7، ص446.

قلت: إذا كان أحد قسمي الإيجاز في اللغة هو: الحذف [1]، فَلَعَمْري إنّه في هذه الآية يشهد له التعبير بقضاء الوطر؛ حيث لا أَدَلُّ على المعنى المقصود من "فلمّا طَلَّقها زيد وانقضت عدتها وذلك لأن الزوجة ما دامت في نكاح الزوج فهي تدفع حاجته وهو محتاج إليها، فلم يقض منها الوطر بالكلية ولم يستغن وكذلك إذا كانت في العدة له بها تعلق لإمكان شغل الرحم" [2]، وزِد على ذلك "لم يكن في قلبه ميل إليها ولا وحشة من فراقها"[3]، سوى تركيب قضاء الوطر.

جاءت الآية تحمل بين ثناياها حكماً مجتمعياً يَدْحَضُ ما كان سائداً قبل الإسلام، لا كما تناقلت بعض كتب التفسير من روايات (لا أصل لها)، ولا تليق بأنبياء الله الكرام[4]، والحكم المثبت: "إنما أبحنا لك تزويجها وفعلنا ذلك لئلا يبقى حرج على المؤمنين في تزويج مطلقات الأدعياء وذلك أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان قبل النبوة قد تبنى زيد بن حارثة –رضي الله عنه–" [5]، وهذا قبل إبطال حكم التبني، والأدعياء: "جمع دَعِيّ، وهو الذي يدعي ابناً من غير أن يكون ابناً على الحقيقة".[6]

أمّا عن تكرار قضاء الوطر في الآية فهو كالتأكيد لأن زواج النبي –عليه الصلاة والسلام– بزينب –رضي الله عنها– ليس إلا ترسيخاً لحكمه تعالى بفعله –صلى الله عليه وسلم– لكي لا يبقى لمبطلٍ شبهة، وقطعاً للبغض والكراهية ممن كان دَعِيّاً نحو من كان قد تبنّاه إن بقيت لديه رغبة بمن كانت زوجته، لأن علاقة البنوة

([1]) انظر: الرماني، أبا الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، 1986م، ط2، ص76، أمّا القسم الثاني فهو: القصر، ص76.

([2]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص212.

([3]) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص206.

([4]) خلاصة هذا الكلام أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قد زوج ابن حارثة من زينب بنت جحش، فذهب النبي إليه يوماً، فرفعت الريح ستر بيتها فانكشفت فوقع إعجابها في قلب النبي –صلى الله عليه وسلم–. انظر: الطبري، جامع البيان، ج10، ص302، الزمخشري، الكشاف، ج3، ص540، الكبرى، التأويلات النجمية، ج5، ص73.

([5]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص596، أظنه يقصد (تزوجها).

([6]) الشوكاني، فتح القدير، ج 4، ص285.

ألغاها الإسلام، ولكن قطعاً بقيت علاقة الإحسان التي أشار إليها تعالى بقوله: (وأنعمت عليه).

4.3.1 دلالة إسناد القضاء إلى الله تعالى:

أُسنِدَ الفعل (قضى) في مواضع كثيرةٍ في القرآن الكريم إلى الله تعالى، تمَّت الإشارة إلى بعضها في مواضع متفرِّقة من الدراسة وسأذكر باقيها هنا –إن شاء الله تعالى–:

قوله تعالى: چو ۆ ۈ ۋ ې ې ۉ ۉ ر ﮬ چ(الحجر: 66)، عُدِّيّ (قضى) بـ (إلى) دون (على) "لأنه ضمن معنى الإبلاغ والإيصال تنصيصاً على معنى التنفيذ".[1] وطريق الإبلاغ لأنبياء الله الكرام هي: الوحي، فصار المعنى: وأوحينا إلى لوط –عليه السلام– أمراً مقضياً مبتوتاً [2]، أبهمه تعالى أولاً ثم فسَّره "تفخيماً للمبهم وتعظيماً لشأنه، فإن لو قال تعالى: (وقضينا إليه أن دابر هؤلاء...) لما كان بهذه المثابة من الفخامة فإن الإبهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام لما قرع سمعه فيتشوق إلى معرفة كنهه، والإطلاع عليه"[3]، والإشارة لاستئصال الكافرين وقت الصباح عن آخرهم جاءت بـ (ذلك) للدلالة على عظم خطره وهول أمره.[4]

أما في قوله تعالى: چچ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑچ(الإسراء: 4)، فما قد قيل في (قضينا) في الآية السابقة يقال هنا. والآية إخبار عن إعلامه تعالى لبني إسرائيل في التوراة بأنهم سيفسدون في الأرض مرتين [5]، أمّا العلوّ فهو: "نظير

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 11، ص240.

([2]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 19، ص201.

([3]) ابن قيم، بدائع التفسير، ج 3، ص26.

([4]) انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 12، ص182.

([5]) أكثر المفسرين على هذا، انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 3، ص437، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص32، الشربيني، السراج المنير، ج3، ص406.

اختلف المفسرون بالمقصود بكلمة (الأرض) هنا، فمنهم من قال: أرض مصر. والمرتين: المعاصي ومخالفة التوراة. انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص155، ومنهم

العتو وهو الجرأة على الله تعالى والتعرض لسخطه" [1]، "وأصل معنى العلو الارتفاع وهو ضد السفل وتجوز به عن التكبر والاستيلاء على وجه الظلم".[1]

من قال: أرض الشام وبيت المقدس، والمرتين: الأولى: قتل أشعياء أو حبس أرمياء أو مخالفة أحكام التوراة، والثانية: قتل يحيى بن زكريا والعزم على قتل عيسى –عليه السلام–، وعليه أكثر المفسرين. انظر: الطبري، جامع البيان، ج 8، ص25–26، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص649، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص8.

قد درس بعض العلماء المعاصرين سورة الإسراء، وكان لهم وجهات نظر حول معنى الكتاب، والأرض، والإفسادتين، وهذه بعضها: الكتاب: التوراة، والإفسادة الأولى: كانت في عهد داوود وسليمان –عليهما السلام–. والثانية: ما عليه اليهود الآن من فساد وعلو في الأرض. انظر: الميداني، معارج التفكر، ج9، ص551، ومنهم من قال: الكتاب: التوراة، والإفسادة الأولى: قد تكون تسليط بُخَتنصَّر عليهم، والثانية: ما هم عليه الآن إذا كانت الأرض: فلسطين.

أما إذا كانت الأرض: عموم الأرض، يكون معنى الإفسادة الأولى كما هي، أما الثانية: بعد تفرقهم يأتي بهم الله إلى أرض فلسطين، ويسلط عليهم من سلطهم عليهم من قبل. وقد يكون الكتاب: القرآن، والإفسادة الأولى: محاولاتهم الوقوف في وجه الدعوة الإسلامية. والثانية: هي الحالية. انظر: حوى، سعيد، الأساس في التفسير، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1985م، ج6، ص3039–3041.

جاء في الإعجاز العددي في القرآن الكريم/ نظرة في سورة الإسراء وسورة سبأ وسورة يوسف ونبوءة القرآن): "أرى أن الأرض هي فلسطين والكتاب هو القرآن والمرتين إحداهما كل ما حصل من إفساد قبل نزول القرآن والثانية خبر غيبي من أخبار القرآن لما سيجري في مستقبل الأيام... إذ أن السياق والأفعال جاء... بعثنا... جاسوا... يدل على ما مضى وأما فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤا... وليدخلوا... وليتبروا.. فإنها تدل على ما يستقبل". البطوش، أمين محمد سلاّم المناسية، الإعجاز العددي في القرآن الكريم، نظرة في سورة الإسراء وسورة سبأ وسورة يوسف ونبوءة القرآن، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، العراق، 1995م، ص3.

زاد: "بدأ الإفساد الأول بانقسام الدولة اليهودية إلى يهوذا وإسرائيل والفساد الثاني بدأ عام 1948م". المرجع السابق، ص 5. وذكر إفسادين لبني اسرائيل وإفسادهم كثير قد يكون لخطورة هاتين الإفسادتين.

([1]) الطبرسي، مجمع البيان، ج 6، ص615.

قوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ (الإسراء: 23).

المعنى: وقضى ربك أمره [1] [2] التكليفي "أمراً جازماً، وحكماً قاطعاً، وحتماً مبرماً"[3]، وإسناده إلى (ربك) "لأن وحدانية الربوبية لله عز وجل تستلزم عقلاً وحدانيته في إلهيته" [4]، وإضافة ضمير خطاب النبي –صلى الله عليه وسلم– إليه، "لأنه مخصوص بالتربية أصالة والأمة تبعاً له في هذا الشأن" [5]، إضافة لتشريفه–صلى الله عليه وسلم–.

وهذه الآية اشتملت على ما يدل على المبالغة في الإحسان إلى الوالدين من أنه تعالى أمر بعبادة نفسه ثم اتبع ذلك بالأمر ببر الوالدين، إلى قوله: (وبالوالدين إحساناً) فتقديم ذكرهما يدل على شدة الاهتمام، إلى قوله: (إحساناً) "بلفظ التنكير، والتنكير يدل على التعظيم... ثم على جميع التقديرات فلا تحصل المكافأة، لأن البادي بالبر لا يكافأ... إلى قوله: (إما) وهي مركبة من: إن، وما وكلاهما للشرط فيستفاد التأكيد في الاشتراط"[6]، (عندك) في كنفك ورعايتك، وقُدِّم على المفعول للتشويق إلى وروده فإنه مدار تضاعف الرعاية والإحسان [7]، إلى قوله عند النهي عن سوء معاملتهم (أف) وللعلماء خلاف في أصل معناها [8]، تدل في محصِّلتها على أنها: مثل يضرب للمنع من كل مكروه وأذية وإن خف وقل، إلى النهي عن نهرهما، للمنع من "إظهار المخالفة

([1]) الآلوسي، روح المعاني، ج 8، ص18.

([2]) انظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج 3، ص461.

([3]) الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص218.

([4]) الميداني، معارج التفكر، ج 9، ص597.

([5]) الكبرى، التأويلات النجمية، ج 4، ص82.

([6]) بتصرف يسير: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص186–187.

([7]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 8، ص53.

([8]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص187–189، الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص957–958، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص21–23، وزاد أنها اسم فعل بمعنى: أتضجر. انظر: ص21.

في القول على سبيل الرد عليه والتكذيب له"[1]، ولفظ (تقل) من القول: وهو اللفظ المركب من حروف منطوقاً وهم أعم من (الكلام) لأن الكلام يقع على الألفاظ والمعاني[2]، إلى قوله عند الأمر بمحادثتهم (قولاً كريماً) ويشمل "كل شيء يشرف في بابه فإنه يوصف بالكرم"[3]، وتحمل الآية توجيهاً عظيماً مَفَادُه أنه تعالى "بدأ التشريع بالنهي عن عبادة غير الله لأن ذلك هو أصل الإصلاح، لأن إصلاح التفكير مقدم على إصلاح العمل".[4]

قال تعالى: چ ئۆ ئى ئى ئۇ ى ى ي ئج ئح ئم ئى ئي ج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى چ(سبأ: 14).

عُدِّي (قضينا) بـ (على) لتضمينه معنى الإنفاذ[5]، وتحقيقاً لصفة القدرة بالاستعلاء[6]، فصار أمراً مفروغاً منه حيث توفي سليمان –عليه السلام– ولم يدل الجن على موته إلا دابة الأرض: الأَرَضَة[7]، "وهي: دويبة سوداء الرأي وسائرها أحمر أحمر تتخذ لنفسها بيتاً مربعاً من دقاق العيدان تضم بعضها إلى بعض بلعابها ثم تدخل فيه وتموت[8]. وقد أكلت من عصا سليمان –عليه السلام– وهي المنسأة[9]، وقد

([1]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص190.

([2]) سلام، علي محمد، المفردات القرآنية كلام الله العزيز الحكيم، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، (د.ط)، 2005م، ص248.

([3]) الأصفهاني، المفردات، ص 707.

([4]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 15، ص67.

([5]) انظر: ابن عطية الأندلسيي، المحرر الوجيز، ج 4، ص411، أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج7، ص255.

([6]) البقاعي، نظم الدرر، ج 6، ص164.

([7]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 10، ص357، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص643.

([8]) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص295.

([9]) المنسأة: "العصاه من نسأة البعير إذا طردته لأنها يطرد بها أو من نسأته إذا أخرته... ويظهر من هذا أنها العصا الكبيرة". الآلوسي، روح المعاني، ج11، ص296.

وقد كان متكئاً عليها فلمّا أكلتها خَرَّ سليمان بأن سقط بلا نظام [1]، وقد رأى الجن ذلك ذلك فتبين لهم أنهم لا يعلمون الغيب إذ لو كانوا يعلمونه لما بقوا في الأعمال الشاقة ظانين أنه حي –عليه السلام– فقد كان من عادته أن يقف في عبادة الله مدة طويلة.[2]

قوله تعالى: ﴿چٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍچ﴾ (الزمر: 42).

المعنى أنه تعالى يتوفى الأنفس التي يتوفاها عند الموت فيمسكها ولا يردها إلى البدن، ويرسل الأخرى إلى أجل مسمّى وهو وقت الموت، ثم إنه في هذا الوقت ينقطع تعلق النفس الإنسانية عن ظاهر هذا البدن وعن باطنه، وذلك هو الموت، وأما في وقت النوم فإنه ينقطع تعلّقها عن ظاهر البدن من بعض الوجوه، ولا ينقطع ضوؤها عن باطن البدن. [3]

أمّا في نسبة القضاء بالموت إلى الله تبارك وتعالى ففيه ما لا يخفى على ذي لُب أنه وحده سبحانه من يعلم بزمان ومكان قبض الروح، وهو وحده القادر على الإحياء والإماتة، ولا مستطيعٍ للإطالة في عمره عوضاً عن التقصير، وعن قراءة المبني للمفعول فهي تشير إلى يسر ذلك وسهولته عليه تعالى.[4]

تعدّى الفعل (قضى) إلى مفعوله الثاني بـ (على) أيضاً في قوله تعالى: ﴿چٿ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌچ﴾(القصص: 15).

---

(1) الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج 20، ص12285.

(2) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص250، وأمّا العذاب هنا، فقد وقع من سليمان –عليه السلام– لأنهم عصاة.

(3) بتصرف: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26، ص284.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج 6، ص454.

والقراءة لـ: حمزة والكسائي وخلف. انظر: ابن الجزري، انشر، ج 2، ص351.

الغفلة في الآية هي عقب غروب الشمس [1]، والوكز: الضرب بجمع الكف [2] أو بأطراف الأصابع [3]، "فموسى عليه السلام ضرب المصري ضربة أصابت منه مقتلاً، ولم يقصد إلى قتله قط، وإنما قصد أن يمنع عدوانه على أخيه، فحدث القتل الخطأ الذي لا مؤاخذة عليه" [4]. وقد ذكر أكثر المفسرين أن المعنى: قتله موسى –عليه السلام–[5] على اعتبار أن الضمير المستتر يعود إليه –عليه السلام– والصحيح أن (فقضى عليه) "جملة تقال بمعنى مات لا تغير، ففاعل (قضى) محذوف أبداً على معنى قضى عليه قاض وهو الموت".[6]

(هذا من عمل الشيطان) إشارة إلى أن المقتول من جند الشيطان وحزبه، أو أن عمله من عمل الشيطان[7]، حيث أن "الشيطان لا سبيل له على المصطفين الأخيار، والوجهان السابقان هما الأولى بالقبول لحفظهما مقام المرشح للنبوة" [8]، وأصل (قضي عليه) "أنهى حياته أي جعلها منتهية، وهو بهذا المعنى يتعدى بـ (على)". [9]

قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ(فصلت: 12)، الفاء هنا للتفريع على قوله تعالى: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ

---

(1) انظر: حبنكة الميداني، معارج التفكر، ج 9، ص365، ودليله على ذلك، قوله تعالى: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ (القصص: 18).

(2) انظر: اليزيدي، غريب القرآن، ص 290.

(3) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص234.

(4) سيد سابق، العقائد الإسلامية، ص 186. قصد بـ (أخيه): الذي كان من شيعته، انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج24، ص233. ذكر ابن كثير شبيه للمعنى الذي ذكره سيد سابق. انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص462.

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 10، ص45، السمرقندي، بحر العلوم، ج 2، ص512، الجيلاني، تفسير الجيلاني، ج4، ص166.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 20، ص89.

(7) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص234.

(8) أبو زيد، نايل ممدوح، دراسات تطبيقية على مناهج البحث في التفسير الموضوعي، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، الأردن، ط1، 2006م–2007م، ص185.

(9) الآلوسي، روح المعاني، ج 10، ص263.

ۈ ۉ ې ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇچ(فصلت 11) والضمير عائد إلى السماوات، وجوّز أن يضمَّن معنى: (فقضاهن) معنى: صيرهنَّ[1]، وألقى في كل سماء سماء ما أراد من الخلق[2]، وزين السماء الدنيا بالنيرات... وخص كل واحد بسر معين معين وطبيعة[3]، وحفظها تعالى من المسترقة بالثواقب. [4]

ولا يخفى سر التعبير بالقضاء هنا، فإنه تعالى خلق السماوات بهذا العدد، ضمن علمه، فقُطع باب التساؤل هنا.

قوله تعالى: چڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گچ(يونس: 11).

ضُمِّن القضاء هنا معنى: الإنهاء [5]، والأجل: "المدة المضروبة للشيء" [6]، وقد وقد جاء حرف العطف في صدر هذه الآية لاتصالها بما قبلها، "والظاهر أن المشركين كانوا من غرورهم يحسبون تصرفات الله كتصرفات الناس من الاندفاع إلى الانتقام عند الغضب... ويحسبون الرسل مبعوثين لإظهار الخوارق ونكاية المعارضين، فكانوا لما كذبوا النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم تصبهم مصائب... ازدادوا غروراً بباطلهم وإحالة لكون الرسول –صلى الله عليه وسلم– مرسلاً من الله... فلما جاءت هذه السورة بالتهديد للمشركين أعقبت بما يزيل شبهاتهم "ولو يعجل" [7]، وقد تضمنت الآية إيجازاً محكماً بديعاً، فذكر في جانب الشر (يعجل) "الدال على أصل جنس التعجيل ولو بأقل ما يتحقق فيه معناه، وعن تعجيل الله الخير لهم بلفظ (استعجالهم) الدال على المبالغة، فليس الاستعجال هنا بمعنى طلب التعجيل لأن المشركين لم يسألوا تعجيل الخير ولا

([1]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 24، ص248–251.

([2]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 12، ص99.

([3]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص109.

([4]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص191. الثواقب: الثَّاقب: الكوكب المضيء. انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب (ثقب)، ج1، ص284.

([5]) انظر: المراغي، تفسير المراغي، ج 4، ص210.

([6]) الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز، ج 2، ص108.

([7]) بتصرف: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 11، ص106.

سألوه فحصل، بل هو بمعنى التعجل الكثير والمعنى: ولو يعجل الله للناس الشر كما يعجل لهم الخير كثيراً... والباء في (بالخير) لتأكيد اللصوق فدلت المبالغة بالسين والتاء وتأكيد اللصوق على الامتنان بأن الخير لهم كثير... أما الموصولية في تعريف الكافرين فهي للدلالة على أن الطغيان أشده إنكارهم البعث ولأنه صار كالعلامة عليهم" [1]، جملة (الشر استعجالهم بالخير) تشبيه مؤكد مجمل [2]، (لقضي) جواب الشرط في (لو)، أمّا امتناع جواب الشرط، فلأنه لو عُجِّل العقاب لزال التكليف، ولا يزول التكليف إلا بالموت.

أمّا بناء القضاء للمفعول فهو "دلالة على هوانه عنده، ولأن المحذور مجرد فراغه لا كونه من معين" [3]، وتبعاً لقراءة (لَقَضَى إليهم أجلَهم) [4]، فالخطاب مع المشركين وهم ينكرون التوحيد، وإثبات أن الإحياء والإماتة بقضائه تعالى من أعظم الأدلة على ذلك، وخاصة أنه تعالى بيّن سبب إنكارهم للتوحيد وهو: الطغيان والعمه، وهما: "تمردهم في الظلم، وشدة الحيرة".

قوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ
ڀ چ(القصص: 44).

الآية خطاب من الله تعالى إلى محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهي مما أعلمه الله به من أخبار رسالة موسى-عليه السلام- مما لا قبل له بعلمه إلا بالوحي، فلم يكن النبي -صلى الله عليه وسلم- بجانب "الجبل الغربي الذي كلم الله موسى من الشجرة التي هي شرقيه على شاطئ الوادي" [5]، حيث عهد [1] الله إلى موسى -عليه السلام- بإحكام أمر نبوّته "بإنزال التوراة إليه".[2]

([1]) بتصرف: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 11، ص109.

([2]) التشبيه المؤكد المجمل: هو التشبيه الذي تغيب فيه أداء التشبيه ووجه الشبه. انظر: فيّود، بسيوني عبد الفتاح، علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، مؤسسة المختار، القاهرة، 1998م، ط2، ص83و ص108.

([3]) البقاعي، نظم الدرر، ج 3، ص422.

([4]) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص312.

([5]) الطبرسي، مجمع البيان، ج 5، ص143.

وأحكمنا الأمر معه بالرسالة إلى فرعون وقومه [3]، أما عن ضمير الوصل في قوله تعالى: (قضينا) فهو "إشارة إلى ما جرى في هذه الأحداث من أمور جليلة عظيمة لا تصدر إلا عن الله رب العالمين".[4]

من الواضح هنا الإلزام الذي يضيفه لفظ (قضينا) هنا فإن أمر الرسالة ملزمٌ أداؤها من موسى –عليه السلام– لاصطفائه تعالى له خاصة ولأنه ملزم بالتبليغ.

5.3.1 دلالة التعبير عن الانتهاء من بعض الصلوات بالقضاء:

قد جاء الفعل الماضي من القضاء مرتبطاً بالحديث عن الصلاة في آيتين من القرآن الكريم، أولاهما في ترتيب سور القرآن الكريم هي قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ(النساء: 103). والمعنى: إذا فرغتم من صلاة الخوف [5]، فاذكروا الله على كل أحوالكم، فإذا زال خوفكم من عدوكم وأمنتم، فأتموا الصلاة بحدودها المفروضة عليكم [6]. والتعبير عن أداء الصلاة في حال الخوف بـ (قضيتم) يدل على أن فرضية الصلاة وأدائها في وقتها لا تزول حتى في حال الخوف، وأنها وإن اختلفت هيآتها عند الخوف إلا أنها تجزئ صاحبها فلا يعيدها حال أمنه فناسب ذلك ما يحمله القضاء من معنى الإنهاء والإلزام هنا.

وأمّا الموضع الثاني فهو قوله تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ(الجمعة: 10)، الصلاة هنا هي صلاة الفريضة يوم الجمعة [7]. وبما

([1]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص472.

([2]) الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص50. وزاد: "وأما العهد إليه بأصل الرسالة فيدل عليه قوله بعده: (وما كنت بجانب الطور إذا نادينا...)، وقوله: (وما كنت من الشاهدين تأكيد لسابقه)، ج 16، ص50. (الشاهدين) : "نقباؤه الذين اختارهم للميقات". الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج24، ص256.

([3]) انظر: البغوي،معالم التنزيل،ج 3، ص447، أبا السعود،إرشاد العقل السليم،ج5،ص127.

([4]) حبنكة الميداني، معارج التفكر، ج 9، ص410.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص373.

([6]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 4، ص259–260.

([7]) انظر: ابن وهب، الواضح، ج 2، ص407، الطبرسي، مجمع البيان، ج10، ص435.

أن صلاة الجمعة من الفرائض المعلوم فرضيتها بالضرورة، فيكفر جاحدها[1]، وبما أنها لا تُقضى بالفوات، وإنما تعاد الظهر في مكانها وهذا محل اتفاق [2]، فصار ظاهراً سر التعبير بالقضاء في الحديث عن أدائها.

6.3.1 دلالة إسناد القضاء لبعض أنبياء الله الكرام –عليهم السلام–:

والقرآن الكريم أسند الفعل الماضي من القضاء لبعض أنبياء الله الكرام، وقد ذكرت بعض هذه الإسنادات في مواضعها سابقاً لمناسبتها للسياق وهنا اذكر الباقي، وهي:

قوله تعالى: چۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی چ(يوسف: 68).

إن دخول أبناء يعقوب–عليه السلام– مصر من أبواب متفرقة ما كان يغني من قضاء الله شيء، إلا أنهم استجابوا لطلب أبيهم–عليه السلام–. وأما (إلا حاجة في نفس يعقوب قضاها) فالذي أميل إليه في معنى (حاجة) هنا هو: أن "لا معنى للعين هاهنا وفيه أن هذا لو كان هو السبب لأمرهم بالتفرق، ولم يخص بالنهي الاجتماع عند الدخول من باب واحد، لأن هذا الحسد أو الخوف يحصل باجتماعهم داخل المدينة كما يحصل باجتماعهم عند الدخول من باب واحد" [3]، ولا مانع أن تكون الحاجة التي أوصى أبناءه بها ذكر سببها بتورية عن السبب الحقيقي وعلى ذلك قد تكون الوصية في ظاهرها خشية العين وهذا لأسباب:

الأول: عدم وجود إشارة في الآية تدل أنها خشية العين. الثاني: جواز أن يكون الفاعل في قضاها عائد على يعقوب عليه السلام، أو على الدخول [4]، وعلى المعنى الأولى

([1]) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج 27، ص193.

([2]) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج 27، ص208.

([3]) ذكره: الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص41. وقال جمٌّ من المفسرين: خشية العين، انظر: الطبري، جامع البيان، ج13، ص14، الماوردي، النكت والعيون، ج3، ص60، ابن عطية الأدلي، المحرر الوجيز، ج3، ص262.

([4]) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج 3، ص41.

يكون (قضاها) تضمن معنى: أبرمها[1]، أما باعتبار المعنى الثاني فقد تضمن معنى: أظهرها[2]، وعلى المعنيين فإن العبرة بنتيجة ذلك الدخول لا ذات الدخول، أما على المعنى الأول فواضح وأما على المعنى الثاني فلا وجه لأن يكون الدخول على ذلك الشكل قد لزم منه عدم إصابتهم بالعين، لأنه بقضاء الله ولا ينفع حذر مع قدر وهذان المعنيان ينسجمان مع (في نفس) المثبتة في الآية.

الثالث: مَدَحَ تعالى يعقوب –عليه السلام– بعد الاستثناء المنقطع [3] في قوله: (إلا حاجة في نفس يعقوب قضاها) بقوله: (وإنه لذو علم لما علمناه) أي لعامل بما علم (ولكن أكثر الناس لا يعلمون) ما يعلمه[4]. فأُسند علم يعقوب –عليه السلام– إلى الله، ثم بعد هذه الآية مباشرة يقصُّ تعالى لقاء يوسف –عليه السلام– بأخيه [5]، وعند عودتهم بدون أخيهم، قال يعقوب– عليه السلام– بعد أن شكى حزنه إلى الله: ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (يوسف: 86–87) فلا يَبْعُد أن عقد هذه النيّة سابقاً ثم صرّح بها لاحقاً[6]، ثم عندما أُلقِيَ قميص يوسف –عليه السلام– على وجهه قال: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (يوسف: 96).

قوله تعالى: ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ (القصص: 28).

([1]) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج 8، ص261. وأَبْرَمَ الأَمَر وبَرَمه: أَحْكَمه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، برم، ج12، ص50.

([2]) انظر: النيسابوري، روح البيان، ج 4، ص313.

([3]) الاستثناء المنقطع: هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه. انظر: ضمرة، مباحث الاستثناء عند الأصوليين، ص54.

([4]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 13، ص15، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 18، ص177.

([5]) قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﭼ (يوسف: 69).

([6]) ذكره: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 5، ص323.

هذا كلام صدر عن موسى –عليه السلام– إشارة إلى مدَّتي الأجل وهما: ثمان حجج أو عشر. و "(أيمَّا) منصوب بـ (قضيت) وزيدت بعدها (ما) لتأكيد ما في الاسم الموصول، لأن تأكيد ما فيه من الإبهام يكسبه عموماً فيشبه الشرط، فلذلك جعل له جواب كجواب الشرط، والجملة كلها بدل اشتمال من جملة (ذلك بيني وبينك)" [1]، وعُدِّيَ (قضيت) إلى المفعول به لتضمينه معنى: الفراغ والتمام [2]، ثم إنه من جمال استخدام (قضيت) هنا أنه في قوله تعالى: ﭽ ۋ ۇ ۆ ۆ ۈ ۉ ۇٛ ۋ ۋ ۅ ۅ ۋۆ ې ې ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۆ ئۈﭼ(القصص: 27)، فقد كان هذا هو الإيجاب، أمّا عند القبول فقد قال موسى –عليه السلام– (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي)، وقد علم أنّه لا عدوان عليه في أتمهما، ولكن جمعهما ليجعل الأول كالأتم في الوفاء[3]، ويضاف إلى ذلك معنى: أيما الأجلين أتممت فقد لزم العهد بيننا، ولزم ما يترتب عليه، "والعدوان: أصله تجاوز الحد في غير ما يجب".[4]

وفي قوله تعالى: ﭽ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤﭼ (القصص: 29).

يُلاحظ في هذه الآية أنه بعد أن قال موسى–عليه السلام– في الآية السابقة: (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل) أي: شاهد [5]، بدأت هذه الآية بشهادة الله تعالى على ما جَرَى، وقد جاءت بذات الفعل الذي تلفظ به كليم الله موسى–عليه السلام– تصديقاً لنبيه الكريم– عليه السلام– باستشهاده بأعظم وكيل –جلّ وعلا–.

([1]) بتصرف يسير: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 20، ص110، بدل الاشتمال: هو البدل الدال على معنى من المعاني، التي اشتمل عليها المبدل منه دون أن يكون جزءاً منه.
انظر: حسن، حسين محمد، البدل في الجملة العربية –القرآن الكريم–، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989م ط1، ص50.

([2]) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج 7، ص391، الرسعني، رموز الكنوز، ج5، ص531.

([3]) انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 7، ص110.

([4]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص243.

([5]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص243.

تعدّى (قضى) هنا إلى مفعول به مراعاة لمعنى (أتمَّ) [1]، والتعبير بالقضاء في الإشارة إلى انتهاء الأجل المتفق عليه لأنه إتمام للعهد الذي التزما به.

سار –عليه السلام– عند عودته إلى مصر في خفية من فرعون، فسلك بأهله في ليلة مظلمة، فجعل كلما أورى زنده لا يضيء، فتعجب، فبينما هو كذلك إذ رأى ناراً تضيء له على بعد، أما الجذوة: فهي العود الغليظ، كانت في رأسه نار أو لم تكن [2]، وهي هنا لهدف

الدفء[3]، ثم إن في التعبير بالاسم الظاهر لموسى –عليه السلام– ما لا يخفى من معنى التشريف له والتحضير لمقام تكليمه تعالى له.

وأمّا قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ(الأحقاف: 29) فإن فعل القضاء أسند لمحمد –صلى الله عليه وسلم–.

وجاء في سبب نزول هذه الآية أن نفراً من الجن [4] "هبطوا على النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو يقرأ القرآن ببطن نخلة، فلما سمعوه أنصتوا، قالوا: صه، وكانوا تسعة: أحدهم: زوبعة، فإنزل الله–عز وجل–: (وإذ صرفنا... أنصتوا) الآية إلى (ضلال مبين)". [5]

([1]) انظر: البروسوي، روح البيان، ج 6، ص427، مغنية، الكاشف، ج6، ص62.

([2]) الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص407.

([3]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص468.

([4]) النفر: على المشهور ما بين الثلاثة والعشرة. انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 13، ص186.

([5]) النيسابوري، الحاكم أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ج 2، ص456. والآيات المشار إليها هي (الأحقاف: 29–32).

وإذا كان (صرفنا) معناه: أملناهم إليك وأقبلنا بهم نحوك [1]، وقُدِّم (إليك) للاختصاص، أي: إليك لا إلى غيرك، وإيراد (يستمعون) عوضاً عن (يسمعون) فيما يدل عليه من الزيادة في المعنى[2] عند الاستماع للقرآن الكريم، فلا عجب في التعبير بـ (قُضِي) قبل ذهابهم لإنذار قومهم من الجن، وما استدل العلماء عليه من هذه الآية من أنه في الجن نذر وليس رسل. [3]

وبما أنه قد ثبت أن دعوة نبينا صلوات الله وسلامه عليه هي دعوة للجن والإنس على حد سواء، فعليه ترى الباحثة أن (قُضِي) بما فيها من معنى الإلزام قد عبَّرت بإيجاز عظيم عمّا سبق.

الفصل الثاني

دلاله الحكم في القرآن الكريم

1.2 الحكم لغةً:

جاء في مقاييس اللغة أن: "الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنْع. وأول ذلك الحُكم، هو المَنْع من الظُّلْم... والحِكمة هذا قياسها، لأنّها تمنع من الجهل... والمحكَّم: المجرِّب".[4]

أمّا في لسان العرب فقد ذُكِر: "الحُكْمُ: العِلمُ والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ... والعرب تقول: حَكَمْتُ وأَحْكَمْتُ وحَكَّمتُ بمعنى مَنَعْتُ ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكِمٌ، لأنَّه يَمْنَعُ الظالم من الظلم... والحاكِم: مُنَفِّذ الحُكْم... وحَاكَمَهُ إلى الحَكَم: دعاه... وهي مُفاعلَة من الحُكْم... ويقال: حَكَّمْنا فلاناً فيما بيننا أي أَجَزْنا حُكْمَهُ بيننا... والحَكَمَةُ: القضاة.. ويقال: حَكَّمتُ فلاناً اي أطلقت يده فيما شاء... والحِكْمةُ: العدل... وأَحْكَمَ الأمر: أَتْقَنَه.. واحْتَكَمَ الأمرُ واسْتَحْكَمَ:

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص311.

([2]) انظر: الخالدي، إعجاز القرآن، ص 480.

([3]) انظر: سعيد حوى، الأساس في التفسير، ج 9، ص5286.

([4]) ابن فارس، مقاييس اللغة، حَكَمَ، ج 2، ص91.

وَثُقَ.. وحَكَمَ الشيء وأحْكَمَهُ، كلاهما: منعه من الفساد... حَكَمَ فلانٌ عن الأمر والشيء أي رجع... وحَكَمَتُ الإنسان: مقدم وجهه".(1)

وقد أورد الفيروز آبادي في بصائره أن "الحُكْم لغةً: القضاء، والجمع أحكام... والحِكْمَة: العدل والعلم والحِلم والنبوّة والقرآن والإنجيل وطاعة الله والفقه في الدين والعمل به أو الخشية أو الفهم أو الورع أو العقل أو الإصابة في القول والفعل... وهو حكيم أي عدل حليم... وأصل المادة موضوع لمنع يقصد به إصلاح... والحُكْم بالشيء أن تقضي بأنه كذا أو ليس بكذا سواء أَلْزمت ذلك غيرك أو لم تلزمه... والحُكْم أعمّ من الحِكمة فكل حِكمة حُكْم وليس كل حكم حِكمة".(2)

وبعد فقد جاء في المعجم الوسيط أن "حَكَمَ بالأمر حَكَمَ حُكْماً: قضى... وحَكَمَ فلاناً: مَنَعَه عمّا يريد وردّه... و(الحاكم) من نصب للحكم بين الناس... والحَكَم الحاكم... والحكم: من يختار للفصل بين المتنازعين... و(الحكمة) معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم".(3)

وقد ذهب الجرجاني إلى أن "الحُكْم: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً... والحكم: وضع الشيء في موضعه، وقيل: هو ماله عاقبة محمودة... والحكماء هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقاً للسنة".(4)

وبعد فقد بيّن الراغب الأصفهاني معنى الحكم، إذ قال: "حَكَمَ أصله: منعَ منعاً لإصلاح... والحكم بالشيء: أن تقضي بأنّه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمتَ ذلك غيره أو لم تُلزمه... ويقال: حاكم وحكّام لمن يحكم بين الناس... والحَكَم: المتخصص بذلك، فهو ابلغ... والحِكمَة: إصابة الحق بالعلم والعقل، فالحكمة من الله تعالى: معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام، ومن الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات".(5)

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، حَكَمَ، ج 12، ص140-144.

(2) الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز، ج 5، ص487-491.

(3) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، حكم، ص 190.

(4) الجرجاني، التعريفات، ص 97-98.

(5) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص 248-250.

وأما في الفروق اللغوية فقد ذكر صاحبها: "الحكم يقتضي المنع عن الخصومة... ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الإحكام بما يقتضيه العقل والشرع".(1)

مما سبق من التعليقات اللغوية الخاصة بلفظ (الحكم) يتضح أن كلاً من الفيروز آبادي والدكتور إبراهيم أنيس قد صرّحا بأن الحكم عندهم بمعنى القضاء، أما الراغب الأصفهاني فذهب إلى أن الحكم بمعنى: القضاء ولكن اشترط سواء كان هذا القضاء ملزِماً أم لا، وترى الباحثة أن الفصل الأول من هذه الدراسة أثبت أن القضاء لازمه ومصاحبه (الإلزام) وفي هذا القول إشارة إلى عدم تبنيّ هذا القول ورحم الله الأصفهاني وجميع من خدم الإسلام والمسلمين –اللهم آمين–.

أما ابن منظور فقد صرّح بأن الحكم عنده قضاء ولكن اشترط له العدل ليسمّى حكماً، وعليه فإن القضاء عنده أعمّ من الحكم، وليس في معنى الحكم لغةًَ أي دليل على اشتماله على معنى الوجوب أو الإلزام ليساوى بينه وبين القضاء، عوضاً عن عدم وجود دليل على تقييده بالعدل، فَكَم من أحكام أطلقت ماضياً وحاضراً ليس لها صلة بالعدل بل هي جَور محض.

كما يُلاحظ أن كلاً من الجرجاني والعسكري وابن فارس لم يساو أحد منهم بين الحكم والقضاء إطلاقاً وسبق نقل رأي كل منهم.

ووِفقاً لما سبق فإن الباحثة ترى أن المعنى اللغوي للحكم يشمل (المنع من الفساد عن علم وتجربة لازمهما العمل تبعاً لهما على وجه الإتقان بقصد الإصلاح دون الإلزام) لأن الإتقان لا يظهر إلا بعد العمل، فثبت أن الحكم يستلزم العلم مقروناً بالعمل.

2.2 الحكم في الإصطلاح:

1–تعرف الأصوليين: الحكم: "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع".(1)

---

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص 156–157.

2-تعريف الفقهاء[2]:

تعريف الحنفية: الحكم: هو "الإلزام في الظاهر على صيغة مختصة بأمر ظنّ لزومه في الواقع شرعاً".[3]

تعريف المالكية: الحكم: هو "إنشاء إطلاق وإلزام في مسائل الاجتهاد المتقارب".[4]

تعريف الشافعية: الحكم: هو "إلزام من له إلزام بحكم الشرع".[5]

تعريف الحنابلة: الحكم: هو "فصل الخصومات أو الإلزام بحكم شرعي".[6]

يؤخذ من التعريفات السابقة أن:

تعريف الأصوليين خاص بالحكم الشرعي. [7]

([1]) الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن، (ت 749هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر، دار المدني، جدة، 1986م، ط1، ج1، ص327. الاقتضاء هو: الطلب، والتخيير هو :الإباحة، والوضع: خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً في أو شرطاً أو مانعاً، أو مميتاً أو فاسداً. انظر: الغزالي، المستصفى، ج1، ص65.

([2]) تعددت التعريفات الفقهية للحكم، وسأكتفي بعرض أحدها عند كل مذهب من المذاهب الأربعة.

([3]) ابن الغرْس، محمد بن محمد بن خليل، الفواكه البدرية في الأقضية الحكمية، مطبعة النيل، مصر، (د.ت)، (د.ط9، ص7.

([4]) القرافي، أبو العباس، الصنهاجي، (ت 684هـ)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تعليق: محمود عرنوس، مطبعة الأنوار، مصر، 1983م، ط1، ص2. و(إنشاء إطلاق) معناه: الاحتراز عن القول بأن الحكم إلزام فقط. انظر: أبو البصر، عبد الناصر موسى، نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون، دار النفائس، الأردن، ص39.

([5]) الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت 926هـ)، عمان الرضا ببيان أدب القضا، مكتبة الأوقاف، بغداد، (د.ت)، (د.ط)، ص14.

([6]) انظر: البهوتي، منصور بن يونس، (1051هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، مطبعة الحكومة، الرياض، (د.ت)، (د.ط)، ج6، ص280.

([7]) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج 18، ص65.

تعريفات المذاهب السابقة فيما عدا تعريف المالكية تذكر الإلزام عند الحديث عن الحكم، وقد سبق بيان عدم وجود دليل على ضرورة الإلزام والوجوب في المعنى اللغوي للحكم.

تعريف المالكية بتقييده الحكم بـ (إنشاء إطلاق) فهو يتحدث عن أثر الحكم وليس عن ذات الحكم.

وبعد فإن الباحثة ترى أن من الممكن تعريف الحكم اصطلاحاً بأنه:

رد الأمور نفياً أو إثباتاً إلى عالم متقن لها بقصد المنع من الفساد أيّاً كان نوعه، للوصول إلى الإصلاح دون إلزام به.

أمّا عن سبب الركون إلى هذا المعنى، فلأنه جامع للمعاني اللغوية للحكم من: (ردَّ، عِلْم، إتقان، بقصد الإصلاح، المنع من الفساد والظلم والخصومة، والهدف منه الإثبات أو النفي. ولأنه يشمل الحكم الشرعي وغيره).

وأمّا قوله –صلى الله عليه وسلم– "ماضٍ فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك".[1]

فقد قال ابن قيم الجوزية في هذا: "وفرق بين الحكم والقضاء وجعل المضاء للحكم والعدل للقضاء، فإن حكمه سبحانه يتناول حكمه الديني الشرعي وحكمه الكوني القدري، والنوعان نافذان في العبد ماضيان فيه...لكن الحكم الكوني لا يمكنه مخالفته، وأمّا الديني الشرعي فقد يخالفه" [2]،وقال في موضع آخر:"أن كل حكم وكل قضية ينفذها فيه هذا الحاكم فهي عدل محض منه لا جور فيها ولا ظلم".[3]

([1]) ابن حنبل، محمد أبو عبد الله الشيباني، (ت 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993م، ط2، رقم الحديث: 3704، ج1، ص646، وصصحه الألباني. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المكتب الإسلامي، دمشق، 1983، ط1، رقمه: 199.

([2]) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (ت 751هـ)، كتاب الفوائد، تحقيق: أحمد محمود خطاب، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1999م، ص26.

([3]) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (ت 751هـ)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار الفكر، (د.ط)، 1988م، ص275.

وترى الباحثة أنّ هذا القول من النبي الكريم –عليه الصلاة والسلام– فيه من الإخلاص والتوكل والرضا بالقضاء والقدر ما فيه! وتعليم لأمّته أيُّ تعليم! للإيمان بهذا الركن العظيم من الدين، والذي نتيجة للجهل فيه يُفْتَح باب شرور أيُّ شرور!، فلمّا كانت الأحكام لا تحمل معنى الإلزام أثبت –عليه السلام– أن حكم ربِّه كيف كان ماضٍ فيه ولابُد دون مخالفة، ولمّا كان القضاء يحمل معنى الإلزام أثبت أنّه إلزامٌ عدلٌ مهما كان مِمَّن وصف نفسه بصفة التعظيم، فقال: (الرحمان)، وبصفة الكثرة فهو (الرحيم).

3.2 الحكم ودلالاته في القرآن الكريم:

1.3.2 دلالة التعبير بالحكم في ذكر كمالات لله تعالى:

إنّ أوّل ألفاظ الحكم وروداً في القرآن الكريم هي لفظ (الحكيم) في قوله تعالى : چﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ چ(البقرة: 32)، وهي أكثر تلك الألفاظ وروداً في القرآن الكريم، وفي أول ذكر لها جاءت ومعها عدد من المؤكدات ضمن (إنك.. الحكيم) فلمّا نفت الملائكة العلم عن أنفسهم "أثبتوه لله على أكمل أوصافه بألفاظ تدل على أنّ هذا القول مسوق" للتعليل وليس مجرّد ثناء (وذلك بتصديره)، بإنّ في غير مقام رد إنكار ولا تردد... (أنت)... ضمير فصل وتوسيطه من صيغ القصر، فالمعنى قصر العلم والحكمة على الله قصر قلب لردهم اعتقادهم أنفسهم أنهم على جانب من علم وحكمة... أو تنزيلهم منزلة من يعتقد ذلك... أو هو قصر حقيقي ادعائي مراد منه قصر كمال العلم والحكمة عليه تعالى" (1). وجاءوا بلفظ (العليم) "وهو من صفات المبالغة التامة في العلم، والمبالغة التامة لا تتحقق إلا عند الإحاطة بكل المعلومات، وما ذاك إلا هو سبحانه وتعالى،... فلذلك قال (إنك أنت... الحكيم) على سبيل الحصر" (2)، وتعقيب العليم بالحكيم من "إتباع الوصف بأخص منه... لأن الحكمة

---

(1) بتصرف يسير: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص414–416. سبق بيان معنى قصر القلب. انظر: الرسالة، ص .

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 2، ص209–210.

كمال في العلم"[1]. ولا يخفى ما في دلالة الجملة الإسمية من الثبوت والاستمرارية، فإن علم الإنسان وحكمته قد تتغير بالعوارض البشرية من السهو، النسيان، الكبر أو المرض... الخ، ولكن علمه تعالى وحكمته ثوابت لا يعتريها خلل. وفي مناسبة ذكر (العليم) دون غيره من صفاته تعالى أن "المقام مقام للتعليم، ووضع هذا التعليم في موضع دون سواه، فناسب ذلك وصفه تعالى بالعلم والحكمة".[2]

ثم إنه تعالى بعد أن خصّته الملائكة بالعلم المطلق، فإنه يقول عن نفسه: ﴿ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی﴾(البقرة: 269)، وقد اختلف العلماء في (الحكمة) هنا، فقال السدِّي: النبوة. وقال ابن عباس: المعرفة بالقرآن، وقال قتادة ومجاهد: الفقه في القرآن، وقال مجاهد: الإصابة في القول والفعل، وقال مالك بن أنس: المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له. [3]

وترى الباحثة أن الأقوال السابقة متقاربة وذلك لأنها تحمل في معناها التقيد بالمعنى اللغوي للحكم، إلا أن القول بأن المعنى هو: النبوة لا أرى صحته وذلك لان القول بصحته يثبت أن لقمان كان نبياً وهو شيء لم يثبت، وذلك لقوله تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ﴾(لقمان: 12)، ولأنه قد قال تعالى في خطابه لزوجات النبي –صلى الله عليه وسلم–: ﴿ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ڻ﴾(الأحزاب: 34)، ولا يقال للنبوة أنها تتلى، أمّا فاصلة الآية (وما يذكر إلا أولوا الألباب)، فإن الإنسان إذا رأى الحكم والمعارف حاصلة في قلبه عرف أنها لم تحصل إلا بإيتاء الله، فكان من أولي الألباب، لأنه لم يقف عند المسببات بل ترقّى إلى أسبابها. [4]

ويُتبع تعالى الحديث عن كمالاته بقوله: ﴿ڈ ڈ ژ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ﴾(آل عمران:6)، وهذا بيان لسبب علم الله بعامة، وعلمه

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص414.

([2]) بدوي، أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، دار النهضة، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص 77.

([3]) القرطبي، الجامع، ج 3، ص330.

([4]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص69.

بالإنسان بخاصة، وخصَّ الإنسان بالذكر لأنه هو الذي يتمرد [(1)]. و "(صوّر) بناء مبالغة من: صار يصور إذا أمال وأثنى إلى حال ما، فلمّا كان التصوير إمالة إلى حال وإثباتاً فيها، جاء بناؤه على المبالغة" [(2)]، (لا إله إلا هو العزيز الحكيم) جاءت تنقي الألهية عن غيره تعالى، توكيداً لما قبلها، ومبالغة في الرد على من ادعى إلهية عيسى–عليه السلام–، ثم أتى بوصف العزة الدالة على عدم النظير، أو التناهي في القدرة والحكمة لأن خلقهم على ما ذكر من النمط البديع أثر من آثار ذلك.[(3)]

ثم يذكر تعالى أنه قد شهد له بالوحدانية: أولوا العلم الذين عرفوا وحدانيته بالدلائل القاطعة،وشهد له بذلك الملائكة، بقوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳﭼ(آل عمران: 18)،وأما شهادته لنفسه تعالى فدلالتها: أن الشاهد الحقيقي ليس إلا الله، وذلك لأنه خلق الأشياء، وجعلها دلائل على توحيده، ولأنه تعالى هو الموجود أزلاً وأبداً، وكل ما سواه فقد كان في الأزل عدماً صرفاً، والعدم يشبه الغائب، والموجود يشبه الحاضر، وبشهادة الحق صار شاهداً.[(4)]

و(العزيز الحكيم) صفتان مقدرتان لما وصف به ذاته من الوحدانية والعدل، يعني أنه العزيز الذي لا يغالبه إله آخر،الحكيم الذي لا يعدل عن العدل في أفعاله [(5)]، ورفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف أو البدلية من (هو) أو الوصفية له. [(6)]

ثم إنه تعالى يورد معان جامعة لسلطانه على عباده في السماء والأرض بقوله: ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ(الأنعام:18)، حيث أن القهر: بلوغ المراد بمنع غيره

([1]) أبو زهرة، زمرة التفاسير، ج 2، ص1104–1105.

([2]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 1، ص400.

([3]) الآلوسي، روح المعاني، ج 2، ص77.

([4]) انظر: الفحر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص206.

([5]) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص344.

([6]) الآلوسي، روح المعاني، ج 2، ص102.

من بلوغه[1]، وإن (وهو القاهر...) إشارة إلى كمال القدرة، و(الحكيم الخبير إشارة على كمال العلم، والحكيم:هو المتقن للأمور،والخبير:هو العالم بالشيء المروى. [2]

وأمّا عند خطابه تعالى لمحمد –صلى الله عليه وسلم– بتعليمه الرد على من كفر وطلب تعجيل العذاب، فقد قال : چں ڻ ڻ ڼ ڽ ڈ ۀ ه ہ ۂ ھ ه ه هه ے ے ۓ ۓڭ ڭ ڭڭ ۇ ۇ ۆچ (الأنعام: 57)

فقد قصر الحكم له تعالى دون غيره في أمر تعجيل العذاب. وترى الباحثة أن (الحكم) هنا قد جاء بإيجاز بليغ جداً حيث أن هذا اللفظ أثبت العلم لله فقط في كيفية العذاب ووقته، وأن إجراءه تعالى هذا الحكم كائن لا محالة حيث أن معنى (الحكم) علم يتبعه عمل كما قد قُرِّر، كما أن هذا الكمال في العلم الذي يُستشف من العلم الذي يتبعه العمل المتقن بقصد المنع من الفساد وبقصد الإصلاح، يحمل في طيّاته أن تأخير العذاب لقصد، وقد يكون هذا القصد الإمهال فلعلّ منهم من يؤمِن، أو الاستدراج... الخ مما يعلمه تعالى، وهذه الأحوال هي التي يشير إليها لفظ (يقصّ الحق) لاحقاً، فهو تتبع لمآلهم على اختلاف أحوالهم، أمّا بقراءة (يقضِ الحق) [3]، فيكون المعنى أنّ قطعه تعالى بمصيرهم هو حكم لازم لا يتغير.

ثم يستمر القرآن الكريم بإثبات الكمالات لله تعالى حيث جاء في سورة الرعد چ ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ئىئى ی ی یچ (الرعد: 41)، فإنه تعالى أنعم على المسلمين بأن وعدهم الظفر بالغلبة بأن يُنقص أرض الكفر ويزيد في دار الإسلام. والله لا معقب لحكمه، والمعقب: الذي يكر على الشيء فيبطله، وجملة (لا معقب لحكمه) محلها النصب على الحال. [4]

---

(1) النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص10.

(2) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 12، ص173.

(3) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص300.

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص535. وأثبت العلم إعجازاً علمياً في هذه الآية ذكره: النجار، زغلول، من آيات الإعجاز العلمي في القرآن (الأرض في القرآن الكريم)، دار المعرفة، بيروت، 2005، ط1، ص153–165.

ويكرر تعالى معان دالة على حقيقة البعث كثيراً في القرآن الكريم، وذلك لزيادة التقرير بدحض إنكار المشركين للبعث، وفي قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ(الروم: 27)، وقد جاء فيها أدلة على صحة البعث كتمهيد لقوله: (وهو أهون عليه أي أنّ: الإعادة أسهل من المبدأ [1]، و(المثل الأعلى) هو الوصف الأعلى الذي ليس لغيره، وهو أنه القادر الذي لا يعجز عن شيء[2]، وفصلُ الآية بالعزة والحكمة لأن بهما يعيد وينفذ أمره في عباده كيف شاء [3]، وإثبات ذلك لله تعالى بضمير الفصل والجملة الإسمية لثبوت ذلك واستمراره لله تعالى.

ولمّا أخبر تعالى عن كلماته التامة التي لا اطلاع لبشر على كنهها وإحصائها قال: ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭼ(لقمان: 27) فلو أن جميع أشجار الأرض جُعلت أقلاماً، وجُعل البحر مداداً وتعريفه لاستغراق الجنس[4]، وأمده سبعة أبحر معه فكتبت بها كلمات الله الدالة على عظمته، وذكرت السبعة على وجه المبالغة[5]، لنفذ المراد ولم يُحصر ما في علمه وقدرته (إنّ الله عزيز حكيم) وقد أكدت بـ (إنّ) لأنّ المشركين ينكرون قدرة الله على البعث ويمارون فيها، وهذه الآية جاءت ضمن هذا السياق. أما العزة فلأنه لا يعجزه شيء، وأما الحكمة فلأنه كامل في العلم فناسب السياق.

ثم يخبر تعالى عن نفسه الكريمة أن له الحمد المطلق في الدنيا والآخرة لأنه المنعم المتفضل على أهلهما، وتقديم(له)في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ(سبأ: 1) لتأكيد الحصر المستفاد من اللام على ما هو شائع اعتناء بشأن نعم الآخرة، وقيل للاختصاص لأن النعم الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الشكر لأجلها ولا كذلك نعم الآخرة [6]. ثم إنّ الحمد في الدنيا

([1]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص38.
([2]) النسفي، مدارك التنزيل، ج 3، ص392.
([3]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 4، ص335.
([4]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص158.
([5]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص546.
([6]) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص279.

واجب لأنها دار تكليف أمّا في الآخرة فلا، وإنَّما يحمد أهل الجنة سروراً وتلذذاً بما نالوا[1] (وهو الحكيم الخبير) الحكيم من الصيغ الدالة على الكمال في الحكمة، والذي أوجد أحوال النشأتين هو العظيم الحكمة الخبير بدقائق الأشياء، "والخبرة تختص بالبواطن لأنها من: خبر الأرض إذا شقّها، وفي هذه الفاصلة إيذان بأنه تعالى كما أنه يستحق الحمد لأنه سبحانه منعم، يسْتَحقه لأنه منعوت بالكمال الاختياري".[2]

ويعبِّر تعالى عن نفوذ مشيئته، ونفوذ أمره بقوله: چۈ ۉ ۇ ۆ ۋ ۅ ۅ ۋ ۋې ې ې ۓ ہ ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ(فاطر: 2) والآية دليل على أن رحمته سبقت غضبه حيث[3]:

1-قدم بيان فتح أبواب الرحمة في الذكر.

2-أنث الكناية في (ما يفتح) و (فلا ممسك لها) وجاز من حيث العربية أن يقال: (له) ويكون عائداً إلى (ما)، وقال عند الإمساك: (وما) و (له) بالتذكير، ولم يقل: (لها) فما صرح بأنه لا مرسل للرحمة، بل ذكره بلفظ يحتمل أن يكون الذي لا يرسل هو غير الرحمة، فقوله: (وما يمسك) عام من غير بيان وتخصيص بخلاف (ما يفتح... رحمة) فإنه مخصص مبين.

3-(من بعده) أي: من بعد الله، فاستثنى ههنا، وقال: لا مرسل له إلا الله، فنزل له مرسلاً، وعند الإمساك قال: لا ممسك لها، ولم يقل: غير الله، لأن الرحمة إذا جاءت لا ترتفع، فإن من رحمه الله في الآخرة لا يعذبه بعدها، ومن يعذبه الله فقد يرحمه بعد العذاب.

وفتح الشيء: التمكين منه، وإزالة الحواجز دونه [4]، و(يفتح) للدلالة على معنى: معنى: إجراء النعم الربانية بالتتابع مع الزمن [5]، و(العزيز الحكيم) الجملة تذييل مقرر

---

(1) النسفي، مدارك التنزيل، ج 3، ص461.

(2) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص279.

(3) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص4.

(4) الشنقيطي، أضواء البيان، ج 6، ص696.

(5) الميداني، معارج التفكر، ج 7، ص34.

لما قبلها، ومعرب عن كون كل من الفتح والإمساك بموجب الحكمة التي يدور عليها أمر التكوين. (1)

ثم إنه تعالى يورد الفاصلة (وهو الحكيم العليم) في قوله: چہ ہ ۀ ۀ ھ ھ ھ ھے ے ۓ ۓ چ(الزخرف: 84)، وقد جاءت في معرض الرد على نسبة الولد إلى الله تعالى، فجاءت الفاصلة كالدليل على النفي والاختصاص المشار إليهما، فإن من لا يتصف بكمال الحكمة والعلم لا يستحق الألهية. (2)

وترى الباحثة أن الفاصلة هنا قدِّم فيها (الحكيم) على لفظ (العليم) لأن (الحكيم) كمال في العلم لعامل بما علم، يقصد من عمله الإصلاح، وليس كل عالم عامل بعلمه، ولخطورة هذه التهمة قدم (الحكمة) على (العلم) فلعلّ منهم من يتوب عن قوله، ومن الحكمة أن أخِّر العذاب إلى يوم القيامة.

ثم في قوله تعالى: چڃ ڃ ڃ چ چ چ چچ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍچ (الإنسان: 30) يبين تعالى أن لا أحد يقدر أن يهدي نفسه، ولا يدخل في الإيمان ولا يجر لنفسه نفعاً چ چ چ چچ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ چعليم بمن يستحق الهداية، فييسرها له ومن يستحق الغواية فيصرفه عن الهدى، وله الحكمة البالغة (3)، ولهذا كانت تلك الفاصلة، وأضافت (كان) معنى تحقق ثبوت خبرها لاسمها.

2.3.2 دلالة التعبير بالحكم في معرض الحديث عن يوم القيامة:

وقد جاءت مشتقات للحكم في القرآن الكريم ضمن سياق الحديث عن يوم القيامة، حيث قال تعالى: چژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ گ گ گ گ ڱ ںچ(النساء: 56).

والتعبير عن إدراك العذاب بالذوق من حيث أنه لا يدخله نقصان بدوام الملابسة، أو للإشعار بمرارة العذاب مع إيلامه أو للتنبيه على شدة تأثيره من حيث إن

---

(1) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص339.

(2) الآلوسي، روح المعاني، ج 13، ص106.

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص566.

القوة الذائقة أشد الحواس تأثيراً أو على سرايته للباطن [1]. و(نصليهم) الصَّلي معناه: إيقاد النار، وصَلِيَ: وقع في النار، ثم إن هذا العذاب الشديد الذي يستقبلهم يوم القيامة يستحقه الكافرون بسبب كفرهم ولذلك عبّر بالموصول (الذين) إذ التعبير بالموصول يُشعر بأن الصلة سبب الحكم [2]ﭼﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﯓﭽ إظهار الاسم الجليل لتعليل الحكم[3]، حتى لا يعجب أحد من أنه كيف يمكن بقاء الإنسان في النار أبد الآباد! فقيل: هذا ليس بعجيب من الله، لأنه القادر على جميع الممكنات، والحكمة تقتضي ذلك، فإن نظام العالم لا يبقى إلا بتهديد العصاة، والتهديد الصادر منه لابد وأن يكون مقروناً بالتحقيق صوناً لكلامه عن الكذب فثبت أن هاتين الكلمتين هنا في غاية الحسن. [4]

وفي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ(البقرة: 113) قال اليهود والنصارى ذلك وهم من أهل العلوم، وتلاوة الكتب، وتبعهم على ذلك كفار العرب [5] و(على شيء) مبالغة عظيمة، لأن المحال والعدم يقع عليهما اسم الشيء [6]، فالله يحكم بينهم وذلك بأن يمنع هذه الخصومة وهذا الاختلاف بطريقة متقنة في حلِّه، وينال كل ما يستحق بحسب علم الله بهم، والتعبير بـ (يحكم) لأن الحديث عن عقاب كل بما يستحق في دعوة خطيرة وهي تحريف كتب وأحكام الأنبياء –عليهم السلام–. فقد ولّوا أنفسهم الحكم عن –تجاهل للعلم، ولكن جزاء الله لهم عن علم لازمه العمل به بشكل متقن لا يدع مجالاً للمراء فيه.

([1]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص58.

([2]) انظر: أبا زهرة، زهرة التفاسير، ج 4، ص1719.

([3]) الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص58.

([4]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص135، ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص90.

([5]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 4، ص8، القرطبي، الجامع، ج1، ص76.

([6]) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص178.

وأمّا في قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ چ(النساء: 141).

والتربص: انتظار ما يحدث من خير أو شر [1]، وهو هنا من فعل المنافقين حيث كانوا يتربصون للمؤمنين بعد الغزوات فيقولون: ألم نجاهد عدوكم، فأعطونا نصيباً من الغنيمة، وإن كان للكافرين نصيب منها قالوا لهم: ألم نغلبكم ونتمكن من قتلكم وأسركم فأبقينا عليكم أو ألم نطلعكم على أسرار محمد –صلى الله عليه وسلم– وندفع عنكم صولة المؤمنين بتثبيطنا لهم، فاعرفوا لنا هذا الحق وهاتوا نصيبنا [2]، وأهل الاستحواذ الاستيلاء. وسمِّي ظفر المسلمين فتحاً، وما للكافرين نصيب لتعظيم شأن المسلمين وتخسيس حظ الكافرين [3]، ولمّا تولّى المنافقون حكماً لهم وباجتهادهم بأن يطلبون النصيب من كلا الفريقين عن تجاهلهم لعاقبة ذلك أثبت لنفسه تعالى حكم القيامة المتقن الناشئ عن علم وهو الحكم الفصل والذي ظهوره دليل على عدم فساده وأنه حق مانع من الظلم فلكل جزاء ولكل عاقبة.

ويقول تعالى في سورة الأنعام: چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ چ(الأنعام: 62)، وهو الرد بالبعث للحساب، و(إلى) تفيد: ردّوا إلى حيث لا مالك ولا حاكم سواه، وقد سمَّى الله نفسه "(المولى) وهو مشتق من (الولى) أي: القرب، وكذلك المعتق يسمى: ولي... وأضاف نفسه إلى العبد ولم يضيفهم إلى نفسه وذلك نهاية الرحمة (مولاهم الحق) حيث كانوا في الدنيا تحت تصرفات الموالي الباطلة: النفس والشهوة والغضب (ألا له الحكم) لا حكم إلا لله" [4]، حيث أن (ألا) للتأكيد بالاستفتاح. [5]

---

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 11، ص83.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص578، الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج11، ص83.

(3) الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص168.

(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 13، ص18.

(5) حسان، البيان في روائع القرآن، ج 2، ص145.

وأما قوله تعالى: چې ې ۉ ۉ ې ې ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ئج چ(الأنعام: 73)، وهذه الآية حجة على الخلق، ليستدلوا بها على عظيم قدرته فيخلصوا له العبادة [1]، (عالم الغيب والشهادة) وارتفاع (عالم) على المدح [2]، والتعريف بالغيب والشهادة للاستغراق [3]، فلا جرم لزم من مجموعها أن يكون قوله حقاً وأن يكون حكمه صدقاً. و(الحكيم الخبير) الحكيم: يجمع إتقان الصنع فيدل على عظيم القدرة، مع تعلق العلم بالمصنوعات، وصفة (الخبير) تجمع العلم بالمعلومات ظاهرها وخفيها. [4]

وفي ذات السورة يقول تعالى: چڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے چ(الأنعام: 128).

وفيها أن اذكر يامحمد يوم حشر العادلين بالله الأوثان مع أوليائهم من الشياطين، فيقول تعالى: (يامعشر... الإنس) بإضلالهم وإغوائهم، وأما انتفاع الإنس بالجن فهو إذ دلوهم على الشهوات [5]. والمعشر: الجماعة الذين أمرهم وشأنهم واحد بحيث تجمعهم صفة أو عمل [6]، والاستكثار شدة طلب الكثرة حيث إن السين والتاء للطلب [7]، وأما الإخبار عن كل ذلك بـ (قال) فهو استقطاع من الحدث المستقبلي، وللإشعار بأنه سيتحقق حتماً، فكأنه قد وقع [8]. والمثوى: المقام والمقر [9]، و(إن ربك حكيم عليم) هذا الخطاب للنبي –صلى الله عليه وسلم– وهو جملة معترضة بين

---

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 5، ص237.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص38.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوري، ج 7، ص309.

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص309.

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 5، ص342–343، النسفي، مدارك التنزيل، ج2، ص49.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 8، ص67.

(7) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 5، ص2666.

(8) الميداني، معارج التفكر، ج 11، ص425.

(9) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 13، ص192.

الجمل المقولة، لبيان أن ما رتبه الله على الشرك من الخلود رتبه بحكمته وعلمه [1].

فالله حكيم فيما يفعل بأوليائه وأعدائه (عليم) بأعمالهم فيجزي كلاً على وفق عمله.

وآية الحجر: چ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ چ(الحجر: 25)، والمراد بـ (إنّ) التنبيه على أن الحشر والنشر والبعث والقيامة أمر حاصل والحكمة تقتضيه [2]، و(حكيم) يتضمن "دليلاً على يوم الدين، يوم الجزاء الأكبر وما يجري فيه من حساب وفصل قضاء وجزاء إذ الحكيم لا يخلق الناس بصفاتهم التي فطرهم عليها دون أن يكون قد أعد في خطة التكوين ذلك.. (عليم) يدل على أن أحكامه بعباده يوم الدين تكون دائرة حول العدل والفضل، ولا تكون جزافاً غير مبنية على علم شامل".[3]

وقال تعالى: چ ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں چ(النحل: 60)، وهي في معرض التوبيخ لحاجتهم إلى الذكور وكراهة الإناث وأودهن، والسوء: مصدر: ساء، إذا عمل معه ما يكره[4] و (الأعلى) تفيد "الإطلاق إلى أقصى المدى، بغير حد أو قيد مفاضلة" [5] و(العزيز) من حيث أنه غني عن العالمين، و(الحكيم) في إمهال العباد.

وفي بني إسرائيل يقول تعالى: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ چ (النحل: 124) لمّا كان اليهود قد أحلّوا الصيد في السبت تارة وحرّموه أخرى، فقد نصّبوا أنفسهم من أنفسهم للأحكام، وجعلوا العلم وراء أظهرهم، أثبت تعالى لنفسه الحكم الذي يستغرق جميع أعمالهم وأكده بـ (إنَّ) فهم على أفعالهم هذه كمن لا يؤمن بيوم حساب لشدة ركونهم إلى الدنيا.

ويقول تعالى في سورة الحج: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ(الحج: 56)، وقال: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں چ(الحج: 69)،

([1]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 8، ص72.

([2]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 19، ص178.

([3]) الميداني، معارج التفكر، ج 11، ص47.

([4]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص187.

([5]) بنت الشاطئ، الإعجاز البياني، ص 273.

والملك: اتساع المقدور لمن له تدبير الأمور [1]، والتنوين في (يومئذ) على تقدير: يوم تزول مريتهم[2]، والتعبير بالمضارع (يحكم) لتعدد أحداث القيامة، ولاستحضار الصورة فكأن الحدث يحصل أمام النواظر.

وفي وصف نعيم الجنة يقول تعالى: چں ڻڻ ڈ ڈ ۀۀ ہ ہ ہچ (لقمان: 9).

وقد أكد تعالى (خالدين فيها) بقوله: (وعد الله حقاً) أي: كائن لا محالة [3]، و(العزيز) الذي لا يغلبه شيء ليمنع من إنجاز وعده، وتحقيق وعيده (الحكيم) الذي لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة والمصلحة [4]، وإجراء الاسمين الجليلين على ضمير الجلالة لتحقيق وعده. [5]

وفي الحديث عن عذاب النار يقول تعالى: چۋ ۋ ې ې ې ې ۉ ۉ ې ې ئا ئا ئە ئەچ(غافر: 48)، وعليه لا يؤاخذ أحداً بذنب غيره.

وأمّا في قوله تعالى: چڎ ڈ ڈ ژ ژژ ڑ ک ک کچ(الجاثية: 37).

والكبرياء: بناء مبالغة [6]، وهو العظمة والملك، وهذا الكبرياء له لا لغيره، لأنه واجب الوجود لذاته ليس إلا هو [7]. والتقييد بذكر (السماوات والأرض) لظهور آثار الكبرياء وأحكامها فيها [8]، (وهو العزيز الحكيم) للحصر، ويفيد أن الكامل في القدرة وفي الحكمة وفي الرحمة ليس إلا هو[9]، وأنه هو العزيز الذي لا يغلب، و (الحكيم) في كل ما قضى وقدر. [10]

([1]) القرطبي، الجامع، ج 6، ص88.

([2]) الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص166.

([3]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص142.

([4]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص80.

([5]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 21، ص145.

([6]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 5، ص90.

([7]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص275.

([8]) الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص160.

([9]) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص275؟

([10]) الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص160.

وفي قوله تعالى: ﭽﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ(القلم: 36) فكأن أمر الجزاء مفوض إليكم حتى تحكموا فيه بما شئتم[1]، وهو خطاب للمشركين يُظهر أن الجزاء من من جنس العمل، والحكم بالنجاة أو العقاب هو لله فقط، والآية استفهام يقصد به الاستنكار على الجرأة[2]، ثم يقول تعالى: ﭽﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ(القلم: 39)، وهي استمرارية لأساليب الاستنكار من فعلهم والطريقة التي تجرأوا بها فهل لكم عهود ومواثيق مؤكدة بالله أن يدخلكم الجنة (إن لكم لما تحكمون) جواب قسم لأن المعنى "أم لكم أيمان علينا أم أقسمنا لكم وهو جار على تفسير الأيمان بمعنى العهود لأن العهد كاليمين، فيجاب بما يجاب به القسم". [3]

3.3.2 دلالة التعبير بالحكم في سياق الدعوة إلى الإيمان بالله تعالى:

ويرد في القرآن الكريم مشتقات للحكم في سياق الدعوة إلى الإيمان، كقوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ(البقرة: 213).

وظاهر أن سبب إصرار الكفار على كفرهم هو حب الدنيا، لأن الناس كانوا أمة واحدة على الإسلام ثم اختلفوا بسبب البغي والتحاسد، والأمة: الملة والدين [4]، و(النبيين) للعموم والاستغراق، وقُدمت البشارة على النذارة، لأن البشارة تجري مجرى حفظ الصحة، والإنذار يجري مجرى إزالة المرض، ولا شك أن المقصود بالذات هو الأول، وقدمهما على إنزال الكتب لأن الوعد والوعيد منهم قبل بيان الشرع ممكن فيما

([1]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 4، ص592.

([2]) انظر: صالح، معجم الأساليب البلاغية، ص 60.

([3]) الآلوسي، روح المعاني، ج 15، ص39.

([4]) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج 2، ص542.

يتصل بالعقليات من المعرفة بالله... الخ [1]، وإفراد الكتاب والمعنى: الكتب لأن منزلها واحد، ولوحدة ما تنطق به من إفراده تعالى بالألوهية. (ليَحكم) الكتاب، والتعبير بالمضارع لأن الكتب السماوية مرجعية قطعية للأحداث والأحكام المستجدة إلى ما شاء الله من وقت، وبقراءة (ليُحكم) [2]، فالمعنى الانشغال بالفعل عن الفاعل، ولسهولة أمر الرجوع إلى الكتب في حل الخلافات وخفة مؤنته، وقد تكون هذه القراءة دالة على أنّ الخلاف الحاصل بين المذاهب في بعض الأحكام هو من رحمته تعالى بالعباد حيث أن أصحاب المذاهب لم يتبنَّوا رأياً إلا عن علم وإخلاص. و(الذين أوتوه) في هذه الآية هم اليهود والنصارى. [3]

وقال تعالى: ﭽۋ ۅ ۆ ۇ ۈ ۉ ې ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ(البقرة: 209)، والمعنى: إن نحيتم عن طريق الاستقامة وأصل الزلل في القدم، ثم يستعمل في الاعتقادات. و (البينات) المعجزات وآيات القرآن [4]، وفي الآية دليل على أن عقوبة العالم بالذنب أعظم من عقوبة الجاهل به، ومن لم تبلغه دعوة الإسلام لا يكون كافراً بترك الشرائع[5]، والآية مشتملة على الوعد والوعيد حيث أن (العزيز) الذي لا يُمنع من مراده، وذلك لا يحصل إلا بكمال القدرة، ثم أتبعه بقوله (حكيم) فاللائق بالحكمة أن يميز بين المحسن والمسيء، فكما يحسن من الحكيم إيصال العذاب إلى المسيء فكذا يحسن منه إيصال الثواب إلى المحسن، بل هذا أليق بالحكمة وأقرب للرحمة. [6]

وفي سورة النساء يقول تعالى: ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ (النساء: 170).

([1]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 6، ص14.

([2]) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص286، قد قرأ بها أبو جعفر.

([3]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 6، ص15.

([4]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص338، وجوز بعض العلماء أن يكون المقصود أهل الكتاب. انظر: القرطبي، الجامع، ج 3، ص24، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1، ص283.

([5]) القرطبي، الجامع، ج 3، ص24.

([6]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 5، ص211.

وذكر الرسول -صلى الله عليه وسلم- معرفاً مراعاة لمعنى كمال الرسالة فيه، وقد أكد تعالى فضل رسالته وكمالها وعمومها بثلاثة أمور [1]:

1-(قد جاءكم) أي: جميعاً.

2-(بالحق) مقرونة بالحق، فهي حق ثابت.

3-(من ربكم) أي: من ربك الذي خلقكم، ولذلك كان الإيمان بهذه الرسالة والإذعان لها أمراً واجباً لمصلحة الناس أجمعين.

وقوله (عليماً) يعني: بمن يستحق منكم الهداية فيهديه، وبمن يستحق الغواية فيغويه، (حكيماً) في أقواله وأفعاله وشرعه.

وقال تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ (الأنفال:63)، حيث إن قلوب الأوس والخزرج كانت على تعادٍ بلغوا فيه مبلغاً كبيراً حيث حصل بينهم حروب كثيرة في الجاهلية [2]،ولكن الله ألف بين قلوبهم فهو(عزيز) فلا يقهره شيء،(حكيم)في تدبير خلقه.

وتحدث القرآن عن دعوة الأعراب فقال: چڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہچ(التوبة: 97) والأعراب: هم أهل البدو[3]، و(أشد) أفعل التفضيل ليس على بابه، لأنه لم يذكر المفضل عليه، وحيث لم يذكر المفضل عليه يكون المعنى: أنه كفر بلغ أقصاه، وأشد أحواله، فهو كفر يلتقي فيه عدم التفاهم، والجهل الشديد، والغلظة الجافية (عليم) يعلم أحوال الجماعات ونفوسهم [4] (حكيم) فيما فرض من فرائض حيث إن (حدود) هي الفرائض. [5]

([1]) انظر: أبا زهرة، زهرة التفاسير، ج 4، ص1976.

([2]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص280، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص427، النسفي، مدارك التنزيل، ج2، ص159.

([3]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص504، النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص204.

([4]) انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 6، ص4321-4322.

([5]) القرطبي، الجامع، ج 8، ص232.

وأما قوله تعالى: چ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﮕ ﮖ ﮗ ﮘﮙ چ(الحجرات: 8)، والفرق بين الفضل والنعمة "أن فضل الله إشارة إلى ما عنده من الخير وهو مستغن عنه، والنعمة إشارة إلى ما يصل إلى العبد وهو محتاج إليه، لأن الفضل في الأصل ينبئ عن الزيادة والنعمة تنبئ عن الرأفة والرحمة وهو من جانب العباد وفيه معنى لطيف وهو تأكيد الإعطاء (فضل من الله) إشارة إلى ما هو من جانب الله الغني... ولما كان الفضل هو ما عند الله من الخير المستغنى عنه، قال (عليم) بما في خزائن رحمته من الخير، وكانت النعمة هي ما يدفع به حاجة العبد، قال (حكيم) ينزل الخير بقدر ما يشاء على وفق الحكمة".[1]

4.3.2 دلالة التعبير بالحكم في ذكره تعالى لبعض الأحكام الشرعية:

والقرآن الكريم يورد أيضاً اشتقاقات للحكم ضمن الحديث عن بعض الأحكام الشرعية كقوله تعالى: چ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ چ(البقرة: 188)، والمعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق، وهو نص على أن حكم الحاكم على الظاهر لا يغير حكم الباطن، فالحرام لا يصير حلالاً بقضاء القاضي لأنه إنما يقضي بالظاهر، ولا يحل كذلك الإدلاء إلى الحكام بالحجج الباطلة.[2]

وفي قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓﭔ ﭕ ﭖ ﭗﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ (البقرة: 220) بيان حكم أيتام المسلمين والحث على المخالطة المشروعة بالإصلاح لهم[3]، وهو بمعنى: "جعل الشيء صالحاً، وهو كون الشيء بحيث يحصل به منتهى ما يطلب لأجله، و(لهم) اللام للتعليل أو الاختصاص ووصف الإصلاح بـ (لهم) لئلا يتوهم قصره على إصلاح ذواتهم...

---

[1] الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 28، ص126.

[2] انظر: القرطبي، الجامع، ج 2، ص339.

[3] الآلوسي، روح المعاني، ج 1، ص511.

فيشمل إصلاح ذواتهم وهو في الدرجة الأولى، ويتضمن كذلك إصلاح عقائدهم وأخلاقهم بالتعليم[1]. (عزيز حكيم) للإشارة إلى ثلاثة أمور[2]:

1-أن الله يعز من يشاء، ويذل من يشاء فمن أذل يتيماً، أذله الله، ومن أعزه، أعزه الله.

2-أن الله هو الغالب على كل شيء، وهو الذي سيجازي من قام على اليتامى.

3-هذا التنظيم هو من حكمته تعالى ورحمته بالناس.

وأمّا قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉﭼ(البقرة: 228) فهي في عدة المطلقات ذوات القروء، وهي مخصصة بالحرائر دون الإماء، إلا أنها يخرج عن دلالتها المطلقات قبل البناء من ذوات القروء [3]، ويشير (عزيز حكيم) إلى المماثلة بين الحقوق والواجبات في الحقوق الزوجية، وأن ذلك أقصى ما تصل إليه المعاملة الإنسانية من سمو. وأن الله تعالى هو الذي أعز المرأة بعد ذلها، وليس لها أن تطلب العزة من غير شرع الله، وإشعار الرجل بأن الله رقيب عليه، وهو القادر القوي، وهو المُعز المذل، فلا يتعدَّ حدّ الشرع فيها. [4]

وفي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉﭼ(البقرة: 231) تحريم القصد لإضرار الزوجة فإذا قاربت بلوغ عدتها أرجعها، وتحريم اتخاذ آيات الله هزواً وذلك إما: بالسخرية منها، أو الكفر بها، أو طرحها وعدم الأخذ بها. و(الحكمة) هي: السنة المبينة على لسان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب[5]. وقد يكون سبب إطلاق اسم الحكمة على السنة أنها أعمال قائمة على العلم الموحى به، وما دام طريق هذا العلم هو الوحي فإنه أصح العلوم وكان العمل وفقه أجل الأعمال وأرفعها، فهي حكمة من

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 2، ص358.

(2) انظر: أبا زهرة، زهرة التفاسير، ج 2، ص712.

(3) انظر: القرطبي، الجامع، ج 3، ص115.

(4) انظر: أبا زهرة، زهرة التفاسير، ج 2، ص77.

(5) انظر: القرطبي، الجامع، ج 3، ص157.

هذا الباب، ولأنها بيان لمراد الله من آياته المجملة، فهي على هذه الحال منعت الناس الوقوف على ظاهر النص (الذي له تفسير) ممّا قد يوقع في الخطأ والجهل.

وأما قوله تعالى: چڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ چ(البقرة: 240) وهي منسوخة، بأن صارت أربعة أشهر وعشر [1]، ومعناها: أن حق الذين يتوفون عن أزواجهم أن يوصوا قبل أن يحتضروا بأن تمتع أزواجهم بعدهم حولاً كاملاً، أي ينفق عليهن من تركته ولا يخرجن من مساكنهن إلا من قِبل أنفسهن، بغير إخراج من ورثة الميت [2]. وعُبِّر بـ (حول) "للدلالة على التحول حتى تعود الأيام التي كانت فيها الوفاة، ولو قيل إلى السنة مثلاً لاحتمل أن ينتهي الانتفاع بالسكن بانتهاء السنة التي حصلت فيها الوفاة" [3]، و(عزيز) غالب على أمره ينتقم ممن خالف أمره (حكيم) يراعي في أحكامه مصالح عباده.

ثم في قوله تعالى: چگ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئيچ(النساء: 11) يبين حكم المواريث ويفصل الآية بقوله: چئج ئح ئم ئى ئيچ فهو تعالى (عليم) بقسمة المواريث حكيم في نسبتها وبيانها لأهلها.

وفي بيان حكم التوبة بقوله تعالى: چچ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ (النساء: 17) وقد "اتفقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين، فكل من عصى ربه فهو جاهل حتى ينزع عن معصيته [4] (عليماً) يعلم إخلاص من يتوب (حكيماً) فلا يعاقب التائب.

---

(1) القرطبي، الجامع، ج 3، ص228. وذهب الفخر الرازي لرأي أبي مسلم الأصفهاني وهو أن من يتوفى ويترك أزواجاً، وقد وصوا لأزواجهم بنفقة الحول وسكناه، إن من خرجت قبل مرور الحول فلا حرج وحتى زواجهن لأن إقامتهن بالوصية غير لازمة، وعلى هذا فالنسخ زائل. انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج6، ص158.

(2) النسفي، مدارك التنزيل، ج 1، ص190.

(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 2، ص802.

(4) انظر: القرطبي، الجامع، ج 5، ص90–92.

وأمّا قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ(النساء: 24) و ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ(النساء: 26) فالأولى عطف على المحرمات المذكورات قبلها. والتحصن ذوات الأزواج، أي هن محرمات إلا ما ملكت اليمين بالسبي من أرض الحرب، متعففين عن الزنا[1]. وقد أكد الله وصفه سبحانه بالعلم والحكمة بـ (إنَّ) وبلفظ الجلالة، وبـ (كان) الدالة على الدوام والاستمرار، فعُلم حكمة الله فيما شرع، وهو أعلم بمصلحة العباد.

وقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ(النساء: 26) لمّا ورد قبلها كثير من التكاليف، بين أنه عليم بجميع المعلومات لا يخفى عليه منها شيء، (حكيم) لا يشرع الأحكام إلا على وفق الحكمة.

وفي قوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ(النساء: 35) الخطاب للحكام والأمراء بأن إذا علموا خلافاً بين الزوجين، فابعثوا حكماً من أهله وآخر من أهلها، ويكونان من أهل العدالة والبصر في الفقه (وهذا ما يؤخذ من تسميتهما (حكمان))، وذلك إذا لم تُعلم ممن الإساءة. أمّا إذا عُلم الظالم جُبر على إزالة الضرر.[2]

وأمّا قوله تعالى: ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ(النساء: 58) ففيها أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم والفجار.[3]

وفي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ(النساء: 92) الحكم بأنه لا ينبغي ويحرم أن يقتل مؤمن مؤمناً إلا خطأ، ومن شرع

---

(1) انظر: القرطبي، الجامع، ج 5، ص129.

(2) انظر: القرطبي، الجامع، ج 5، ص174-175.

(3) القرطبي، الجامع، ج 3، ص256.

هذا الحكم هو (عليم) بكل شيء، وهو المدبر لكل شيء بحكمته، والذي يشرع الأحكام على مقتضى المصلحة الإنسانية. [1]

وأمّا قوله تعالى: ﭼﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﭼ(النساء: 111) فهي تدل على أنه لا يجني أحد على أحد، وإنما لكل نفس ما كسبت ولحكمته وعدله ورحمته كان ذلك. [2]

وقوله تعالى: ﭼﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﭼ(النساء: 130) فيها أن الزوجين إن لم يصطلحا بل تفرقا فليحسنا ظنهما بالله فقد يقيّض للرجل امرأة تقر بها عينه، وللمرأة من يوسع عليها [3]. ووصف الله بذلك لأنه واسع الرزق، واسع الفضل، واسع الرحمة، ولكنه لما ذكر الواسع وما أضافه إلى شيء معين دلّ على أنه واسع في جميع الكمالات. [4]

أما قوله تعالى: ﭼﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﭼ(المائدة:1) فقد تضمنت خمسة أحكام [5]: الأمر بالوفاء بالعقود، وتحليل بهيمة الأنعام، واستثناء ما يلي بعد ذلك، واستثناء حال الإحرام فيما يصاد، وإباحة الصيد لمن ليس بمحرم. ﭼﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﭼ تقوية لهذه الأحكام الشرعية المخالفة لمعهود أحكام العرب.

وجاء في قوله تعالى: ﭼﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭼ(المائدة: 38) ذكر حكم السارق من غير حراب [6]،وهو قطع اليد، وهو حكم من عزيز غالب لا يعارض في حكمه، حكيم فيما ذكر من حكم.

وفي شأن الحكم بين أهل الكتاب يبين تعالى أنه لا يجب على النبي –صلى الله عليه وسلم– الحكم بينهم إذا لم يكونوا أهل ذمة، وكانوا أهل موادعة فقط [1]، وهو

---

(1) انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 4، ص1803.

(2) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص730.

(3) انظر: القرطبي، الجامع، ج 5، ص408.

(4) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 11، ص69.

(5) القرطبي، الجامع، ج 3، ص31.

(6) القرطبي، الجامع، ج 6، ص159.

ما جاء في قوله تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ(المائدة: 42)، ثم يقول تعالى بعدها: ﭽﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﭼ (المائدة: 43)، وهي في شأن اليهود، وهي تعجب من تحكيمهم لمن لا يؤمنون به وبكتابه مع أن الحكم في كتابهم ثم يعرضون عنه[2]، وهذا من قبائح فعلهم. وقد تقدم الجار والمجرور على (حكم الله) فكأنه إثبات للتوراة أن فيها حكم الله ونفي ذلك عن كتب أخرى. ويُلاحظ أنّ القرآن الكريم يورد (حُكم) وهو اللفظ المفرد، ولا يذكر الجمع (أحكام) أبداً وذلك يدل على أن أحكامه تعالى لوحدة مشرِّعها كانت كالحكم الواحد، ولأن القصد منها هو الخير المطلق فهو قصد واحد فأفرد لذلك.

ثم يقول تعالى: ﭽﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﭼ(المائدة: 44) ويؤخذ منها أن من لم يحكم بما أنزل الله رداً للقرآن، وجحداً لقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– فهو كافر[3] وأن التوراة قد حكم بها النبيون –عليهم السلام– من لدن موسى –عليه السلام– إلى عيسى –عليه السلام– [4]، ثم يقول تعالى: ﭽﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲﭼ(المائدة: 45)، وتدل على جريان القصاص فيما ذكر [5]، وبعدها يقول تعالى: ﭽﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎﭼ(المائدة: 47) وهي أمر لأهل الإنجيل أن يحكموا بما فيه من الأمور، وأظهرت اللام في (ليحكم) لاختلاف الفاعل[6]. أمّا اختلاف الفواصل للآيات السابقة فلأن اليهود كانوا يبيعون حكم الله بما يشترونه من ثمن قليل يرتشونه، فهم يكفرون بذلك، والآية الثانية كان المقصود اليهود

([1]) انظر: القرطبي، الجامع، ج 3، ص184.

([2]) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص636.

([3]) انظر: القرطبي، الجامع، ج 3، ص193.

([4]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص194.

([5]) القرطبي، الجامع، ج 3، ص193.

([6]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 3، ص319.

كذلك فبعد خروجهم عن حكم الله في القصاص بين عباده، فكأنهم مع كفرهم صاروا ظالمين، وكل كافر ظالم لنفسه، إلا أنه قد يكون كافراً غير ظالم لغيره، فوُصف في هذه الآية بصفة زائدة على صفة الكفر وهي ظلمه للعباد بخروجه عن الحكم بالقصاص، وفي الآية الثالثة معناها أنه قد قيل لهم ذلك في ذلك الزمان كما يقال لمن لم يحكم بما أنزل الله: أنه لا يبلغ منزلة الكفر، وإنما يوصف بالفسق [1]، وقد قال تعالى في معرض الذم لأحكام الجاهلية: ﭽ ﯾ ﯿﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭼ(المائدة: 50)، فجعل أحكامها الكثيرة بمثابة حكم واحد وذلك لفسادها وسمّاها حكماً وأضافه للجاهلية، وقد عُلِم أن معنى الحكم قائم على العمل عن علم، فجمع تعالى الضدَّين معاً فصار الأمر كالتبكيت لهم بأن ما يفعلون هو الجهل بعينه.

وجاء في قوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﭼ(المائدة: 95) تحريم صيد البر للمحرم [2]، وفي ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ(الأنفال: 67) أن قتل المشركين وأسرهم يوم بدر كان أولى بالصواب من أخذ الفدية وإطلاقهم.[3]

وجاء تحريم تمكين المشرك من دخول الحرم أجمع [4] في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ(التوبة: 28)، وجاء حكم مصارف الزكاة في قوله تعالى: ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰﮱ ﯓ ﯔ ﯕﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ(التوبة: 60)، جاء ذكر بعض الأحكام في سياق مدح المؤمنين والمؤمنات في قوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕﮖ

---

[1] انظر: الإسكافي،محمد بن عبد الله،(ت 431هـ)، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز،دار المعرفة،بيروت،2002، ط1، ج3، ص303.

[2] القرطبي، الجامع، ج 3، ص303.

[3] الطبري، جامع البيان، ج 6، ص286.

[4] القرطبي، الجامع، ج 8، ص104.

ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ چ(التوبة: 71).

وأما في قوله تعالى: چ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ چ(النور: 10) فالمعنى بتفضله تعالى ونعمته وأنه يقبل التوبة من عباده، وحذف جواب لولا لتهويله.

وفي نفس السورة يذكر تعالى أنه يوضح لكم الأحكام الشرعية والحكم القدرية وهو عليم بما يصلح عباده حكيم في شرعه وقدره فيقول: چ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ چ(النور: 18) ثم يبين في قوله تعالى: چ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ چ(النور: 48) أن بعض المنافقين وبعض المؤمنين إذا دعوا إلى حكم الرسول –صلى الله عليه وسلم– أعرضوا لكون الحق عليهم، ولعلمهم أنه –صلى الله عليه وسلم– لا يحكم إلا بالحق.

وعند مدحه تعالى لطاعة المؤمنين يقول: چ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ چ(النور: 51). ثم يبين تعالى أدب الاستئذان في قوله تعالى: چ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ چ(النور: 58–59) ولا عجب في أنه تعالى يقول: چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ چ(النمل: 78) فجمع القضاء والحكم معاً، فهو بعزته يلزم العباد بأحكام إلهية تجري عليهم رغماً عنهم، أحدها: أنه لا يُعجِّل العقوبة ثم يقول: (بحكمه) أي أنّ ذلك ليس عبثاً وهذا لا يليق به تعالى وإنما لأنه يعلم أحوالهم ومآلهم، ولأن أفعاله كلها لحكمة.

ثم إنه تعالى يثبت الحكم لنفسه ويخصّ نفسه به بقوله چ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ چ(القصص: 70)، وقوله: چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ چ(القصص: 88).

وفي بيان سوء بعض أحكام الجاهلية وبيان أن جزاء الإصرار على المعاصي حاصل لا محالة، وظن العصاة غير ذلك[1] يقول تعالى: چ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص342.

ﯼ ﭼ (العنكبوت: 4)، ﭼﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞﮟ

ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ(الأنعام: 136) و ﭽﭾ ﭿ

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ(النحل: 59) و ﭽﯙ

ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨﯩ ﯪ ﯫ ﯬﭼ(الجاثية: 21)

وفي جميعها أحكام بعيدة كل البعد عن الصواب ناسبها التعبير عنها بـ (ساء) ومعناه: بئس على وجه الذم. (1)

ثم يأتي توجيه النبي –صلى الله عليه وسلم– بأن الحكم عند الاختلاف يرجع به إلى حكم الله تعالى بقوله: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﭼ (الشورى: 10).

ويستمر القرآن الكريم في الحديث عن الأحكام، فيأتي فيه بيان أنه ما ينبغي لأحد من البشر أن يكلمه ربه إلا على وفق طرق معينة(2) ترد في قوله تعالى: ﭽ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﭼ(الشورى:51)، فهو تعالى علي عن صفات المخلوقين، حكيم في أفعاله.

وفي الحكم الخاص بأهل بيعة الرضوان بأخذ مغانم خيبر دون غيرهم (3) بقول تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ(الفتح: 19) ولمّا أمر المسلمين بترك موالاة المشركين اقتضى ذلك مهاجرة المسلمين من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام، وكان التناكح من أوكد أسباب الموالاة، فبين القرآن أحكام مهاجرة النساء في قوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭼ(الممتحنة: 10).

وبعد الحث على القروض الحسنة شرعاً قال تعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ(التغابن: 18) و (العزيز الحكيم) المبالغ في القدرة والحكمة. (4)

---

(1) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص342.

(2) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 4، ص163.

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 11، ص350.

(4) الآلوسي، روح المعاني، ج 14، ص323.

وفي قوله تعالى: ﭽﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭨ ﭩ ﭪﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭼ (التحريم:
2)بيان فرضية كفارة اليمين[1]ثم في قوله تعالى: ﭽﮀ ﮁ ﮂ ﮃﭼ (التين:8) وهو أحكم الحاكمين في صدور أحكامه، ولمّا كان في الدنيا كثير من الحاكمين أخبر تعالى عن نفسه أنه أفضل من حكم على الإطلاق، فكل أحد علمه قاصر، ولكن علمه تعالى كامل وأخبر عن ذلك بطريق الاستفهام التقريري. [2]

5.3.2 دلالة التعبير بالحكم عند الإخبار عن تسبيح المخلوقات لله تعالى:

ويُخبر القرآن الكريم عن تسبيح كل شيء لله تعالى مقروناً ذلك بأحد مشتقات (الحكم) في قوله تعالى:ﭽﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ (الحديد:1)، وقوله تعالى: ﭽﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑﮒ ﮓ ﮔ ﮕﭼ(الحشر: 1)، وقوله: ﭽﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋﭼ(الحشر: 24)، وقوله: ﭽﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝﭼ(الصف: 1)، وقوله: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚﭼ (الجمعة:1)، وقد جاء في بعض الفواتح: سبح بلفظ الماضي، وبعضها بلفظ المضارع، وبعضها بلفظ المصدر، وبعضها بلفظ الأمر "استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها وهي أربع".[3]

ويُلاحظ مما سبق أن كثيراً من أحكام القرآن الكريم جاء معها أحد مشتقات (الحكم) كتعلة لسلامة هذه الأحكام من الخلل، وأنها على وفق علم الله تعالى الكامل في علمه، وإظهاراً أنّ المقصود منها دائماً وأبداً هو الإصلاح، ومنع البشر من ظلم أنفسهم وتعريضها للعذاب–فسبحان الله العظيم– الذي لو جُعِل البحر مداداً لكلماته لنفد.

---

(1) انظر: القرطبي، الجامع، ج 18، ص185.

(2) انظر: الزحيلي، التفسير المنير، ج 15، ص691.

(3) النسفي، مدارك التنزيل، ج 4، ص367.

6.3.2 دلالة التعبير بالحكم في الحديث عن بعض غزوات النبي –صلى الله عليه وسلم–:

وقد ذكر القرآن الكريم مشتقات للحكم ضمن آيات تحدثت عن غزوات للنبي – صلى الله عليه وسلم– كقوله تعالى: چڑ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ گ ﮗ ﮘ چ(آل عمران:126) فالله تعالى يسَّر الإمداد للمسلمين في غزوة بدر وحقق لهم النصر، وهو العزيز الذي ينصر من يريد نصره، والحكيم الذي يعلم من يستحق نصره وكيف يعطاه.[1]

وكذلك قوله تعالى: چٻ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ چ(الأنفال: 10) وأكّد بـ (إنَّ) هنا لأنّ الموقف هنا جاء بعد ذكر استغاثة المسلمين، فناسب ذلك التأكيد بأن الله معهم.

ثم يوجِّه تعالى المؤمنين إلى الثبات في طلب العدو، فكما تصيبهم الجراح فإنها تحصل لعدوِّهم، وأنتم ترجون المثوبة والنصر، وهم لا يرجون شيئاً[2]، وهذا في قوله تعالى: چه ه ے ے ۓ ۓ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې چ(النساء: 104) فهو تعالى (علياً حكيماً) "لا يكلفكم شيئاً ولا يأمركم ولا ينهاكم إلا لما هو عالم به مما يصلحكم".[3]

ثم إن في قوله تعالى: چگ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ چ (الأنفال: 49) مقولة منافقي المدينة، ومن هم ليسوا ثابتي الأقدام في الإسلام لمن ذهب لغزوة بدر فما علموا أن العزيز يسلط القليل الضعيف على الكثير القوي، والحكيم لا يسوِّي بين وليّه وعدوّه[4]. ثم في الحديث عن أسرى بدر يقول تعالى: چڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃچ(الأنفال: 71) فإن أرادوا نكث ما عاهدوا النبي –صلى الله عليه وسلم– من الإسلام أو منع ما ضمنوا من الفداء، فقد

([1]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 4، ص78.

([2]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص725.

([3]) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص561.

([4]) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص153.

خانوا الله من قبل بكفرهم به[1] والله عليم بما يبطنونه من إخلاص أو خيانه، حكيم فيما يجازيهم به. [2]

ويخبر القرآن الكريم أن الله تعالى يُذهب وجد قلوب المؤمنين من خزاعة على القوم الذين نكثوا أيمانهم من المشركين، وعن منّه تعالى بقبول التوبة على من تاب وهو تعالى (عليم) بمن هو للتوبة أهل (حكيم) بتصريف العباد من حال كفر إلى إيمان [3]. بقوله تعالى: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ(التوبة: 15). وأما في الحديث عن غزوة تبوك في قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ(التوبة: 106) فيثبت بها كذلك فضله بقبول التوبة –إن شاء– للمتخلفين عنها.

ثم يذكر تعالى نعمة إنزال السكينة في قلوب المؤمنين يوم الحديبية بقوله: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ(الفتح: 4) والعلم والحكمة صفتان مقتضيتان عزة النصر لمن أراد الموصوف بهما نصره. [4]

وفي معرض الرد على المنافقين الظانين أن النبي –صلى الله عليه وسلم– وأصحابه يقتلون في تبوك ويهزموا [5] يقول تعالى: ﭽ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ(الفتح: 7) فله جنود السماوات والأرض أنصاراً على أعدائه، وذكر "صفة العزة من حيث تقدم الانتقام من الكفار، وفي التي قبلها قرن الحكمة بالعلم من حيث وعده بمغيبات". [6]

ولا شك في أن غزوات النبي –صلى الله عليه وسلم– وما يحصل نتيجة لها من نصر وشهادة في سبيل الله وقوة وعزة للإسلام وأهله وما تربيه نتائجها في نفوس المؤمنين من أمور عظيمة لا يصدر الأمر بها إلا من ذي حكمة بالغة.

([1]) انظر: النسفي، مدار التنزيل، ج 2، ص162.

([2]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 2، ص555.

([3]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 6، ص333.

([4]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 5، ص127.

([5]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص223.

([6]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 5، ص128.

7.3.2 دلالة التعبير بالحكم في سياق ذم الشرك وأهله:

وأمّا في سياق ذم الشرك وأهله فيقول تعالى: چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چ(النساء: 60) فهم في إعراضهم عن أحكام الرسول –صلى الله عليه وسلم– وطلبهم الحكم من طواغيتهم وهي: كل ما يعبد من دون الله [1]، متكلفين في ذلك وذلك لعلمهم أنها لا تضر ولا تنفع، ولعلمهم أنك لا تحكم إلا بالحق، وهذا ما دلّت عليه صيغة المفاعلة.

وجاء في قوله تعالى: چ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ چ (الأنعام: 139) وهذا أحد أحكام الجاهلية، والمراد من الوعيد هنا (إنه حكيم عليم) أي: ليكون الزجر واقعاً على حد الحكمة، وبحسب الاستحقاق [2]. وفي چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ چ(يونس: 35) بيان أن الله وحده هو الذي يهدي للحق، بما ركب في المكلفين من العقول للنظر في الأدلة [3]، وذلك لا يحصل إلا بفضله تعالى أولاً، فكيف بعد العلم بهذا تزعمون أن لله أنداداً يفعلون فعله، والاستفهام الاستنكاري لفعلهم هو من حيث أن الحكم بأمر يكون بعد العلم به بقصد المنع من الفساد والظلم، وهم بشركهم مع علمهم الباطني أن الهداية لله فقط قد عطلوا هذا العلم عن مقصوده الأساس بأن يرتفع بالإنسان عن ظلم نفسه وتعريضها للعذاب بإنزالها إلى الحضيض، فناسب ذلك السؤال عن حال ذلك الحكم، لأنه مخالف لمقصود الحكم أصلاً.

وهذا التعبير لم يرد في القرآن الكريم إلا في سياق ذم الشرك وأهله، وذلك في قوله تعالى: چ ٱ ب ب ٻ چ(الصافات: 154)، و چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ چ(القلم: 36) فأفسد حكم على الإطلاق هو الشرك إذ أن العقل السليم يرفضه تماماً.

---

(1) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج 3، ص101.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 13، ص228.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص346.

وأما في قوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چ(الإسراء: 39) فهي إشارة إلى تكاليف تقدمت في سياق الآيات منها: تحريم قتل النفس إلا بالحق، وتحريم أكل مال اليتيم بالباطل، والنهي عن التكبر، وسمى هذه التكاليف (حكمة)، وإنما سماها بذلك لوجوه حاصلها يرجع إلى الأمر بالتوحيد والطاعات والإعراض عن الدنيا، والعقول تدل على صحتها، وكذلك فإن الأحكام المذكورة واجبة الرعاية في جميع الأديان، وكذلك فالحكمة معرفة الحق لذاته والخير لأجل العمل به، والأمر بالتوحيد القسم الأول، والتكاليف القسم الثاني فثبت أن ما ذكر في هذه الآيات عين الحكمة [1]. ثم إنه تعالى ينفي أن يكون له شريك في حكمه في قوله: چ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى چ (الكهف: 26) وقدّم الجار والمجرور على المفعول لاختصاصه بالأهمية كدليل على نفي الشريك إذ هو دليل قوي على نفي ذلك، فلو كان هناك شريك لما كان الكون على هذا النسق العجيب. وفي تحقير دعوى الشرك يقول تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ چ(العنكبوت: 42)، فكأن ما يدعون من دونه عز وجل لا يصلح أن يسمى شيئاً لمزيد حقارته(وهو العزيز الحكيم)في موضع الحال.[2]

وفي دحض دعواهم أن الآلهة تجلب نفعاً أو تبعد شراً يقول تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ چ(سبأ: 27)، "فإن كانت قصصكم صحيحة فيما ذكرتم، فليست آلهتكم هي التي حققت (ذلك) بل... الله العزيز بقوته الغالبة، الحكيم في كل أفعاله".[3]

وجاء في قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ چ(الزمر: 3) و چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى چ(الزمر: 46) أنه تعالى سيفصل بينهم يوم القيامة في دعوى شركهم، بحكمه تعالى

([1]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، ص213-214.

([2]) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 10، ص366.

([3]) الميداني، معارج التفكر، ج 12، ص81.

وهو القائم على علمه بما كانوا يفعلون، والقصد من هذا الحكم تصديق ترهيبهم منه في دار الدنيا.

وقوله تعالى: ﭽﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ(غافر: 12) يثبت أنه تعالى هو الحاكم في خلقه الذي لا يجور، وتعريفه لإفادة جنس الحكم وإن كانت الأحكام كثيرة.

وفي الحديث عن النفاق الذي أورثه مسجد الضرار في قلوب من أقدموا على بنائه في هدمه، إلا أن يتوبوا توبة تتقطع بها قلوبهم ندماً وأسفاً يقول تعالى: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ(التوبة: 110) وهو تعالى (عليم) بأعمال خلقه (حكيم) في مجازاتهم عنها.[1]

8.3.2 دالة التعبير بالحكمة في القرآن الكريم:

وقد ورد كذلك كثير من مشتقات (الحكم) ضمن الحديث عن بعض أنبياء الله الكرام، وقد قُرن في بعضها لفظ (الكتاب والحكمة) كقوله تعالى: ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ(البقرة: 129)، وقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ(البقرة: 151)، ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ(آل عمران: 48)، وقوله تعالى: ﭽ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ(آل عمران: 81)، وقوله تعالى: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ (آل عمران: 164)، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ(النساء: 54)، وقوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ(النساء: 113) وقوله تعالى: ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ(المائدة: 110)، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ

(1) النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص211.

ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ چ(الجمعة: 2)

والحكمة في الأولى: السنة[1] لأن بها تكون الإصابة في القول والعمل. وكل ما وُضِع في مكانه اللائق به من قول أو فعل فهو من الحكمة. [2]

وأمّا في قوله تعالى: چڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅچ(البقرة: 251)، فقد عطفت الحكمة على الملك حيث أن الآية في الحديث عن داوود –عليه السلام– وقد جمع الله له الملك والحكمة معاً. (3)

9.3.2 دلالة التعبير بالحكم في سياق الإنعام على بعض أنبياء الله الكرام–عليهم السلام–

وجاء كذلك في مثل هذه الآيات التي تتحدث عن أنبياء الله الكرام عطف الحكم على الكتاب في قوله تعالى: چڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژچ(آل عمران: 79)، وقوله تعالى: چۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئاچ(الأنعام: 89)، وقوله تعالى: چڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چچ (الجاثية: 16)، وهذه الآية دليل على تغاير معنى الحكم عن معنى النبوة الذي قال به بعض العلماء[4]، فالحكم هو الفهم والقدرة على تمييز الحق من الخطأ.

وجاء كذلك العلم معطوفاً على الحكم في قوله تعالى: چئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی یچ(يوسف: 22)،وقوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄچ (الأنبياء: 74)، وقوله تعالى: چہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇچ(الأنبياء: 79)، وقوله تعالى: چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀچ (القصص: 14)، وقد قيل في معنى (حكماً) : الحكمة[5]، وقيل:

---

(1) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 1، ص127.

(2) مغنيه، الكاشف، ج 1، ص238.

(3) انظر: الآلوسي، روح المعاني، ج 1، ص397.

(4) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 2، ص211.

(5) الآلوسي، روح المعاني، ج 11، ص400.

النبوة[1]. والحكم الذي هو الفهم والقدرة على التمييز مع العلم ضرورات قبل أن يكلّف بالنبوة. وهذا المعنى يتلائم مع قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ(الرعد: 37)، وقوله تعالى: چ ٱ ب ب ب پ پ پچ (مريم: 12)، وقوله تعالى: چ پ پ پ پ پ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺچ(الشعراء: 21)، وقوله تعالى: چ ئى ئي بج بح بخ بم چ(الشعراء: 83)، وكذلك مع قوله تعالى: چ گ گ گ گ گ گ گ ڱ ڱ ڻ ڻ ڻ ڻ ۀچ(الأنبياء: 78) فكلاهما –عليهما السلام– حكما بالحكم الحق، ولكن حكم أحدهما بالصلح، والآخر بالحكم الخاص الأصل في المسألة.

هذا وإنه قد وردت الحكمة في قوله تعالى: چ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ(النحل: 125)، وقوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ(ص: 20)، وقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃچ(الزخرف: 63)، وهي معرفة أفضل العلوم بأفضل الطرق.

وقد جاء في شأن إبراهيم –عليه السلام– قوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چچ (البقرة: 260) فالعزة لله وحده فلا يركن إليه مؤمن إلا عز، وعزة الله هي عزة القوي الغالب، وتقرير الموت والحياة للإبتلاء وكل ذلك من مقتضى الحكمة الإلهية. [2]

وأما قوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ ٺ ٺ ٺ ٺ چ(آل عمران: 62) فإن اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر من نفي الإلهية عن عيسى –عليه السلام– (لهو) ضمير فصل دخلت عليه لام الابتداء لزيادة التقوية، وضمير الفصل للقصر، (وما... الله) تأكيد لحقيقة هذه القصص (وإن... الحكم) فكيف يكون إله وهو غير عزيز وهو محكوم. [3]

([1]) القرطبي، الجامع، ج 11، ص306.

([2]) انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج 2، ص968.

([3]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 3، ص267.

وأما قوله تعالى: چ گ ک ڳ ڳگ گ گ گ ںچ(النساء: 158) فإن رفع عيسى–عليه السلام– من الدنيا إلى السماوات وإن كان كالمتعذر على البشر، لكنه لا تعذر فيه بالنسبة إلى قدرتي وإلى حكمتي. [1]

وقوله تعالى: چچ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈڈ ژ ژ ڑ ڑ ڑ چ(النساء: 165) فالأمر الذي يطلبونه منه تعالى هين في القدرة، ولكنهم طلبوه تعنتاً، وقد طلب قوم موسى –عليه السلام– ذلك منه فما زادهم إلا مكابرة. [2]

وجاء في قوله تعالى: چئو ئۇ ئۇ ئۆئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئىچ (المائدة: 118) وهو كلام يتضمن رد المشيئة إلى الله تعالى [3]، فهو (العزيز) القوي القادر على الثواب والعقاب (الحكيم) الذي لا يثيب ولا يعاقب إلا عن حكمة وصواب. [4]

وقوله تعالى: چٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ چ(الأنعام: 83) فهو تعالى (حكيم) في سياسته خلقه، وتلقينه أنبياءه الحجج على أممهم المكذبة لهم، (عليم) بما يؤول إليه أمر رسله والمرسل إليهم. [5]

وقوله تعالى: چۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆچ(التوبة: 40) وهي إعلام من الله لأصحاب رسول الله –صلى الله عليهم– أنه المتوكل بنصر رسوله على أعدائه، اعانوه أو لم يعينوه، فهو (عزيز) في انتقامه وانتصاره، منيع الجناب لا يضام من لاذ ببابه، واحتمل بالتمسك بخطابه (حكيم) في أقواله وأفعاله. [6]

([1]) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 1، ص103.

([2]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 11، ص110.

([3]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص190.

([4]) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص696.

([5]) انظر: الطبري، جامع البيان، ج 5، ص256.

([6]) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص473.

وفي قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڤ ڦ ڤ ڦ ڤ ڦ ڦ

ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڄڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (يوسف: 6) وقوله تعالى: چہ ہ ہ ھ ہ

ھھ ے ےۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇ چ(يوسف: 83) وقوله

تعالى: چڑ ڑ ڑ ڑ ک ک کک گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ گ گ ڳڳ

ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ

ۇۆ ۆ ۆ ۈ ۈ چ(يوسف: 100) وقوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ب پ پ پپ پ پ

ڀ ڀ ٺ چ(الأحزاب:1)، فذكر تعالى العلم بمواضع الفضل ممن يصلح للاجتباء وبحال نبيه من الحزن والأسف، ومصالح خلقه وما تضمره نفوس أعداء أنبيائه، ثم ذكر أنه (حكيم) بوضعه الأشياء في مواضعها كإيجاد أسباب الجمع بعد التفرق، وهداية من شاء وإضلال من شاء. وكذلك قوله تعالى: چ تم تى تي تجثم ثى ثي جحجم چ(الذاريات: 30) وقدمت فيها الحكمة على العلم للإشارة إلى عدم استبعاد هذا الأمر ممن وصف نفسه بالمبالغة في الحكمة، وهو تعالى (عليم) بالمصالح.

وترد العزة والحكمة أيضاً: في قوله تعالى: چگ گ ڳ ڳ گ گ گ گ ںں

ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ چ(إبراهيم: 4)، وقوله تعالى: چۀ ہ ہ ہ ہ ھ

چ(النمل: 9)، وقوله تعالى: چ ڎ ڎ ڎڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑک ک ک ک ک گ

چ(العنكبوت: 26) وقوله تعالى: چڃ ڃ ڃ ڃ ڃچ چ چ چ چ چ(الجمعة:

3). فهو تعالى عزيز لا يغلب على مشيئته، وحكيم يضع الأشياء مواقعها [1]، وهما لفظان يناسبان التمهيد لظهور معجزة [2]، وهما صفتان بليغتان تقتضيان استحقاق التوكل عليه. [3]

وما زال الحديث مستمر عن آيات تتحدث عن أنبياء الله الكرام، تتضمن مشتقات للحكم منها قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ

ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڄڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ چ(آل عمران: 55)،

وقوله تعالى: چۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ ۋ ۋ ۅ ۅ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئائە ئە ئو

([1]) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 13، ص188.

([2]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص182.

([3]) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج 4، ص314.

ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ چ(المائدة: 49)، وقوله تعالى: چ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ (الأعراف: 87)، وقوله تعالى: چ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ چ(ص: 22)، وقوله تعالى: چ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ چ(ص:26) ويلاحظ التقييد فيها جميعاً للحكم بالظرفية (بين) لاستغراق جميع أحوالهم وأعمالهم.

ثم يرد إثبات لميزة حكم الله تعالى في كثير من الآيات كقوله تعالى: چ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ(يونس: 109)، قوله تعالى: چ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ چ(هود: 45)، وقوله تعالى: چ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ چ(يوسف: 40)، وقوله تعالى: چ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ چ(يوسف: 67)، وقوله تعالى: چ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ چ (يوسف: 80)، وقوله تعالى: چ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ چ(الطور: 48)،وقوله تعالى: چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ چ(القلم: 48)، وقوله تعالى: چ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ چ(الإنسان: 24)، وقوله تعالى چ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ چ(الأنبياء: 112)، وقوله تعالى: چ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ چ(الحج: 52).

وأما كونه تعالى (خير الحاكمين) فلأنه لا يحكم إلا بالحق [(1)]، وأما قصره تعالى الحكم على نفسه مع أن أحكام الدنيا كثيرة، فلأنه تعالى خلق الخلق ابتداء وكل ما يحصل منهم هو تبعاً لخلقهم. وقد يكون المعنى أن العلم الكامل الذي يبنى عليه الإتقان الكامل للأمور ليس إلا لله تعالى.

([1]) القرطبي، الجامع، ج 4، ص389.

أما (فاصبر لحكم ربك) فقد وردت ثلاث مرات في القرآن الكريم وكلها كان الخطاب فيها للنبي –صلى الله عليه وسلم– والأمر فيها للصبر على ما حكم به على النبي –صلى الله عليه وسلم– من تبليغ الرسالة وتحمل أذى قومه.

وأما في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ(غافر: 8) وهي دعاء الملائكة لأهل الإيمان بدخول الجنة ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم، و(إن... الحكيم) إن والجملة الإسمية، وضمير الفصل يقصد به المبالغة في التعبير عن مشاعر الثناء، مع إفادة القصر.(1)

10.3.2 دلالة التعبير بالحكم في سياق الحديث عن القرآن الكريم:

إن مشتقات (الحكم) في القرآن الكريم جاءت كذلك ضمن الحديث عن القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ(آل عمران: 7)، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ(آل عمران: 23)، وقوله تعالى: ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ(آل عمران: 58)، وقوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﭼ(النساء: 105)، وقوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ(المائدة: 48)، وقوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ(الأنعام: 114)، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ(يونس: 1)، وقوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ(هود: 1)، وقوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ(النمل: 6)، وقوله تعالى: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ(لقمان: 2)، وقوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭼ(يس: 2)، وقوله تعالى: ﭽ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭼ(الزمر: 1)، وقوله تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ (فصلت: 42)، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ

(1) انظر: الميداني، معارج التفكر، ج 12، ص328.

(الشورى: 3)، وقوله تعالى: چژ ڑ ک ک ک ک گچ (الزخرف: 4)، وقوله تعالى: چٻ ٻ ٻ پ پ پچ(الجاثية: 2)، وقوله تعالى: چگ گ گ گ گ ڳ چ(الأحقاف: 2)، وقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦچ(محمد، 20)، وقوله تعالى: چئا ئا ئە ئە ئو ئو چ(القمر: 5).

وفي هذه الآيات دعوة لتحكيم كتاب الله فيما يختلف فيه والتعبير بالمضارع يدل على تجدد صلاحية الأخذ بأحكام القرآن الكريم حتى قيام الساعة، والحَكَم: أبلغ من الحاكم وهو من يحكم بالحق دائماً وابداً لأنه صفة تعظيم ومدح [1]، ولذلك كان الاستنكار أبلغ على من يبتغي حكماً غيره تعالى.

أمّا وصف القرآن بـ (الحكيم) فمعناه: المحكَم، أو كأنه ينطق بالحكمة لكثرة حِكَمِه [2]، أو أنه بمعنى: الحاكم، بمعنى أن الأحكام تستفاد منه.وهو ذو حكمة في نظمه وكثرة علومه.[3]

أما قوله تعالى: چٺ ٺ ٺ ٿ چ(الدخان: 4) بعد الحديث عن إنزال القرآن الكريم، فهي جملة مستأنفة، فُسِّر بها جواب القسم، كأنه قيل: أنزلناه لأن من شأننا الإنذار والتحذير من العقاب، وكان إنزالنا إياه في هذه الليلة خصوصاً لأن إنزال القرآن من الأمور الحكميّة، وهذه الليلة مفرق كل أمر حكيم ومعنى يفرق: يفصل ويكتب كل أمر من أرزاق العباد وآجالهم وجميع أمور العباد إلى ليلة القدر التي تجيء بعدها (حكيم)، مفعول على ما تقتضيه الحكمة. [4]

([1]) انظر: العسكري، الفروق اللغوية، ص 157.

([2]) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 1، ص292.

([3]) انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 8، ص74.

([4]) انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج 4، ص187.

وأما المحكَم من آيات القرآن الكريم فإنه يُطلق في لسان الشرعيين على ما يقابل المنسوخ تارة وعلى ما يقابل المتشابه تارة أخرى؛ فيراد به على الاصطلاح الأول: الحكم الشرعي الذي لم يتطرق إليه نسخ، ويراد به على الثاني: ما ورد من نصوص الكتاب أو السنة دالاّ على معناه بوضوح لا خفاء فيه. [1] أمّا المتشابه فأصله "أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني".[2]

وقد نسب الزرقاني إلى الرازي تعريفاً للمحكم والمتشابه نَصُّه: "المحكم ما كانت دلالته راجحة، وهو النص والظاهر، أما المتشابه فما كانت دلالته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول، والمشكل [(ثم فسَّره الزرقاني فقال:)] اللفظ الذي جعل موضوعاً لمعنى، إما ألا يكون محتملاً لغيره، أو يكون محتملاً لغيره، الأول النص، والثاني إما أن يكون احتماله لأحد المعاني راجحاً ولغيره مرجوحاً، وإما أن يكون احتماله لهما بالسوية. واللفظ بالنسبة للمعنى الراجح يسمّى ظاهراً، وبالنسبة للمعنى المرجوح يسمّى مؤولاً، وبالنسبة للمعنين المتساويين أو المعاني المتساوية يسمّى مشتركاً، وبالنسبة لأحدهما على التعيين يسمّى مجملاً، وقد يسمّى اللفظ مشكلاً إذا كان معناه الراجح باطلاً، ومعناه المرجوح حقاً".[3]

([1]) انظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج 2، ص291.

([2]) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (1988م)، ط1، ج3، ص69.

([3]) الزرقاني، مناهل العرفان، ج 2، ص293-294.

الخاتمـة :

توصلت الباحثة من دراسة القضاء والحكم في القرآن الكريم من الناحية الدلالية إلى ما يلي:

1-الألفاظ هي أكثر الرموز اللغوية دلالة على المعنى، وأدقها تعبيراً.

2-لا ترادف بين ألفاظ القرآن الكريم وهو ما أثبتته كثير من البحوث.

3-جاء ذكر مشتقات القضاء في القرآن المكي أكثر من ذكرها في المدني، وذلك لأن ترسيخ الجذر الاعتقادي للقضاء والإيمان به في بداية نشوء المجتمع الإسلامي هو ادعى في الأهمية.

4-جاء في القرآن الكريم الجمع بين مشتقات للقضاء والحكم معاً في ثلاث آيات هي: (النساء: 65) و(الأنعام: 57) و(النمل: 78).

5-ذكر القرآن الكريم لفظ الحكم ثلاثين مرة، ولفظ الحكمة عشرين مرة.

6-جاء ذكر الحكم ومشتقاته في القرآن المدني أكثر منه في القرآن المكي وذلك لأنه قد قوي البناء الإسلامي، فصار التوجه للتشريع أولى.

7-وردت مشتقات الحكم في نصف سور القرآن الكريم.

8-الفعل من القضاء يتعدى إلى مفعول به أول وثاني بتضمنه لمعنى أفعال تعود في معناها إلى الأصل اللغوي في القضاء وهو القطع.

9-دلالة التعبير بالقضاء في القرآن الكريم تحمل معنى الإلزام في جميع مواقع ورود مشتقاته.

10-دلالة التعبير بالحكم في القرآن الكريم هي إرداف العلم بالعمل المتقن الصائب، وقد يرد مسنداً لمن لم ينتفع بعلمه بقصد التهكم أو الاستنكار.

11-جاء لفظ (الحكم) في القرآن الكريم مفرداً، وذلك لوحدة الأحكام الإلهية من حيث وحدة موجدها ووحدة هدفها وهو الخير المطلق، أما أحكام الجاهلية فأفردت لأن سبب وجودها هو واحد وهو فساد نفوس من حكم بها لوحدة مآلها وهو الفساد.

المراجع

الأزدي السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين، (ت 412هـ)، **حقائق التفسير** ، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الإسكافي، محمد بن عبد الله، (ت 431هـ)، (2002م)، **درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز**، دار المعرفة، بيروت، ط1.

الأصفهاني، محمد بن الفضل،(ت في حدود 425هـ، (1986م)، **بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)** ، تحقيق: محمد مظهر، دار المدني، جدة، ط1.

الألباني، محمد ناصر الدين، (1983م)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، المكتب الإسلامي، دمشق، ط1.

الألباني، محمد ناصر الدين، (1982م)، **صحيح الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير)**، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ط).

الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت 1170هـ)، (2001م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ضبطه: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت 926هـ)، (د.ت)، **عماد الرضا ببيان أدب القضا**، مكتبة الأوقاف، بغداد، (د.ط).

أنيس، إبراهيم، (1952م)، **في اللهجات العربية**، مطبعة البيان العربي، ط2.

أنيس، إبراهيم وآخرون، (1985م)، **المعجم الوسيط**، إشراف: حسن عطية ومحمد أمين، مجمع اللغة العربية، مصر، ط2.

الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، (ت 905هـ)، (2004م)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، (1981م)، **الجامع الصحيح**، دار الفكر، بيروت، ط1.

بدوي، أحمد أحمد، (د.ت)، **من بلاغة القرآن**، دار النهضة، القاهرة، (د.ط).

البروسوي، اسماعيل حَقّي الخلوتي، (ت 1127هـ)، (2003م)، **روح البيان في تفسير القرآن**، ضبط: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

أبو البصل، عبد الناصر موسى، (د.ت)، **نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون**، دار النفائس، الأردن، (د.ط).

البطوش، أمين محمد، سلام المناسية، (1995م)، **الإعجاز العددي في القرآن الكريم**، نظرة في سورة الإسراء وسورة سبأ وسورة يوسف ونبوءة القرآن، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، العراق.

البغدادي، إسماعيل باشا، (1982م)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، دار الفكر، دمشق، (د.ط).

البغوي، الحسين بن مسعود الغرّاء، (ت 516هـ)، (1993م)، **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

البقلي، صدر الدين روزبهان، (2008م)، عرائس البيان في حقائق القرآن، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

البهوتي، منصور بن يونس، (ت 1051هـ)، (د.ت)، **شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى**، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

البهوتي، منصور بن يونس، (1051هـ)، (د.ت)، **كشاف القناع عن متن الإقناع** ، مطبعة الحكومة، الرياض، (د.ط).

ابن تيمية، أحمد الحراني، (1998م)، **مجموعة الفتاوى**، عناية: عامر الجزار وأنور البار، دار الوفاء، المنصورة، ط2.

الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، (ت 875هـ)، (1997م)، **تفسير الثعالبي المسمة بالجواهر الحسان**، تحقيق: علي محمد وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

الثعلبي، أبو إسحق أحمد بن محمد، (ت 427هـ)، (2004م)، **الكشف والبيان في تفسير القرآن** ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، (1991م)، **أسرار البلاغة** ، تعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، (2007م)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط1.

الجرجاني، علي بن محمد، (ت 816هـ)، (1985م)، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط).

ابن الجزري، أبو الخير محمد الدمشقي، (ت 833هـ)، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، إشراف: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط).

ابن جزي الكلبي، أبو القاسم محمد بن أحمد، (ت 741هـ)، (1982م)، **القوانين الفقهية**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، (د.ط).

الجمل، سليمان، (د.ت)، **حاشية الجمل على شرح المنهج**، دار إحياء التراث العربي، (د.ط).

جوهري، طنطاوي، (ت1358هـ)، (2004م)، **الجواهر في تفسر القرآن المشتمل على عجائب بدائع المكونات** ، ضبط: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الجيلاني، أبو محمد عبد القادر الحسيني، (ت 561هـ)، (2009م)، **تفسير الجيلاني**، تحقيق: محمد فاضل جيلاني، مركز الجيلاني، اسطنبول، ط1.

حامد، أحمد حسن، (2001م)، **التضمين في العربية (بحث في البلاغة والنحو)** ، دار الشروق، الأردن، ط1.

الحداد، أبو بكر اليمني، (ت 800هـ)، (2003م)، **كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل**، تحقيق: محمد إبراهيم يحيى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1.

الحطاب، أحمد بن محمد، (ت 954هـ)، (د.ت)، **مواهب الجليل شرح مختصر خليل**، مكتبة النجاح، ليبيا، (د.ط).

حسان، تمام، (2000م)، **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ط2.

حسن، حسين محمد، (1989م)، **البدل في الجملة العربية-القرآن الكريم-** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1.

الحميضي، عبد الرحمن إبراهيم، (1989م)، **القضاء ونظامه في الكتاب والسنة**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1.

حوّى، سعيد، (1985م)، **الأساس في التفسير**، دار السلام، ط1.

خالد، خالد محمد، (1973م)، **رجال حول الرسول -صلى الله عليه وسلم-** ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (2000م)، **إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني**، دار عمار، الأردن، ط1.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (2004م)، **عتاب الرسول -صلى الله عليه وسلم- في القرآن تحليل وتوجيه**، دار القلم، دمشق، ط1.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، (1986م)، **بيان إعجاز القرآن من كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن البياني)**، تحقيق: محمد خلف ومحمد زغلول، دار المعارف، مصر، ط2.

الدردير،أبو البركات أحمد بن محمد، (ت 1201هـ)،(1965م)،**الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك**،دار المعارف، القاهرة، (د.ط).

الرازي، محمد بن أبي بكر، (2001م)، **مختار الصحاح**، تحقيق: سعيد محمود عقيِّل، دار الجيل، بيروت، (د.ط).

الرسْعَفي، عز الدين عبد الرازق، (ت 661هـ)، (2008م)، **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**،تحقيق:عبد الملك دهيش مكتبة الأسدي،مكة المكرمة، ط1.

الرماني، أبو الحسين علي بن عيسى، (1986م)، **النكت في إعجاز القرآن من كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن البياني)**، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط2.

الرماني، عرفة، (1988م)، **الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى**، تحقيق: فتح الله صالح المصري، دار الوفاق للطباعة والنشر، المنصورة، ط2.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السَّري، (ت311هـ)، (1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزحيلي، وهبه، (2003م)، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، دار الفكر، دمشق، ط2.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، (1988م)، **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، تخريج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1988م)، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق: مصطفى عبد القادر وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الزركلي، خير الدين بن محمود، (2002م)، **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)**، دار العلم للملاين، ط15.

الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 528هـ)، (د.ت)، **كشاف حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (د.ط).

أبو زهرة، محمد، (ت 1974م)، (د.ت)، **زهرة التفاسير** ، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط).

الزيادي، حاكم مالك،(1980م)،**الترادف في اللغة**،دار الحرية للطباعة،بغداد، (د.ط).

أبو زيد، نايل ممدوح، (2006م)، **دراسات في إعجاز القرآن البياني** ، مطبعة الأزهر، مؤتة-الأردن، ط1.

أبو زيد، نايل ممدوح، (2002م)، **الفعل والعمل في القرآن الكريم دراسة دلالية** ، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد السادس.

أبو السعود، محمد بن محمد العَمادي الحنفي، (ت 982هـ)، (1999م)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت، ط1.

السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي، (1982م)، **مفتاح العلوم**، مطبعة التقدم العلمية، مصر، (د.ط).

سلام، علي محمد، (2005م)، **المفردات القرآنية كلام الله العزيز الحكيم**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، (د.ط).

السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، (ت 375هـ)، (1993م)، **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم** ، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف بن محمد، (ة 756هـ)، (1994م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق: علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت 180هـ)، (1991م)، **كتاب سيبويه** ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

السيد محمد، يسري، (1993م)، **بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية**، دار الجوزي، السعودية، ط1.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت911هـ)، (د.ت)، **الجامع الصغير من حديث البشير النذير-صلى الله عليه وسلم-**، تحقيق: محمد عبد المجيد، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمنن (ت 911هـ)، (د.ت)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، (1986م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، صححه: محمود جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط).

بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، (د.ت)، **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية بيانية**، دار المعارف، القاهرة، (د.ط).

الشراري، بندر بن سليم بن عيد، (2010م)، **الأفعال التي تعدت على أكثر من وجه في القرآن الكريم (جمع ودراسة بيانية)**، رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة.

الشراري، خالد بن صالح، (2011م)، الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلقات العرب العشر، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

الشربيني، محمد بن أحمد، (ت977هـ)، (2004م)، **السراج المنير**، تخريج: أحمد عزُّو الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

الشربيني، محمد بن أحمد، (ت 977هـ)، (1985م)، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، (د.ط).

الشعراوي، محمد متولي، (د.ت)، **تفسير الشعراوي**، أخبار اليوم، (د.ط).

الشوكاني، محمد بن علي، (ت 1250هـ)، (1983م)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

الشنقيطي، محمد الامين بن محمد الجكني، (د.ت)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

الصنعاني، محمد بن اسماعيل، (ت 1182هـ)، (2003م)، **سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، دار المعرفة، بيروت، ط1.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت 310هـ)، (1992م)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

طباطبائي، السيد محمد حسين، (1997م)، **الميزان في تفسير القرآن** ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1.

ابن عابدين، محمد أمين، (ت 1252هـ)، (1966م)، **حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) شرح تنوير الأبصار**، مطبعة الحلبي، مصر، ط2.

ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984م)، **تفسير التحرير والتنوير** ، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط).

ابن عباد، اسماعيل، (1994م)، **المحيط في اللغة**، تحقيق: الشيخ محمد حسن وعالم الكتب، بيروت، (د.ط).

عباس، فضل حسن، وسناء، فضل حسن، (1991م)، **إعجاز القرآن الكريم**، المكتبة الوطنية، عمان، (د.ط).

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت 210هـ)، (د.ت)، **مجاز القرآن** ، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط).

عتريس، محمد، (1998م)، **معجم التعبيرات القرآنية** ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1.

أبو عجمية وآخرون، محمود أحمد، (1990م)، **علوم البلاغة** ، دار الهلال، عمان، (د.ط).

العثيمين، محمد بن صالح، (2002م)، **تفسير القرآن الكريم (سورة البقرة)**، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (ت 543هـ)، (2000م)، **أحكام القرآن** ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

العسكري، أبو هلال، (د.ت)، **الفروق اللغوية** ، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (ت852هـ)، (2000م)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار التقوى، شبرا الخيمة، (د.ط).

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت546هـ)، (1993م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

عكاشة، محمود، (2002م)، **الدلالة اللفظية**، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ط).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1979م)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

علوان، محمد شعبان ونعمان شعبان، (1998م)، **دراسات في البلاغة العربية (من بلاغة القرآن: المعاني–البيان–البديع)**، الدار العربية للنشر والتوزيع، غزة، ط2.

العلوي، يحيى بن حمزة اليمني، (1982م)، **كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلم حقائق الإعجاز**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن الغرس، محمد بن محمد بن خليل، (د.ت)، **الفواكه البدرية في الأقضية الحكمية** ، مطبعة النيل، مصر، (د.ط).

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (1322هـ)، **كتاب المستصفى من علم الأصول** ، المطبعة الأميرية، مصر، (د.ط).

ابن فارس، أحمد بن فارس، (1991م)، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفخر الرازي، محمد بن عمر، (ت 606هـ)، (د.ت)، **التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب**، دار الكتب العلمية، طهران، (د.ط).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175هـ)، (د.ت)، **كتاب العين** ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، (د.ط).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت 817هـ)، (1986م)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط2.

فيّود، بسيوني، (1998م)، **علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان**، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2.

القاسمي، محمد جمال الدين، (ت1322هـ)، (د.ت)، **تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1.

القرافي، أبو العباس الصنهاجي، (ت 684هـ)، (1983م)، **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**، تعليق: محمود عرنوس، مطبعة الأنوار، مصر، ط1.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2003م)، **الجامع لأحكام القرآن** ، اعتنى به: هشام سمير البخاري، دار الكتب، السعودية.

القزويني، جلال الدين الخطيب، (1984م)، **الإيضاح في علوم البلاغة، شرحه: محمد خفاجي**، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط).

القشيري، عبد الكريم بن هوازن، (ت 465هـ)، (2000م)، **تفسير القشيري المسمى لطائف الإشارات**، تعليق: عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (ت 751هـ)، (1988م)، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، دار الفكر، (د.ط).

ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (ت 751هـ)، (1999م)، **كتاب الفوائد**، تحقيق: أحمد محمود خطاب، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1.

ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن كثير، (ت 774هـ)، (1998م)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: كمال علي الجمل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ميدان السيدة زينب، ط1.

الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، (د.ت)، **أسرار التكرار في القرآن الكريم (من كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)**، تحقيق: أحمد عطا، دار الاعتصام، (د.ط).

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت 1094هـ)، (1992م)، **الفروق اللغوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

المباركفوري، صفي الرحمن (2003م)، **الرحيق المختوم**، دار الفكر، ط1.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت749هـ)، (1992م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المراغي، أحمد مصطفى، (1998م)، **تفسير المراغي** ، تخريج: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المصطفوي، العلامة، (2009م)، **التحقيق في كلمات القرآن الكريم** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

مغنية، محمد جواد، (1970م)، **التفسير الكاشف**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب** ، دار صادر، بيروت، (د.ط).

الميداني، عبد الرحمن حسن، (2000م)، **معارج التفكر ودقائق التدبر** ، دار القلم، دمشق، ط1.

النجار، زغلول، (2005م)، **من آيات الإعجاز العلمي في القرآن (الأرض في القرآن الكريم)**، دار المعرفة، بيروت، ط1.

النحاس، أبو جعفر، (ت 338هـ)، (1988م)، **معاني القرآن** ، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1.

النسفي، عبد الله بن أحمدن (ت 710هـ)، (1996م)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: مروان الشعّار، دار النفائس، بيروت، ط1.

النيسابوري، الحاكم أبو عبد الله، (د.ت)، **المستدرك على الصحيحين** ، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط).

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (ت 261هـ)، (د.ت)، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط).

النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، (ت553هـ)، (1995م)، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، تحقيق: حنيف القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الهاشمي، أحمد، (1978م)، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع** ، دار الفكر، بيروت، ط12.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1995م)، **الموسوعة الفقهية**، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر، الكويت، ط1.

ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن محمد الدينوري، (ت308هـ)، (2003م)، **الواضح في تفسير القرآن الكريم**، تحقيّ: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

اليزيدي، عبد الله بن يحيى، (ت 237هـ)، (د.ت)، **غريب القرآن وتفسيره** ، تحقيق: محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الملحق (أ)

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحات
1.	چچ چ ڍ ڍ ڈ چ	البقرة	32	115
2.	چٱ ٻ ٻ ڀ ڀ چ	البقرة	113	123
3.	چۀ ۇ ۇۆ ۆ ۈ چ	البقرة	117	28، 89
4.	چڃ ڃ ڄ ڄ ڃ ڃ چ	البقرة	129	126، 148
5.	چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ	البقرة	151	148
6.	چگ گ گ ں ں چ	البقرة	188	130
7.	چں ں ڻ چ	البقرة	200	23، 37
8.	چۋ ۋ ۋ ۋ چ	البقرة	209	129
9.	چئ ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ چ	البقرة	210	42
10.	چڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ چ	البقرة	213	18، 129
11.	چٱ ٻ ٻٻ ڀ پچ	البقرة	220	132
12.	چڃ ڃ ڇ چ	البقرة	228	132
13.	چٱ ٻ ٻ ڀ ڀ پچ	البقرة	231	132
14.	چڤ ڤ ڦ ڦ ڤ چ	البقرة	240	132
15.	چڈ ڈ ہ ۀ چ	البقرة	251	149

.16	چٱ ب ب ٻ ٻ پ چ	البقرة	260	151
.17	چي ي ٻ ٻر ـہ ئا چ	البقرة	269	16، 116
.18	چڈ ڈ ژ ژ ڑ ژ ڑ چ	آل عمران	6	117
.19	چگ ڳ ڳ گ گ ڳ گچ	آل عمران	7	156
.20	چٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ چ	آل عمران	23	19، 156
.21	چڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ چ	آل عمران	47	11، 31، 36
.22	چڃ ڃ ڃ چ	آل عمران	48	149
.23	چٹ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڈ چ	آل عمران	55	154
.24	چں ں ڻ ڻ ڈ ڈ چ	آل عمران	58	156
.25	چٱ ب ب ٻ ٻپ پ ڀ ڀ چ	آل عمران	62	151
.26	چڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ چ	آل عمران	79	150
.27	چگ گ گ ں ں ڻ چ	آل عمران	81	149
.28	چڙ ژ ڑ ژ ک ک ک چ	آل عمران	126	143
.29	چۋ ې ې ٻ ٻ ر ـہ چ	آل عمران	164	149
.30	چگ گ گ گٻگ ڳ چ	النساء	11	134
.31	چڃ ڄ ڃ ڃ ڄ ڃ چ	النساء	17	134
.32	چ ب ب ٻ ٻ پ چ	النساء	24	135
.33	چي ٻ ٻ ر ـہ چ	النساء	26	135
.34	چڃ ڃ ڃ ڃ ڍ چ	النساء	35	16، 135
.35	چڈ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	النساء	54	149
.36	چڙ ژ ڑ ڑ ک چ	النساء	56	122
.37	چۆ ۆ ۆ ۆ ۇ ۋ ۋ چ	النساء	58	16، 136
.38	چٱ ب ب ٻ ٻ پ چ	النساء	60	146
.39	چۆ ۇ ۋ ۋ و چ	النساء	65	12، 14، 92

136	92	النساء	چ ٱ ب ب ﭒ ﭓ پ چ	.40
105	103	النساء	چ ﮔ ﮒ ﮕ ﮓ ﮗ ﮙ چ	.41
144	104	النساء	چ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ے ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ چ	.42
156	105	النساء	چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ	.43
136	111	النساء	چ ﮈ ﮉ ﮤ ﮥ ﮦ چ	.44
149	113	النساء	چ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ چ	.45
135	130	النساء	چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ چ	.46
144	141	النساء	چ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ چ	.47
151	158	النساء	چ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ چ	.48
152	165	النساء	چ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ چ	.49
130	170	النساء	چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ چ	.50
137	1	المائدة	چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ چ	.51
137	38	المائدة	چ ﭤ ﭥ ﭦ چ	.52
137 ،16	42	المائدة	چ ٱ ب ب چ	.53
137 ،16	43	المائدة	چ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ	.54
138 ،16	44	المائدة	چ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ	.55
138	45	المائدة	چ ے ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ چ	.56
138 ،17	47	المائدة	چ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ چ	.57
156	48	المائدة	چ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ چ	.58
152	49	المائدة	چ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ چ	.59
139 ،17	50	المائدة	چ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ چ	.60
139	95	المائدة	چ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ چ	.61
149	110	المائدة	چ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ چ	.62
152	118	المائدة	چ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ چ	.63
48	8	الأنعام	چ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ چ	.64

118	18	الأنعام	چ ئم ئى ئي بجبح بخ چ	.65
12، 81، 118	57	الأنعام	چ ں ڻ ڻ ڈ ڎ ۀ چ	.66
50	58	الأنعام	چ ۋ ۋ ۇ ۋ ۋ و وچ	.67
74	60	الأنعام	چ ٱ ب ب ٻ ٻ چ	.68
124	62	الأنعام	چ چ چ چ چ چ چ چ ڍ چ	.69
124	73	الأنعام	چ ې ې ٻ ٻ چ	.70
152	83	الأنعام	چ ٻ ٺ ٺ ٿ چ	.71
150	89	الأنعام	چ ۆ ۆ ۈ ۈ چ	.72
48	111	الأنعام	چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ	.73
156	114	الأنعام	چ ک ک گ گ گ گ گچ	.74
125	128	الأنعام	چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ چ	.75
141	136	الأنعام	چ ک ک ک ک ک گ چ	.76
118	18	الأعراف	چ گ گ گ گ گ گچ	.77
146	139	الأنعام	چ ڦ ڦ ڦ ڤ ڤ چ	.78
16، 154	87	الأعراف	چ ۇ ۆ ۆ ۈ چ	.79
90	126	الأعراف	چ ڃ ڃ ڃ ڍ ڍ ڌ چ	.80
144	10	الأنفال	چ ٻ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿچ	.81
79	42	الأنفال	چ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ	.82
81	43	الأنفال	چ گ گ ں ں ڻ ڻچ	.83
82	44	الأنفال	چ ڭ ۀ ۀ ۇ ۇ چ	.84

144	49	الأنفال	چ گ گ گ ں ں چ	.85
130	63	الأنفال	چ ٺ ٺ ٺٿ ٿ ٿ ٿ ٽچ	.86
139	67	الأنفال	چ ۋ ۋ ۇ ۋ ۋ و چ	.87

.88	چڤ ڦ ڨ ڦ ڤچ	الأنفال	71	144
.89	چڀ ٺ ٺڎ ڎچ	التوبة	15	145
.90	چٿ ڎ ڎ ٿ چ	التوبة	28	139
.91	چۀ ہ ہ ۂ ۃ چ	التوبة	40	154
.92	چ ڽ ڈ ڈ چ	التوبة	60	139
.93	چک گ گ گچ	التوبة	71	139
.94	چڳ ڳ گ گ چ	التوبة	97	131
.95	چۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ	التوبة	106	145
.96	چۀ ۂ ہ ہ ۂ چ	التوبة	110	148
.97	چٱب ب ٻ ٻ پ چ	يونس	1	156
.98	چ ڑ ڑ ڑ ڑ ک چ	يونس	11	9، 12، 103
.99	چۋ ې ې ٻ ٻچ	يونس	19	56، 58، 63، 57، 59
.100	چٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ چ	يونس	35	146
.101	چڇ چ چ ڍ ڍچ	يونس	46	56
.102	چک ک ڪگ گ گچ	يونس	47	9، 55، 56
.103	چٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ چ	يونس	54	15، 56، 57،59، 60
.104	چب ب ٻ ٻ پچ	يونس	71	10، 90
.105	چگ گ گ ڳ ڳ چ	يونس	93	10، 82
.106	چڈ ڈ ڈ ژ ژ چ	يونس	109	15، 155
.107	چگگ ڳ ڳ ڳ ڳچ	هود	1	16، 155

51	44	هود	چ ئا ئا ئہ ئہ چ	.108
155	45	هود	چ ی ې ې ئج ئح ئم ئی چ	.109
66	110	هود	چ ڈ ڈ ڤ ڤ چ	.110
64	118	هود	چ ٱ ٻ ٻ ڀ ڀ چ	.111
154	6	يوسف	چ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ چ	.112
150	22	يوسف	چ ئۈ ئى ئى ئې ئى چ	.113
54	39	يوسف	چ ڦ ڦ ڨ چ	.114
155 ،39	40	يوسف	چ ڇ ڇ ڃ ڃ چ چ چ	.115
،52 ،46 53	41	يوسف	چ ڳ ڳ ں ں ٹ چ	.116
155،106	67	يوسف	چ ڳ ں ں ٹ ٹ ڈ چ	.117
106،105	68	يوسف	چ ۋ ۋ ۆ ۆ ۈ ۈ چ	.118
107	69	يوسف	چ ې ې ئج ئح ئم چ	.119
155	80	يوسف	چ ٺ ڌ ڌ ٿ ٿ ڎ چ	.120
154	83	يوسف	چ ہ ۂ ۂ ھ ھ ھ چ	.121
108	86	يوسف	چ ئې ئى ئى ئد ی ی چ	.122
108	87	يوسف	چ ٱ ٻ ٻ ڀ ڀ چ	.123
154	100	يوسف	چ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ	.124
151	37	الرعد	چ ڎ ڈ ڈ چ	.125
119 ،17	41	الرعد	چ ئہ ئو ئو ئۇ چ	.126
154 ،18	4	إبراهيم	چ ڳ ڳ ڱ ڱ ڳ چ	.127
45	21	إبراهيم	چ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ چ	.128
45 ،10	22	إبراهيم	چ ڑ ڑ ک ک ک چ	.129
49	8	الحجر	چ ڑ ک ک ک ک چ	.130
126 ،18	25	الحجر	چ ۀ ۀ ہ ہ ۂ ۂ چ	.131

10، 96	66	الحجر	ﭼﯣ ﯤ ﯥ ﯦﭽ	.132
141	59	النحل	ﭼﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ	.133
126	60	النحل	ﭼﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭽ	.134
29	98	النحل	ﭼﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭽ	.135
126	124	النحل	ﭼﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭽ	.136
151	125	النحل	ﭼﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭽ	.137
97	4	الإسراء	ﭼﭻ ﭼ ﮈ ﮉﭽ	.138
23، 98،97	23	الإسراء	ﭼﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠﭽ	.139
17، 147	39	الإسراء	ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭽ	.140
48	95	الإسراء	ﭼﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭽ	.141
17، 147	26	الكهف	ﭼﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭽ	.142
18، 151	12	مريم	ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭽ	.143
34	20	مريم	ﭼﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭽ	.144
31، 71	21	مريم	ﭼﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭽ	.145
35	22	مريم	ﭼﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗﭽ	.146
32	35	مريم	ﭼﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭽ	.147
47	39	مريم	ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭽ	.148
72	71	مريم	ﭼﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭽ	.149
71	72	مريم	ﭼﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭽ	.150
11،12،87	72	طه	ﭼﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭽ	.151
69، 77	113	طه	ﭼﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄﭽ	.152
13، 75	114	طه	ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭽ	.153
66	129	طه	ﭼﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭽ	.154
150	74	الأنبياء	ﭼﭝ ﭞ ﭟ ﭠﭽ	.155

151	78	الأنبياء	چگ ڳ ڱ گ چ	.156
150	79	الأنبياء	چہ ۀ ۂ ۃ ھ چ	.157
155	112	الأنبياء	چې ې ۍ ۓ ئا چ	.158
11، 39، 40	29	الحج	چھ ھ ے ے چ	.159
47	39	الحج	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻپ چ	.160
17، 155	52	الحج	چڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ	.161
127	56	الحج	چٱ ٻ ٻ ٻچ	.162
127	69	الحج	چگ ڳ ڳ ڱ گ گ چ	.163
140	10	النور	چئم ئى ئي بج بحچ	.164
140	18	النور	چئا ئا ئہ ئہئو ئو چ	.165
19، 140	48	النور	چں ں ڻ ڻ ڻ ڈ ڈچ	.166
19، 140	51	النور	چې ې ې ۍ ۓ ئا چ	.167
140	58	النور	چھ ھ ے ے چ	.168
140	59	النور	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻچ	.169
151	21	الشعراء	چپ پ پ پ چ	.170
151	83	الشعراء	چئى ئي بج بح بخ چ	.171
157	6	النمل	چچ چ چ چ چ ڇ چ	.172
154	9	النمل	چۀ ہ ہ ۂ ۂ ھ چ	.173
84	76	النمل	چبج بح بخ بم بى بيتجچ	.174
84	77	النمل	چٱ ٻ ٻ ٻچ	.175
10، 12، 140، 84	78	النمل	چپ پ پ پ پ چ	.176
150	14	القصص	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻچ	.177
101	15	القصص	چٿ ٿ ٿ ٺ ٺچ	.178

102 ،101	18	القصص	چڻ ڻ ڈ ڈ چ	.179
108	27	القصص	چۆ ۇ ۆ ۆ ۆ چ	.180
108 ،69	28	القصص	چٻ ٻ ٻ ٻ پ چ	.181
109	29	القصص	چٻ ٻ ٻ ٻ پ چ	.182
104	44	القصص	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ	.183
79	51	القصص	چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ	.184
141	70	القصص	چئى ئۈ ئى ئى ئى ئە ی ی ی ی چ	.185
141	88	القصص	چڑ ژ ژ ڑ ک ک چ	.186
141	4	العنكبوت	چۈ ۇ ۋ ۋ و چ	.187
154	26	العنكبوت	چ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ چ	.188
147	42	العنكبوت	چگ گ گ گ گ گ چ	.189
119 ،18	27	الروم	چڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ	.190
81	47	الروم	چھ ھ ھ ے ے چ	.191
157	2	لقمان	چٻ ٻ پ چ	.192
127	9	لقمان	چں ڻ ڈ ڈ ۀ چ	.193
117	12	لقمان	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ	.194
120	27	لقمان	چئۆ ئۆ ئۆ ئى ئى ئۈ چ	.195
154	1	الأحزاب	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ	.196
11	23	الأحزاب	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ	.197
117	34	الأحزاب	چگ گ گ گ چ	.198
93 ،11	36	الأحزاب	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ	.199
،11 ،8 94	37	الأحزاب	چڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	.200
120	1	سبأ	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ چ	.201
100 ،10	14	سبأ	چئۈ ئى ئى ئە ی ی چ	.202

147	27	سبأ	چݢ ݢ ڲ ڲ ڳ چ	.203
18، 121	2	فاطر	چوٰ وٰ وُ ۋ ۋ و و چ	.204
10، 73	36	فاطر	چە ٛ ۂ ۂ ھ ه چ	.205
18، 157	2	يس	چڨ ڨ چ	.206
29	82	يس	چئا ئا ئـ ئـ ئوچ	.207
18، 147	154	الصافات	چٱ ب ب ٻچ	.208
151	20	ص	چڨ ڨ ڨ ڨ چ	.209
154	22	ص	چچ چ ڃ ڃ چ چ ڊچ	.210
154	26	ص	چئى ئې ئى ئى ئد چ	.211
157	1	الزمر	چجـ جـ ج ج جـ چ	.212
148	3	الزمر	چڎ ڎ ڈ ڈژ ژچ	.213
13، 101	42	الزمر	چٹ ڈ ڈ ڨ ڨ چ	.214
148	46	الزمر	چۇ ۇ ۆ ۆ وٰ چ	.215
62	69	الزمر	چڈ ڨ ڨ ڨ چ	.216
69	74	الزمر	چئا ئا ئـ ئـ ئوچ	.217
60	75	الزمر	چٱ ب ب ٻ ٻچ	.218
156	8	غافر	چٱ ب ب ٻچ	.219
148	12	غافر	چک ک گ گ گچ	.220
85	18	غافر	چڗ ث ث ث ث ٹ چ	.221
85	19	غافر	چج ج جـ جـ ج ج چ	.222
14، 11	20	غافر	چجـ ج چچ چ ج چ	.223
127	48	غافر	چۊ ۊ ي ي ٻچ	.224
35	68	غافر	چج ج جـ جـچ	.225
102	11	فصلت	چو ۊ ۊ ي ي ٻ چ	.226
102	12	فصلت	چٱ ب ب ٻبچ	.227

157 ،18	42	فصلت	چگ گ گ گ گ گ گ گ گ چ	.228
67	45	فصلت	چئى ئى ئە ى ىچ	.229
157	3	الشورى	چپ پ پ پ پ چ	.230
141	10	الشورى	چئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ	.231
64	14	الشورى	چۀ ۀ ہ ۂ ہ ۃ ھ چ	.232
65	21	الشورى	چھ ے ے ۓ چ	.233
142	51	الشورى	چئى ئى ئە ى ى ى ﯾ	.234
157	4	الزخرف	چڑ ڑ ک ک ک ک چ	.235
151	63	الزخرف	چٹ ٹ ڈ ڈ ڤ چ	.236
78 ،10	77	الزخرف	چٹ ٹ ڈ ڈ چ	.237
122	84	الزخرف	چہ ۃ ہ ۂ ھ ۀ چ	.238
158 ،18	4	الدخان	چڌ ڌ ٿ ٿ ڌ چ	.239
157	2	الجاثية	چٻ ٻ ٻ پ پ پچ	.240
150	16	الجاثية	چڦ ڦ ڦ ڦ ڃ چ	.241
10	17	الجاثية	چچ چ ڄ ڇچ	.242
83 ،141	21	الجاثية	چو و ۆ ۆ ېچ	.243
128	37	الجاثية	چڈ ڈ ژ ژچ	.244
157 ،18	2	الأحقاف	چگ گ گ گ گ گ گ چ	.245
110 ،10	29	الأحقاف	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پچ	.246
157 ،17	20	محمد	چٱ ٻ ٻ ٻ چ	.247
145	4	الفتح	چڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦچ	.248
145	7	الفتح	چۓ ۓ ﮃ ﮃ ﮐ چ	.249
142	19	الفتح	چڈ ۀ ۀچ	.250
131 ،17	8	الحجرات	چک ک گ گ گ گ گچ	.251
154 ،18	30	الذاريات	چتم تى تى ثجم ثى ثى چ	.252

253.	چ ي ئج ئح ئم چ	الطور	48	18، 155
254.	چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ	القمر	5	18، 157
255.	چ ۆ ۆ ۇ ۇ ۈ ۈ ۋ ۋ چ	الحديد	1	17، 143
256.	چ ڑ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک چ	الحشر	1	143
257.	چ ۋ ې ې ۍ ۍ ې چ	الحشر	24	143
258.	چ ہ ہ ہ ہ ھ ھ چ	الممتحنة	10	142
259.	چ ک ک ک گ گ گ گ گ چ	الصف	1	17، 143
260.	چ ٱ ب ب ب پ پ پ ب چ	الجمعة	1	143
261.	چ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ چ	الجمعة	2	149
262.	چ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ ڃ چ	الجمعة	3	154
263.	چ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ	الجمعة	10	11، 106
264.	چ ہ ہ ئا ئا چ	التغابن	18	17، 142
265.	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	التحريم	2	17، 142
266.	چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ	القلم	36	147
267.	چ ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى چ	القلم	39	128
268.	چ ڃ چ چ ڇ ڍ ڌ چ	القلم	48	155
269.	چ ۋ ۋ و و ۋ چ	الحاقة	25	91
270.	چ ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ	الحاقة	27	10
271.	چ ئۈ ئى ئى ئى ئد ی ی چ	القيامة	16	76
272.	چ ي ئج ئح ئم چ	القيامة	17	76
273.	چ ئي بج بح بخ چ	القيامة	18	76
274.	چ بى بي تج تح چ	القيامة	19	76
275.	چ تح تخ تم تى تي ثج چ	الإنسان	24	155
276.	چ ڃ ڃ ڃ چ ڇ ڇ چ	الإنسان	30	122
277.	چ ګ ګ ګ ګ چ	عبس	18	86

278.	چ ﮬ چ	عبس	23	10، 85
279.	چﭼ ﭽ ﭾ ﭾ چ	التين	8	16، 142

الملحق (ب)

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

الملحق (ج)
فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

المعلومات الشخصية

الاسم: دانا سالم البريكات

الكلية: الشريعة

التخصص: ماجستير أصول الدين/ التفسير وعلومه

السنة: 2012

العنوان البريدي: الأردن / الكرك/ ذات راس. الرمز البريدي 61562

الهاتف النقال: 0777510908

البريد الإلكتروني: D.braikat@yahoo.com